الاتجاه السوسيوأنثروبولوجي

في دراسة المجتمع

تأليف

دكتور محمد عبده محجوب

مدرس الأنثروبولوجيا الاجتماعية
بجامعة الكويت

الناشر

وكالة المطبوعات

٢٧ شارع فهد السالم - الكويت

الإتجاه السوسيو أنثروبولوجي
– في دراسة المجتمع –

الاتجاه السوسيوأنثروبولوجي

في دراسة المجتمع

تأليف

دكتور محمد عبده محجوب

مدرس الأنثروبولوجيا الاجتماعية

بجامعة الكويت

الناشر

وكالة المطبوعات

٢٧ شارع فهد السالم - الكويت

مقدّمة

من المعروف الآن بين المشتغلين بالعلوم الاجتماعية كما هو معروف في تصنيف الدراسات النظرية والحقلية في هذا المجال أن هناك مبحثين متمايزين في دراسة المجتمع يعرف المبحث الأول بعلم الاجتماع Sociology ويعرف المبحث الثاني بالأنثروبولوجيا الاجتماعية Social Anthropology بفروعهما المتمايزة . وعلى الرغم من المبررات التي تساق لتفسير هذه الثنائية القائمة في علوم معنية بدراسة موضوع واحد هو بناء المجتمع في جوانبه المتنوعة – فإن الحاجة ملحة إلى اعادة تقييم ما يعرف بالنظرية في علم الاجتماع والانثروبولوجيا الاجتماعية، وبخاصة فيما يتعلق باتجاهات التحليل التي تقودنا إليها هذه النظرية وما تستند إليه من مادة وما تستخدمه من طرق في البحث .

ولعل تلك الثنائية القائمة الآن بين علم الاجتماع والانثروبولوجيا الاجتماعية وقد كانت تستند إلى أسباب متعددة – لم تعد تجد ما يبرر استمرارها الآن لأسباب متعددة أيضا . ومن تلك الاسباب التي ساعدت على تأصيل تلك الثنائية في البحوث الحقلية والنظرية التقليدية مثلا ما يرجع إلى نشأة الأنثروبولوجيا العامة ذاتها كعلم عني بمشكلات معينة في الحياة البشرية أو الانسانية لم يستطع

علم الاجتماع التقليدي – وبخاصة علم الاجتماع كما ترسم حدوده كتابات أوجست كونت وإميل دوركايم - أن يستوعب المشكلات أو ينتظم المادة الوصفية التي جاء بها الرحالة والمبشرون وضباط الادارة الذين عملوا في شعـوب المستعمرات الإفريقية بوجه خاص مثلا فيما يتعلق : بالتمايز السلالي والفروق اللغوية والعرقية والنظم القبلية وأنماط الزعامة الدينية والسياسية والسحر والفن البدائي وغيرها من الموضوعات . فنشأت الأنثروبولوجيا العامة على حد تعبير ساخر كسلّة تلقى بها كل الموضوعات التي لا تصنف بين المجالات التقليدية لعلم الاجتماع ، ومن ثم فقد تضمنت الأنثروبولوجيا كما هو معروف فروعاً منها الاثنوجرافيا والاثنولوجيا والانثروبولوجيا اللغوية والانثروبولوجيا الفيزيقية .

كذلك فقد ارتبطت تلك الثنائية بين علم الاجتماع والانثروبولوجيا الاجتماعية – باهتمام علم الاجتماع بصفة عامة بالمجتمعات الحضرية والصناعية، في حين ركزت البحوث الانثروبولوجية الاجتماعية التقليدية على دراسة ما كان يعرف بالمجتمعات البدائية .. حيث ارتبطت التحليلات السوسيولوجية الأولى بالمجتمع الأوربي بوجه خاص، وحين اشتغل علماء الاجتماع في أمريكا بدراسات حقلية ، اهتموا بمشكلات القوى العاملة والمجتمع الصناعي والأنماط المجتمعية الريفية والحضرية ، بينما اهتم الانثروبولوجيون فقط بالهنود الحمر وثقافتهم البدائيـة .

ونجد هناك أيضاً بعض مظاهر التمايز بين علم الاجتماع والأنثروبولوجيا الاجتماعية التقليدية، وبخاصة فيما يتعلق بطرق البحث ومدى القضية التي ينتهي إليها كل من التحليل السوسيولوجي والانثروبولوجي والاتجاهات التي ينتهجها هذا التحليل. فقد اعتمدت الدراسات الانثروبولوجية الحقلية التقليدية على طريقة الملاحظة بالمشاركة والاعتماد على ذاكرة كبار السن والآتين بالأخبار والطريقة الجينيولوجية وتسجيل تاريخ حياة الأشخاص للحصول على المادة الانثوجرافية

التي تُتخذ ركيزة في تحديد جوانب بناء المجتمع والكيفية التي يقوم بها التساند والتوازن والتكامل الوظيفي بين تلك الجوانب ، بينما اعتمدت الدراسات السوسيولوجية التقليدية بوجه خاص على الوثائق والاحصاءات الرسمية وكشوف البحث والاستبيان وما ينطوي عليه هذا من اعطاء قيمة كبيرة للقضية الكمية في التحليل السسيولوجي وقصور التحليلات الانثروبولوجية عن صياغة قضايا في تلك الصورة الكمية . وليس في مجال هذه المقدمة تفصيل القول في الأسباب التي ساعدت الباحثين السوسيولوجيين والباحثين الأنثروبولوجيين على اتخاذ ذلك الموقف تجاه الحقائق الكمية والأساليب الاحصائية .

ولكن ألا يبقى هناك سؤال على درجة عالية من الأهمية حول ما إذا كانت تلك المبررات لا تزال قائمة وهل لا تزال الدراسات السوسيولوجية والدراسات الأنثروبولوجية الحقلية المعاصرة تبرز ذلك التمايز التقليدي ؟ وفي محاولة الاجابة على هذا السؤال نجد أولاً أن الانثروبولوجيا العامة قد فقدت كثيراً من مبررات وجودها كعلم متمايز في دراسة الانسان ، حيث ازدهرت علوم اللغويات والتشريح المقارن والفولكلور التي عنيت بالتمايز اللغوي والسلالي والعرقي ، ولعله لم يبق للانثروبولوجيا من موضوع للبحث سوى بناء المجتمع ومكوناته . كما نجد أنه على الرغم من أن علم الاجتماع قد عني بالانماط المجتمعية الحديثة – وبخاصة مشكلات الأسرة والاضطرابات النفسية والاجتماعية التي تصاحب مثلا الانتحار وملابساته الاقتصادية والسياسية ، وبمشكلات التنظيم الطبقي والانساق الطائفية في المجتمعات الحضرية – فإن هناك دراسات سوسيولوجية بالغة الأهمية في الانماط المجتمعية الريفية والبدوية . ومن ناحية أخرى فقد تقلص اهتمام الباحثين الأنثروبولوجيين بتلك المشكلات التقليدية في الانماط المجتمعية البدائية كدراسة نظم الزواج والشعائر الدينية المرتبطة بالطوطم ،وهناك الآن دراسات انثروبولوجية حقلية لكثير من مشكلات المجتمع الصناعي كمشكلات الهجرة ومشكلات الصراع العرقي ومشكلات التنمية الاجتماعية ومشكلات الانحراف ومشكلات التربية . أما فيما يتعلق بطرق البحث واتجاهات

التحليل فقد احرزت الانثروبولوجيا تقدما كبيرا في استخدام الطرق المقننة مثل كشوف الاستبيان واستمارات البحث ، وفي الاعتماد على الأساليب الكمية كما أفاد علم الاجتماع كثيراً من المزاوجة بين تلك الأساليب الكمية وطرق الملاحظة بالمشاركة وغيرها من الطرق التقليدية في تعميق تحليلاته .

ويضم هذا الكتاب خمس دراسات في تأصيل هذا الاتجاه السوسيو أنثروبولوجي الذي يفرضه ذلك التقارب الآن بين علم الاجتماع والانثربولوجيا الاجتماعية . وهي دراسات تعنى بوجه خاص بالنمط المجتمعي التقليدي. وتكملها دراساتنا في مشكلات القوى العاملة في الصناعة والتي ترتكز بوجه خاص على بحوثنا الحقلية في مدينة الأحمدي المستحدثة أو الطارئة في المجتمع الكويتي . حيث تعنى تلك الدراسات التي يضمها هذا الكتاب بالتعريف بالتحليل البنائي وخصائص المجتمعات البدوية والريفية التقليدية ومشكلات التغير في ذلك النمط المجتمعي التقليدي، وبالعلية أو التفسير العلي في التحليل السوسيو أنثروبولوجي وتنتهي بمحاولة لمناقشة بعض الجوانب في ذلك الاتجاه السوسيو أنثروبولوجي في دراسة المجتمع. ولعلها تكون بداية لمزيد من التقدم الذي يحققه علم دراسة المجتمع في تطبيقاته التي عاقتها إلى حد بعيد مشكلاته النظرية والمنهجية ، والله ولي التوفيق .

- ١ -

التحليل البنائي

يعتبر مفهوم البناء الاجتماعي Social Structure من أهم المفهومات التي تتداول في الدراسات السوسيولوجية والانثروبولوجية المعاصرة . وقبل الدخول في التعريفات المحددة التي يضعها العلماء عندما يتناولون المادة Data في الدراسات السوسيولوجية والانثروبولوجية البنائية بالوصف والمقارنة والتحليل ، يحسن بنا أن نعرف بشيء من الاختصار بذلك العلم الحديث — أعني الانثروبولوجيا الاجتماعية Social Anthropology الذي ظهر فيه هذا المصطلح قبل ثلاثة وثلاثين عاما بالتحديد حينما قام الاستاذ رادكليف براون Radcliffe-Brown, A.R. بالقاء محاضرته الشهيرة بعنوان : « في البناء الاجتماعي On Social Structure »(١)، وان كانت فكرة البناء ذاتها قديمة ظهرت قبل ذلك مثلا في كتابات كارل ماركس حينما كان يتكلم عن التركيبات السفلى والتركيبات العليا أو عند اميل دوركايم في كلامه عن التركيبات المورفولوجية (٢) .

وتتكون كلمة الانثروبولوجيا Anthropotogy من أصلين يونانيين أولهما : Anthropos ومعناها الانسان ، والاصل الثاني Logos وهو يعني العقل أو

العلم أو الكلمة كما تتداول في كتابات الفلاسفة المسيحيين والاسلاميين[٣]. وهكذا تعني كلمة الانثروبولوجيا علم الانسان،وحين تضاف كلمة اجتماعية Social فهي تحدد مجالا او جانبا محددا من المجالات او الجوانب التي يدرس الانسان من خلالها . أو هي بمعنى آخر تتعلق بدراسة الانسان في جانب معين من جوانب حياته حينما يكون شخصا Person يحتل مركزا Status معينا في بناء Structure يحكمه نسق System معين من المعايير Norms والتقاليد Traditions والقوانين. وهذا ما تعبر عنه ترجمة الانثروبولوجيا بعلم الانسان الاجتماعي .

ويجب أن يتضح لنا منذ البداية أن مصطلح الانثروبولوجيا كما يتداول في الكتابات المعاصرة قد لا يتطابق مع ما تثيره الكلمة في الذهن من معاني متعددة وبخاصة فيما يتعلق بتطور الحياة العضوية في مراحلها المتأخرة لدى القردة العليا والصورة التي كانت عليها الاسلاف الغابرة للنوع الانساني أو ما يرتبط بهذه الكلمة من المعاني التي تدور حول الشعائر الغريبة والخرافات التي تمارسها الشعوب المتوحشة في المجتمعات الافريقية والامريكية وغيرها — وان كانت تشترك في الاشتقاق مع مصطلحات أخرى تعني علم تسلسل الانسان او الاشارة الى مرتبة معينة من مراتب الحياة العضوية . وتعني مرتبة البشريات التي تشمل الانسان والقرود معا — فضلا عن دراسة مقاييس الجسم الانساني وتشبيه الله بالانسان وأكلة لحوم البشر [٤] . ولعل هذا كله يفسر الغموض الذي يحيط بالكلمة حين تتداول بمعناها الفني باعتبارها تشير الى علم محدد أو مبحث معين يعنى بدراسة الانسان بمناهج معينة ومحددة .

وقد تعددت فروع الانثروبولوجيا التي تعنى بدراسة الانسان بتعدد الجوانب المتمايزة في حياة هذا الانسان ، وهي الجوانب العضوية والنفسية والاجتماعية . ولعلنا نحدد بشيء من الدقة والايجاز مجال الانثروبولوجيا الاجتماعية في اطار علاقاتها بفروع العلوم الانثروبولوجية الاخرى التي تنقسم إلى قسمين رئيسيين : القسم الاول يتعلق بالانثروبولوجيا الفيزيقية

Physical Anthropology وتعنى بدراسة السمات الفيزيقية للانسان بمناهج كمية، وبخاصة ما يتعلق بنشأته الاولى وفي تطوره عن الرئيسيات Primates واكتسابه الصفات والخصائص التي تميز الانسان العاقل Homo Sapiens ، وهي تعالج بالقياس جوانب فيزيقية معينة في الانسان مثل : حجم الجمجمة وارتفاع القامة ولون البشرة ونوع الشعر وشكل الانف ولون العينين ، كما تتصل بدراسة التغيرات العنصرية وخصائص الاجناس وانتقال السمات الفيزيقية وتتبع المورثات الانسانيـــة . وترتبط الأنثروبولوجيا الفيزيقية ارتباطا وثيقـــا بعلم التشريـــح والانثروبومتري Anthropometry

أما القسم الثاني من العلوم الانثروبولوجية فيتعلق بالجانب الاخر من الانسان وهو الجانب الثقافي ، حيث يتميز الانسان بأنه فضلا عن كونه كائنا له شكله الفيزيقي المميز الا انه يتمتع بوجود التراث الاجتماعي . كما أن له بعض السمات الثقافية التي تفتقر اليها بقية الكائنات الحية الاخرى . ويعرف هذا القسم مـــن العلوم الانثروبولوجية بالانثروبولوجيا الثقافية، وهي تتفرع بدورها الى عدد من العلوم التي تعنى بدراسة الحياة الثقافية للانسان ومنها الانثروبولوجيا الاجتماعية التي تتخذ من البناء الاجتماعي موضوعا لدراساتها الحقلية في الانماط المجتمعية المتنوعة Societal Type (٥) .

والسؤال الاول الذي يواجه الباحثين الانثروبولوجيين حين يعنون بالنظرية المتسقة Systematic Theory في علم الاجتماع المقـــارن Comparative Sociology يتعلق بماهية الحقيقة أو الحقائق المتعينة Concrete والقابلة للملاحظة والظاهرية Fenemonal التي يجب أن تعنى بها مثل هذه النظرية . وقد أجاب البعض من الباحثين الانثروبولوجيين بأن مثل هذه الحقيقة انما هي المجتمـــع Society وقال البعض انها الثقافة Culture باعتبار أن كلاً من المجتمع والثقافة يكون وحدة متمايزة بالنسبة للاخرى. كما قال البعض الاخر ان تلك الحقيقة تجمع بين المجتمع والثقافة، وعندئذ ثارت المشكلات حول نوع العلاقة بين كل منهما .

ووجهة النظر الشخصية لراد كليف براون والتي نميل اليها – كما سبقت الاشارة الى ذلك (٦) هي أن تلك الحقيقة التي يجب أن يعنى الانثروبولوجيون بملاحظتها ووصفها ومقارنتها وتصنيفها لا تكون بأية حال نوعا من الوحدة ولكنها عبارة عن عملية Proces s الحياة الاجتماعية . فوحدة البحث في الدراسات الانثروبولوجية هي عملية الحياة في منطقة اقليمية محددة وفي فترة زمنية محددة . وعلى الرغم من التنوع والتغاير الذي يميز الاحداث الاجتماعية في تلك المنطقة فاننا نستطيع ان نصل الى تحديد ملامحها أو سماتها العامة . وهذه العملية التجريدية تنتهي بنا الى تحديد صورة تلك الحياة (٧) .

ونحن نتفق مع الرأي القائل بأن ما يميز الانسان عن بقية أعضاء العالم البيولوجي هو الثقافة وليست المنظمات الاجتماعية هي التي تميز الانسان عن بقية هؤلاء الاعضاء ، فالحيوانات الاخرى بما في ذلك الحشرات أيضا لها مجتمعات(٨) أما الإنسان فهو وحده الذي يستخدم اللغة ويصنع الادوات ، وهو وحده الذي يؤمن بالاديان ويبتكر الفنون كما يبتكر ويمارس الجوانب الاخرى في النشاط الثقافي . ومن ثم فان اهتمامنا بالثقافة الى جانب المجتمع والمنظمات الاجتماعية انما يؤكد العناصر الاساسية التي تميز الانسان او التي ينفرد بها هذا الانسان في سلوكه (٩) .

واذا كانت الثقافة تتميز بقابليتها للتغير كما تتميز بما لها من قوة ديناميــة دافعة فلا بد من دراستها في أبعادها التاريخية – فضلا عن التعرف على العلاقات القائمة بين العناصر المكونة لها . وهذا يعني بقول آخر اننا حين نعنى بدراسة عناصر الاستمرار والتغير في المجتمع ، وحين يكون موضوع بحثنا هو الثقافة فاننا لن نقتصر فقط على دراسة المنظمات الاجتماعية التي تتحكم في ردود أفعال الانسان تجاه الاعضاء الاخرين في المجتمع الذي ينتمي اليه .. ولكننا نعنى ايضا بمظاهر السلوك الاجتماعي التي تقوم في حدود منظمات اجتماعية معينة : كاللغة والعلاقة بين اللغة ومظاهر السلوك والعلاقة بين الثقافة والشخصية ونظام القيم

الذي يترك دلالات واضحة على طرق السلوك المقبولة عند أي شعب مـــن الشعوب [10] .

والاتجاه البنائي التكاملي هو الذي ينظر الى المجتمع باعتباره يتألف من أشخاص يحتلون مراكز محددة في البناء الاجتماعي الذي يحتويهم وتقوم بينهم علاقات تحكمها معايير وجزاءات محددة . وهؤلاء الاشخاص في مراكزهم المحددة وما يصدر عنهم خلالها من أنماط سلوكية متنوعة يخضعون لنظم اجتماعيـــــة معينـــة Social Institutions ويتأثرون في الموقف الاجتماعي الواحد بنوع التساند او التناقض او التنافر القائم بين هذه النظم. ويسفر هذا التأثر عن تلوين نمط السلوك الذي يصدر عنهم بلون معين . فالصياد الذي يخرج الى القنوات أو الخلجان في المجتمعات التي تعتمد في حياتها على الصيد والقنص تفرض عليه الظروف الجغرافية نشاطا اقتصاديا معينا في أوقات معينة من السنة . وهو في قيامه بهذا النشاط يلتزم ببعض الجزاءات Sanctions الدينية فيما يتعلق باستغلال موارد الطبيعة . وتفرض عليه الالتزامات القرابية والتزامات الجيرة توزيع جزء معين من حصيلة عمله بين الاهل أو الجيران، بينما يدفعه حرصه الى تحقيق نوع من تراكم الثروة يدعم به مركزه الاقتصادي والاجتماعي بين اقرانه على بذل الكثير من الجهد للتفوق على زملائه من أعضاء فريق الصيد . وهذا يعني بقول آخر أن الشخص يتأثر في قيامه بعمله (دوره) في المواقف الاجتماعية المختلفة بالقيم والمعايير السائدة في عديد من النظم الاجتماعية المتساندة ، والتي تكون البناء الاجتماعي الذي ينتظم المراكز المحددة التي يتوزع عليها الاشخاص في المجتمع .

ونود في بداية هذه الدراسة وقبل أن ننتقل الى التعريف ببعض النظريات والآراء في تحديد مفهوم البناء الاجتماعي والتغير البنائي أن نعرض لبعض المفهومات الاساسية في الانثروبولوجيا البنائية مثل : مفهوم المركز والدور والوظيفة والمعايير والقيمة. فهي تكون مفردات اساسية في لغة التحليل البنائي . ونقول في هذا ان

أفراد بني الانسان جميعا يعيشون في جماعات Groups ويختلف مدى ووظيفة كل جماعة من تلك الجماعات في مجتمع معين عنه في المجتمع الآخر . فالجماعة الأسرية في المجتمع الصناعي Industrial Society لا تتعدى أفراد الجيلين المتتاليين من الآباء والابناء، وتعتبر الاسرة النواة هي الشكل الامثل للاسرة في هذا النمط المجتمعي . في حين نجد أن هذه الجماعة القرابية المتعاونة المتماسكة التي تستغل مصادر اقتصادية مشتركة في المجتمع القبلي Tribal Society أو المجتمع الزراعي Agricultural Society تضم أبناء أجيال ثلاثة أو أكثر في بعض الاحيان بحيث قد تشمل أعضاء البدنة الصغرى جميعا باعتبارهم .. ينحدرون عن سلف مشترك ويلتزمون بالتزامات اقتصادية وسياسية نحو بعضهم البعض ، بغض النظر عن حقيقة ذلك الانحدار القراني المشترك . كما أن الاسرة في ذلك المجتمع الصناعي لا تستقل وحدها بالعملية التربوية والتثقيفية بل تتدخل في ذلك منظمات الدولة وهيئات الرعاية الاجتماعية ، وهو ما لا يتوفر في المجتمعات البدوية وفي كثير من المجتمعات الريفية Rural Societies أيضا .

ومع تعدد أشكال الجماعات التي ينتمي اليها الانسان في الانماط المجتمعية المختلفة الا أننا لا زلنا نفتقر الى تصنيف مقنن Standardized لفئاتها المختلفة وان كانت هناك بعض التمييزات القائمة على أسس ثنائية مثلا فيما يتعلق بالتفرقة بين الجماعات الاولية والجماعات الثانوية ، وبين الجماعات الداخلية والجماعات الخارجية ، وبين الجماعات الكبيرة والجماعات الصغيرة ، وبين جماعات الاغلبية وجماعات الاقلية ، وبين الجماعات التي تستمر في الوجود لفترات طويلة والجماعات قصيرة العمر ، وبين الجماعات الاختيارية والجماعات المفروضة ، وبين الجماعات المفتوحة والجماعات المغلقة (١١) .

وهذه الجماعات كلها تشترك في أنها تتكون من اشخاص يحتلون فيها مراكز محددة ويقومون بأدوار مرسومة في المناشط الاجتماعية التي تقوم في كل جماعة . فالشخص الذي يحتل مركز الأب في جماعة الأسرة يقوم بأدوار معينة

تختلف عن تلك الادوار التي يقوم بها نفسه حين يحتل مركز العامل في جماعة المصنع أو الامام في جماعة المصلين . وهكذا تتوقف معرفتنا بدلالة وأهميــة المواقف الاجتماعية التي يتفاعل فيها الاشخاص في المناشط المختلفة على معرفتنا للمراكز المتمايزة التي يحتلها هؤلاء الاشخاص في تلك المواقف . فالمركز الذي يحتله رجل الشرطة يسمح له بالتدخل في مواقف معينة يعتبر تدخل غيره من الاشخاص فيها غير مقبول ، كما أن المركز الذي يحتله الطبيب والدور الذي يقوم به يسمح له بالتواجد في أماكن لا يسمح لغيره بالتواجد فيها .

ويقوم التحليل السوسيوأنثرولوجي لفهم العلاقات والنظم الاجتماعية على النظر بطريقة كلية وشاملة الى تلك المراكز الاجتماعية المتمايزة التي يتوزع عليهـــا الاشخاص في المناشط الاجتماعية المتنوعة . ونحن مثلا لا نستطيع أن نفهم بعض الظواهر المنتظمة الوقوع مثل مباراة لكرة القدم أو اجراءات المحاكمة الا اذا أخذنا في الاعتبار تلك المراكز التي يحتلها اللاعبون أو أعضاء هيئة المحكمـــة والادوار التي يقوم بها كل واحد منهم في فريق اللعب أو في سير اجراءات المحاكمـــة .

وهكذا فاننا اذا أخذنا في الاعتبار ذلك التنوع الهائل في العلاقات الاجتماعية التي تقوم بين الاشخاص في المواقف الاجتماعية المتنوعة ــ وجدنا أنها في أساسها علاقات بين مراكز محددة . وهذا ما يسمح لنا بفهم مظاهر التفاعل الاجتماعي بصورة منهجية ، كما يساعد على اظهار نوع الانسجام والتنظيم الذي يقوم وراء صور التنافس والتناقض والصراع واختلاف المصالح بين الناس الذين نشاركهم في المناشط الاجتماعية المتنوعة والذين نتعامل معهم وهم يخرجون عن دائرة معارفنا الشخصية . فالموظف في المتجر والنادل في المطعم وناظر المدرسة والمختار[١٢] والطبيب جميعا ندخل معهم في انماط متنوعة من السلوك وفق معايير محددة . ولما كانت هذه المعايير مستقلة في الحقيقة عن الخلق والمزاج الشخصي لكل منا ، ففي هذا ما يسمح لنا بالتنبؤ والتوقع بسلوك الآخرين ، ويحدد محاولاتنا للتواؤم

بالظروف المحيطة بنا في المواقف الاجتماعية المختلفة .

وبقول آخر فان هذا التصور الفلكي للبناء الاجتماعي الذي تنتظم فيه المراكز الاجتماعية في صورة تسمح بالتنبؤ بالوضع الذي يكون عليه مركز معين اذا أخذنا في الاعتبار أوضاع المراكز الاجتماعية الاخرى ــ هذا التصور يبرز لنا نوع التضايف القائم بين البناء Structure والوظيفة Function . فلكل مركز اجتماعي دوره أو وظيفته . وهذا الدور لا يقوم في فراغ ولكنه يتأثر بالادوار الاجتماعية الاخرى التي يقوم بها الاشخاص الاخرون في المراكز المحيطة والذين يشاركون جميعا في العملية الاجتماعية الواحدة . كما ان هذا التصور من ناحية أخرى ــ يعطينا متغيرا أبسط تركيبا وأكثر قابلية للتحديد من مفهوم العلاقة ، وهي وحدة التحليل في الانثروبولوجيا الوظيفية . فالعلاقة الاجتماعية تقوم بين أشخاص في مراكز متمايزة . ودراسة الدور الذي يقوم به كل شخص من الاشخاص في تلك المراكز المتمايزة في عملية التفاعل الاجتماعي ومعرفة التغيرات التي طرأت على هذا الدور عن طريق الدراسة المقارنة ــ طريقة تتميز بكثير من الوضوح والتحديد في دراستنا لموضوع البناء الاجتماعي والتغير (١٣) .

وفضلا عن هذا كله فان هؤلاء الاشخاص الذين يحتلون مراكز معينة في الجماعات المتمايزة والذين يحتلون أوضاعهم في البناء الاجتماعي انما يفرض عليهم القيام بأدوار مرسومة في مواقف التفاعل المتنوعة التي يشاركون فيها مع غيرهم من أعضاء نفس الجماعة او الجماعات الاخرى .. هؤلاء الاشخاص انما تحكمهم معايير Norms محددة هي التي تعطي البناء الاجتماعي الذي ينتظمهم جميعاً نوعاً من الثبات والنظام ، وبدون هذه المعايير يصبح التفاعل بين هؤلاء الاشخاص أمرا على درجة عالية من الصعوبة والعفوية والخطورة ، وبدونها ايضا يواجه الاشخاص أعباء ثقيلة فيما يتعلق بعملية اتخاذ القرارات المناسبة في المواقف المختلفة ، وذلك لان تلك المعايير تعتبر بمثابة نوع من الضمان والتحديد

الثقافي لتوقعاتنا في المواقف المتنوعة ، وبخاصة في المواقف الجديدة التي تفتقر الى الشبيه أو المماثل في خبراتنا .

وتتمتع المجتمعات الانسانية بوجود أنواع مختلفة من المعايير التي يمكن تصنيفها في فئتين : الفئة الاولى تضم المعايير الايجابية والاخرى تضم المعايير السلبية. وهي جميعا تتطلب أنماطا محددة من السلوك في المواقف المتنوعة كما تحرم أنماطا أخرى في نفس تلك المواقف (١٤) .

وتنتظم تلك العلاقات التي تربط بين الاشخاص في جوانب معينة ومتمايزة من حياتهم في نظم اجتماعية Social Institutions . ويلعب النظام دورا محددا في أنماط السلوك الاجتماعي، فالنظام يقصد به الاشارة في الدرجة الاولى الى ذلك السلوك المقنن السائد في المجتمع . وهذا يعني ان السلوك الفردي الصادر عن الفرد من حيث هو فرد والذي يختلف من فرد لآخر – مثل طريقة تناول الطعام أو المشي أو ارتداء الملابس – لا يكون نظاما اجتماعيا . وذلك بعكس الزواج مثلا الذي يخضع لقواعد معينة وتحكمه ضوابط ومبادىء ثابتة بحيث أن الخروج على هذه القواعد يؤدي الى توقيع العقوبة أو الجزاء . وللنظم الاجتماعية وظائف محددة ،فهي تلعب دورا في التماسك الاجتماعي ،وهي تبقى ما بقي لهذا الدور من أهمية في حياة المجتمع . فنظام الزواج هذا مثلا يؤدي وظيفة هامة في الحياة الاجتماعية وفي التماسك الاجتماعي – هو دور المحافظة على النوع ، وان كانت له بالاضافة الى ذلك بعض الوظائف الاجتماعية الاخرى مثل الاشباع الجنسي وتنظيم الحياة العائلية وتقسيم العمل بين الجنسين . ويعتبر التعرف على وظيفة النظام الاجتماعي مبحثا على درجة عالية من الاهمية في الدراسات السوسيولوجية والانثروبولوجية وبخاصة فيما يعرف بالاتجاه الوظيفي .

وتؤلف النظم التي تحكم جانباً معينا من الحياة الاجتماعية مثلا كما تحكم نظم الملكية وتقسيم العمل والاجور والتبادل الجانب الاقتصادي و كما تحكم نظم السلطة والزعامة والقانون والجزاء الجانب السياسي من الحياة في المجتمع –

تؤلف هذه النظم نسقاً متمايزاً . وتشير كلمة نسق System إلى « قيام هذه الوحدة الشاملة التي تتألف من عدد كبير من العناصر والمكونات المتفاعلة على الرغم من كثرتها وتعقدها بل وتناقضها في كثير من الاحيان . وهي بذلك تقتضي ضرورة التسليم بأن كل جزء أو عنصر من العناصر الداخلة في تكوين الكل ــ أياً كان ذلك الكل ــ يؤدي وظيفة معينة بالذات من شأنها الاسهام في تماسك هذا الكل ، وهي اذن تشير على ما يقول تولكوت بارسونز Talcott Parsons إلى وجود نوع من التساند أو الاعتماد المتبادل الذي يهدف إلى تحقيق وظائف معينة أيضاً بين عدد الأفراد أو الزمر الاجتماعية الذين يقومون بأدوار مرسومة ومحددة . وقد تختلف هذه الادوار باختلاف المواقف ــ ولكنها تخضع لقواعد وتعاليم وجزاءات اجتماعية معقدة ، كما أنها تتفاعل بعضها مع بعض داخل نطاق المجتمع بطريقة فيها كثير من الاتساق والانسجام »(١٥) .

ويحكم هذه المجموعة من الأنساق الاجتماعية المتساندة في المجتمع نسق من القيم Values . ولقد اهتم المفكرون الاجتماعيون اهتماماً كبيراً بمحاولة تعريف مصطلح القيم أو القيمة Value وكانت هناك اختلافات في وجهات النظر وبخاصة حين نقارن تعريفات الفلاسفة من ناحية وتعريفات الانثروبولوجيين من الناحية الاخرى . فالانثروبولوجيون مثلا لم ينظروا فقط إلى القيم الاجتماعية باعتبارها مبادىء أساسية يسترشد بها أعضاء المجتمع في تصرفاتهم وسلوكهم ، ولكنهم كانوا يركزون على أهمية أنماط السلوك التي تصدر عن هؤلاء الاعضاء بالنسبة للمجتمع الذي ينتمون اليه . كما يركزون على أهمية بعض العناصر المادية التي تدور حولها النظم الاجتماعية في تلك المجتمعات التي تعرضوا لدراسة نظمها القيمية : فنجد مثلا ايفانز برتيشارد يتكلم عن قيمة الماشية في مجتمع النوير أو قيمة الماء في المجتمعات البدوية أو قيمة موارد الثروة الطبيعية في المجتمعات ذات الاقتصاد المعاشي .

وهذا يعني أن كلمة قيمة تؤخذ بمعاني متعددة إلى الحد الذي يمكن معه

القول بأنه يشوب التعريف بهذه الكلمة نوع من الخلط الذي يرجع الى عدم التفرقة بين القيمة الاجتماعية كمبدأ من مبادىء السلوك . والقيمة بمعنى أهمية الشيء . كما يرجع هذا الخلط الى تأثر بعض الكتاب الانثروبولوجيين المحدثين وبخاصة من تلاميذ مالينوفسكي Malinowski, B. بالدراسات الاقتصادية التي تعالج قيمة الثروة المادية في المجتمع .

ولقد اهتم علماء الانثروبولوجيا في دراستهم لموضوع القيم بدراسة المبادىء العامة التي تتحكم في الفعل الاجتماعي والنظم الاجتماعية التي تحدد للناس أنماط السلوك التي تعبر عن العلاقات المتنوعة . ونجد نوعاً من التشابه الواضح بين فهم الانثروبولوجيين ومعالجتهم لموضوع القيم من ناحية، وفهمهم ومعالجتهم لموضوع النظم الاجتماعية من الناحية الاخرى . ومن المعروف أن النظام الاجتماعي يدرس في عموميته وفي نسبيته على أساس أن هنالك نوعا من التفرقة الواضحة بين النظم الاجتماعية الكلية والنظم الاجتماعية الجزئية . وكثيرا ما يكون هناك تعارض بين النظام الكلي السائد في المجتمع الكبير والنظام الجزئي الذي يرتبط بمجتمع معين . ويتمثل ذلك في موقف بعض المجتمعات المحلية من الثأر واعتباره جزءاً من نسق الضبط الاجتماعي في الوقت الذي يعمل فيه المجتمع الكبير على القضاء على هذا النظام باعتباره عاملا من عوامل التفكك الاجتماعي .

ويعتبر عنصر الاستمرار في التعريف بمصطلح القيمة عنصرا هاما مميزا ما دامت القيم الاجتماعية من المبادىء الاساسية التي توجه سير المجتمع بكل جماعاته المحلية الصغيرة . وذلك لانه على الرغم من أن السلوك الاجتماعي او ما يطلق عليه بعض علماء الانثروبولوجيا المحدثين اسم الفعل الاجتماعي Social Action [١٦] يتغير من وقت لآخر تبعاً لتغير الظروف وتغير المستوى الاجتماعي والادوار التي يحتلها الاشخاص في المجتمع ، كما أن الافكار العامة التي تؤلف القيم الاجتماعية تعتبر بدورها بمثابة ضوابط تحكم ذلك الفعل الاجتماعي وهي تظل قائمة وراسخة في المجتمع ولا تتغير بسهولة . فالقيمة

الاجتماعية من حيث هي مبدأ أو مثال أعلى تنتقل من جيل الى جيل وتكون نوعا من التراث الاجتماعي والثقافي، وما يتغير هو فقط المظاهر الخارجية أو المظاهر السلوكية التي تتجسد فيها هذه القيم وتلك المبادىء ، ففكرة الشرف من حيث هي قيمة اجتماعية تسود في كل المجتمعات، ولكن المظاهر المتعلقة بهذه القيمة تختلف من مجتمع لآخر ومن زمن لآخر في نفس المجتمع. وهذا معناه أن القيم الاجتماعية رغم استمرارها في الزمن فهي نسبية ما دامت تتفاوت وتتغير باختلاف الزمان والمكان.

ونجد أن علماء الانثروبولوجيا لم يهتموا بدراسة عنصر الاستمرار في القيم الاجتماعية ، لأن مثل هذه الدراسة خليقة بأن ترتبط بالفلسفة أكثر من ارتباطها بدراسة المجتمع . ونجد أيضا أن علماء الانثروبولوجيا حين يتكلمون عن القيم الثلاث الاساسية التي قال بها الفلاسفة منذ بداية الفكر اليوناني - وهي قيم الحق والخير والجمال - لا يعالجونها في ذاتها ، وانما يهتمون بدراسة مظاهرها أو تشخيصاتها أو تجسيداتها الاجتماعية . ومن هنا كان عنصر النسبية هو العنصر الاساسي الذي يهتم به علماء الاجتماع والانثروبولوجيا ؛ وبخاصة أن الدراسات الانثروبولوجية الحديثة تعتمد اعتمادا كبيرا على الدراسات الحقلية في الانماط المجتمعية المختلفة مما يؤدي الى ابراز عنصر النسبية في القيم الاجتماعية.

وعلى الرغم من أن مصطلح البناء الاجتماعي لم يظهر بهذا التحديد في الكتابات السوسيولوجية والانثروبولوجية المعاصرة الا في تلك المحاضرة الشهيرة التي ألقاها الاستاذ كليف براون بعنوان: «البناء الاجتماعي On Social Structure (١٧) فان هذا الاتجاه في دراسة المجتمع له جذوره في الفكر السوسيولوجي . وبخاصة في المدرسة الفرنسية مثلا . ففي كتابات مونتسكيو وبخاصة كتابه عن روح القوانين De L'Esprit des lois وفي معرض عنايته بالعلاقات التي تقوم بين الانساق القانونية المتمايزة في المجتمع، كتلك العلاقات التي تقوم بين النسق القانوني الذي يحكم العلاقات الدولية العامة والخاصة وذلك الذي يحكم الجانب

الجنائي أو الجانب التجاري من حياة المجتمع ،وكيف أنه لا بد من وجود نوع من الاتساق والتساند بين هذه الانساق القانونية المتمايزة في المجتمع من ناحية والبيئية الجغرافية وبخاصة المناخ من الناحية الاخرى . وفي هذا ابراز لمبحث هام من مباحث الانثروبولوجيا البنائية وهو المبحث الايكولوجي .

وكذلك نجد في كتابات دوركايم E. Durkheim جذورا لجوانب هامة في النظرية البنائية ، فقد أشار الى فكرة البناء الذي ينشأ خلاله الافراد ويموتون مع استمراره ، وفي هذا ابراز لأهمية مصطلح المركز Staus الذي يقوم عليه التصور البنائي لشبكة العلاقات الاجتماعية باعتبار ان تلك الشبكة في النظرية البنائية وبخاصة عند الاستاذ رادكليف براون انما تربط أشخاصاً في مراكز معينة . كذلك فقد تكلم دوركايم عن التركيبات المورفولوجية ، وتتضمن هذه الفكرة ابراز ذلك التضايف والتمايز القائم بين مفهوم البناء والوظيفة في النظرية الانثروبولوجية. فالنسق البنائي هو نسق يربط بين المراكز التي يحتلها الاشخاص في المجتمع بينما يربط النسق الوظيفي بين الادوار التي يلعبها هؤلاء الاشخاص في النشاطات الاجتماعية المتنوعة (١٨) .

وتحتل نظرية دوركايم في التضامن الاجتماعي أهمية في الدراسات الانثروبولوجية البنائية المعاصرة، ليس فقط فيما يتعلق بنظام تقسيم العمل والتضامن الاجتماعي، ولكن في المماثلة البيولوجية التي تستند اليها هذه النظرية في ابراز ذلك التكامل والتساند الذي يقوم بين طرق قيام الاعضاء في الكائنات الحية أو الوحدات الاجتماعية في المجتمع بوظائفها التي تحقق هدفا عاما هو استمرار الكائن العضوي واستمرار المجتمع على الرغم من كل عمليات الهدم والبناء التي تقوم في داخل كل منهما .

وكذلك فقد كان في مزاوجة دوركايم بين المنهج التاريخي الاحصائي في دراسة المجتمع أساس لذلك الاتجاه الذي بدأ ينتشر الآن في الدراسات الانثروبولوجية البنائية الحقلية، والذي لم تعد فيه الحقائق الوصفية (الكيفية) هي

المصدر الوحيد للقضايا والتعميمات في التحليل السوسيولوجي والانثروبولوجي ولكنه اتجاه يستند لاسباب منهجية واجتماعية متنوعة الى الحقائق الوصفية الكمية ايضا . ولعل هذه المزاوجة بين الحقائق الوصفية الكيفية والحقائق الوصفية الكمية تؤدي في البحوث الانثروبولوجية الحديثة الى مزيد من الدقة المنهجية ومزيد من الاقتراب من الصورة المضبوطة في القضية الانثروبولوجية (١٩) .

ولقد أثار تعريف رادكليف براون للبناء الاجتماعي مشكلات فيما يتعلق بالتفرقة بين البناء الواقعي والصورة البنائية وهي التفرقة التي اضطر الى ايجادها بعد أن أدخل في تحديد ذلك البناء كل العلاقات التي تقوم بين الاشخاص في المجتمع ، على اختلاف مدى ما تتمتع به تلك العلاقات من خصائص الاستمرار والثبات وبغض النظر عما اذا كانت تلك العلاقات تربط بين افراد أوجماعات . وقد أدى الغموض الذي أحاط بتلك التفرقة القائمة على أساس ذلك التعريف الواسع بايفانز بريتشارد الى أن يقتصر في دراسته للبناء الاجتماعي على تلك العلاقات التي تقوم بين الجماعات التي تتمتع بدرجة عالية من الثبات والاستمرار في المجتمع . كالقبائل والبدنات ، وكانت المادة المستمدة من النوير تعطي اساساً حقليا لهذا .

وليس من شك في أن ما قصده ايفانز بريتشارد بالثبات والاستمرار انما هو الثبات والاستمرار النسبي ، فالتغير أمر محتوم تتعرض له كل الموجودات في هذا العالم ولكن الوحدة الاجتماعية للاسرة الصغيرة مثلاً تختلف في مدى قدرتها على البقاء والاستمرار عبر الاجيال المتعاقبة بمقارنتها بقدرة الجماعات السياسية القبلية . فأفراد الاسرة مثل الزوج والزوجة يصيبهم الشيب وتنتهي حياتهم خلال فترة متوقعة ، والأبناء الصغار يكبرون ويكونون اسرات مستقلة جديدة .. لكن الوحدة القبلية تستمر في الوجود على الرغم من اختفاء تلك الاسرات الصغيرة التي تنقسم اليها ، ويؤدي الاستمرار في الزمن الى تعميق وجودها . كما ان العلاقات الثنائية التي تقوم بين الافراد انما هي علاقات سريعة التغير والتحول

فالاصدقاء قد يصبحون أعداء في مواقف التنافس الاقتصادي او عند اختلاف المصالح ،ولكن تلك العلاقات التي تربط بين الجماعات القبلية هي علاقات ثابتة تفرض أنواعاً محددة من التعاون والتساند إزاء الجماعات الاخرى من نفس النوع والدرجة .. على الرغم من التناقضات الداخلية التي تقوم بين أعضائها في الحياة الاقتصادية والسياسية مثلا .

ولم يفرد ايفانز بريتشارد مؤلفاً خاصا لتحديد مصطلح البناء الاجتماعي ولكنه في الصفحات الاخيرة من كتابه عن النوير ثم في نهاية المحاضرة الاولى من سلسلة المحاضرات التي ظهرت في مؤلفه عن « الانثروبولوجيا الاجتماعية » يلاحظ أنه لا بد من وجود درجة معينة من الاطراد والاتساق في الحياة الاجتماعية ،وتوفر نوع من التنسيق في المجتمع ،والا استحال على أعضائه العيش معا . فالناس لا يستطيعون في الواقع الانصراف الى شئونهم الا لانهم يعرفون نوع السلوك الذي يرتقبه الآخرون منهم . وكذلك نوع التصرفات التي يتوقعونها هم أنفسهم من الاخرين في مختلف مواقف الحياة الاجتماعية . كما أنهم ينظمون نشاطهم تبعاً لقواعد مرسومة وحسب قيم معينة متعارف عليها ، فهم يستطيعون التنبؤ والتكهن بالاحداث ، وبذلك يمكنهم ترتيب حياتهم بما يتفق ويتماشى مع حياة الاخرين . ولكل مجتمع صورة أو نمط معين يسمح لنا بأن نتكلم عنه ، على أنه نسق أو بناء يعيش فيه أفراد يتزلون على مستلزماته . واستخدام كلمة بناء بهذا المعنى يتضمن وجود نوع من التماسك والتوافق بين أجزائه، هذا الى الحد الذي يمكن معه تجنب التناقض الصارخ أو الصراع المكشوف، وأنه يتمتع بدرجة من الديمومة والبقاء أكبر مما تحظى به معظم الاشياء العابرة والسريعة في الحياة الانسانية (٢٠) .

وعلى الرغم مما يبدو من اختلاف ظاهري بين وجهة نظر رادكليف براون من ناحية وايفانز بريتشارد من ناحية أخرى في تحديد مفهوم البناء الاجتماعي فانهما يتفقان على اعتبار ذلك البناء كشبكة معقدة من العلاقات التي تتمتع بدرجات

متفاوتة من الثبات أو الاستقرار والاستمرار . كما يتفاوت مدى استقرار واستمرار الاشخاص والجماعات التي تربط بينها تلك العلاقات . فالعلاقات الثنائية التي يجعل منها رادكليف براون الذرات التي يتكون منها البناء الاجتماعي تكون على درجة من البساطة النسبية بمقارنتها بالعلاقات بين الوحدات القبلية في المجتمع الانقسامي مثلا . ولقد أبرز ايفانز بريتشارد في مؤلفه عن النوير مدى التعقيد الذي يحيط بعملية تصوير البناء السياسي . والعلاقات السياسية بصفة خاصة في ذلك المجتمع ، وهي ترتبط وتتكامل مع العلاقات القرابية والاقتصادية والاقليمية بصورة تفرض على الباحث الانثروبولوجي أن يلم بجميع تلك الجوانب في دراسته للجانب السياسي كجانب متمايز من جوانب البناء الاجتماعي في النوير .

كذلك فقد أبرز ايفانز بريتشارد في كتابه عن النوير أن معيار الثبات والاستمرار لا يكون من خلال تعاقب وحدات الزمن الفارغ كالسنوات والشهور في المجتمع – ولكنه يقوم على اعتبار نوع معين من الزمن تقاس به مثلا المسافات البنائية التي تفصل بين وحدة وأخرى من وحدات النسق والانقسام في ذلك المجتمع . فالقبيلة والعشيرة والبدنة الكبرى والبدنة الصغرى في النسق الانقسامي في النوير وبخاصة فيما يتعلق بعملية الانقسام والالتحام – تعتبر وحدات اجتماعية ذات حدود اقليمية وقرابية ، وتقوم هاتان العمليتان على أساس من مدى القرابة التي تربط بين الوحدات المتمايزة في ذلك النسق الانقسامي ، وتقاس درجة القرابة بين كل وحدة وأخرى بعدد معين من الاجيال المتالية ، وهذا يعني بقول آخر ان المسافة البنائية التي تفصل بين تلك الوحدات الانقسامية تعبر عن نوع معين من الزمن ليست وحداته المتشابهة هي الشهور والسنوات ولكنها الاجيال القرابية (٢١) .

كذلك فقد تعرضت نظرية ايفانز بريتشارد في البناء الاجتماعي أيضا لكثير من النقد حيث نجد أنه يؤخذ عليه نظرته الضيقة الى البناء الاجتماعي ، فهو

يقصر هذه الفكرة على العلاقات الدائمة بين الجماعات الكبرى أو الجماعات الرئيسية في المجتمع ، وحيث كان عليه أن ينظر بمزيد من الاعتبار ليس فقط لمدى الوحدات التي تقوم بينها تلك العلاقات البنائية ولكن الى مدى أهمية هذه العلاقات بالنسبة للمجتمع ككل .. والى مدى عمق التغيرات التي تطرأ على صورة المجتمع لو اختفت تلك العلاقات الاجتماعية تماما .

ولعل أفضل من قام بنقد ذلك التعريف المحدد للوحدات الاجتماعية التي تكون وحدات البناء الاجتماعي في نظرية ايفانز بريتشارد هو الاستاذ روبرت ريدفيلد Robert Redfield ، الذي يتفق مع ايفانز بريتشارد على ضرورة التوفر على دراسة العلاقات التي تتمتع بدرجة عالية من الثبات والاستمرار والتي تختلف عن تلك العلاقات التي تعتبر ذات دلالة أو أهمية مؤقتة وليدة اللحظة . وفي دراسة ريدفيلد لشان كوم لم يُعن بالعلاقات الوقتية أو التي تفتقر الى الثبات والاستمرار كالصداقات القصيرة والعابرة التي لا تعني الباحث في دراسته للبناء الاجتماعي الا اذا وجد أن تلك الصداقات تكون علاقات لها خصائصها المقبولة بصورة عامة بين الاصدقاء، فهنا فقط يدخل الباحث في اعتباره تلك العلاقات في حصره لعناصر البناء الاجتماعي .

ويرى ريدفيلد أن هناك مبدأ آخر من المبادىء العامة التي تقوم عليها دراسة البناء الاجتماعي ، ويتمثل هذا المبدأ في الاعتراف بوجود أنواع معينة من العلاقات الاجتماعية التي يسفر تلاشيها عن تغير جوهري في المجتمع . ويتمثل ذلك في تصورنا لما يمكن ان يكون عليه التنظيم القرابي مثلا لو استبعدنا تلك العلاقات المعقدة التي تربط بين الزوج وبين هذين من ناحية والابناء والبنات من الناحية الاخرى . فليس من شك في ان مجتمعا يفتقر الى مثل تلك العلاقات سوف يمثل نمطا مختلفا تماما عن بقية المجتمعات الاخرى المعروفة لنا . وهكذا فان تلك العلاقات التي تقوم بين أعضاء الاسرة الصغيرة أو البسيطة ـ تصبح على درجة عالية من الاهمية في فهمنا للبناء الاجتماعي، على الرغم من امكان تلاشي

الافراد الذين يكونونها بعد فترة من الوجود في مراكزهم المتمايزة . وعلى العكس من ذلك نستطيع أن لا نعطي أهمية كبيرة لتلك العلاقات التي تربط بين موزعي البريد أو الصحف من ناحية وأهالي القرية من الناحية الاخرى ، لأن غياب مثل هذه العلاقات لن يترتب عليه أي تغيرات ذات دلالة أو أهمية في صورة المجتمع القروي [٢٢] .

ولكن ريدفيلد يرى هنا أيضا أننا في دراستنا للعلاقات التي تتمتع بدرجة من الثبات أو الاستقرار والاستمرار في المجتمع ، والتي يؤدي زوالها الى حدوث تغيرات أساسية أو جوهرية ــ لا نستطيع أن نعالج كل علاقة من تلك العلاقات كما لو كانت وحدة منعزلة تماما عن الاخرى . ولكن تلك العلاقات تكون نسقاً متسقاً حيث تنتظم كل منها كجزء من كل وتخضع هذه الاجزاء أو العناصر لنوع من الترتيب الذي يربط بينها في هذا النسق . وهذه العلاقات يجب ان ينظر اليها كما لو أن كلاً منها مبني فوق الآخر ، فهي تكون سلاسل أو طبقات تتفاوت في مدى التنظيم أو التعقيد . وهذا يعني باختصار أن ريدفيلد في دراسته للبناء الاجتماعي لشان كوم قد نظر الى أعضاء ذلك المجتمع كأشخاص يحتلون مراكز ويقومون بوظائف اجتماعية متنوعة ومحددة ، كما نظر بعين الاعتبار الى تلك العلاقات التي تربط بينهم في نوع من الاتساق والتكامل [٢٣] .

وفي كل هذه الاتجاهات المتكاملة في تعريف البناء الاجتماعي أو في كل هذه الاتجاهات البنائية في التحليل الانثروبولوجي ــ لم يكن من الرأي في شيء أن نغض النظر كلية عن الاهتمام بملامح وسمات الثقافة في المجتمع.. بل لقد كانت هذه الملامح والسمات والانماط الثقافية هي التي تشكل معلوماتنا الاولية وتحدد ــ الى حد كبير ــ من قضايانا في دراستنا الحقلية . فالباحث الانثروبولوجي عندما يواجه المجتمع ويعكف على القيام بملاحظاته المنهجية لا يسجل في البداية حقائق حول طبيعة العلاقات التي تقوم بين الاشخاص في المراكز الاجتماعية المحددة أو العلاقات التي تقوم بين الجماعات المتمايزة ، ولكنه يسجل أنماطا سلوكية أو

طرقاً في التعبير الثقافي عن تلك العلاقات. فملامح البيئة الجغرافية وأشكال الملابس والمساكن وأنواع النشاطات الاقتصادية وطرق التعبير الفني والاجراءات الاجتماعية في الجوانب المختلفة من الحياة كلها – تخضع للوصف والتـــدوين الاثنوجرافي لتكون ركيزة نستند اليها في التعرف على تلك الشبكة المعقدة من العلاقات التي تحكم جوانب محددة من الحياة في المجتمع . وهذا يعني بقول آخر أن تلك المظاهر الثقافية هي التي يتخذها الباحث ركيزة وتمر بمستوى معين من التجريد في تحديد العلاقات الاجتماعية التي تكون عناصر ذلك الكل الذي نعنى بدراسته والتعرف على سماته وخصائصه في دراستنا البنائية .

وفي ضوء هذه الاشارة الموجزة الى طبيعة الموضوعات والحقائق الثقافية والبنائية التي يعنى بها الباحث الانثروبولوجي في دراسة للمجتمع – فقد كان هناك أيضا نوع من الاتصال والتمايز بين الاتجاهات الثقافية والاتجاهات البنائية في التحليل الانثروبولوجي . فحيث يؤدي الاتجاه الثقافي الى تفسير الظاهرة المجتمعية مثلاً بالرجوع الى اصولها الاولى أو في علاقاتها مع أنماط الشخصية التي ينضوي تحتها أعضاء المجتمع – نجد أن هذا الاتجاه لا يتعدى ذلك الى بيان الدور الوظيفي الذي تلعبه هذه الظاهرة في الحياة الاجتماعية ، وبخاصة فيما يتصل بعلاقة تلك الظاهرة بالعلاقات القائمة بين الاشخاص في المراكز الاجتماعية المتنوعة في هذا المجتمع الذي تسود فيه . وحيث نجد مثلا أن الاتجاه الثقافي في دراسة نسق القيم في مجتمع معين ينتهي الى بيان نوع القيم والمعايير التي يصدر عنها سلوك الاشخاص في المواقف الاجتماعية المتنوعة – نجد أن الاتجاه البنائي يتعدى ذلك الى محاولة بيان الدور الذي يلعبه هذا السلوك في استمرار بعض العلاقات النسبية بين هؤلاء الاشخاص الذين يحتلون تلك المراكز المتمايزة في المجتمع .

ونجد في نهاية هذا التحديد الموجز لعمليات وعناصر التحليل البنائي في دراسة المجتمع اننا في حاجة إلى محاولة لتحديد بيّن آخر لتلك الركائز والمكونات الأساسية التي يتكون منها ذلك الكل المتسق الذي يعرف ببناء المجتمع . ونجد في هذا

أنه على الرغم من تعدد الاتجاهات النظرية في تعريف العلاقات البنائية– او بقول آخر التعريف بالبناء الاجتماعي باعتباره شبكة تنتظم كل العلاقات الاجتماعية التي تربط بين الاشخاص والجماعات في المجتمع –فاننا نفتقر الى الآن الى تصنيف مقنن لتلك العلاقات في فئات متمايزة على اساس اشتراكها في كونها تنتظم جانبا معينا من جوانب الحياة الاجتماعية. ولكن نجد مثلا ان الكتابات التي تدور حول المكونات الاساسية للبناء الاجتماعي أو بقول أكثر دقة : النظم او الانساق المجتمعية المكونة لهذا البناء – تبدأ في العادة بوصف النسق الاقتصادي، ثم النسق القرابي ، ثم النسق السياسي والنسق الديني وغيرهما من الانساق الفرعية المكونة لنسق الضبط المجتمعي.. باعتبارها تحكم جوانب النشاط الاجتماعي الاساسية التي يقوم بها أعضاء المجتمع من حيث هم أشخاص في جماعات يخضعون لنظم في تقسيم العمل والملكية والتبادل والتهادي والزواج والعائلة والميراث والنسب والادارة والسياسة والزعامة والتقنين والسلطة والعبادات والسحر والدين وغيرها في النشاطات الاقتصادية والقرابية والسياسية والدينية .

ولقد سبق ان اشرنا الى أنه على الرغم من تمتع الانماط المجتمعية المختلفة البدائية او البدوية او الريفية او الحضرية او الصناعية بوجود هذه النظم او الانساق المجتمعية جميعا – فان هناك اختلافاً وتبايناً شديداً بين القيم وأشكال التنظيم التي تقوم عليها تلك الانساق. فتقسيم العمل والتضامن الاجتماعي يقوم على الاساس الآلي في المجتمعات البدائية ويقوم على الاساس العضوي في المجتمع الصناعي ، او يقوم تقسيم العمل على الاساس العرقي او الطائفي في المجتمعات التقليدية بينما يقوم في الدرجة الاولى على الاسس الموضوعية للمهارة والخبرة في المجتمع الصناعي ، كما تقوم الوحدة السياسية على الاسس القبلية او العرقية في المجتمعات الانقسامية ولكنها تقوم على أسس من الوحدة الاقليمية للسلطة المركزية في مجتمع الدولة .

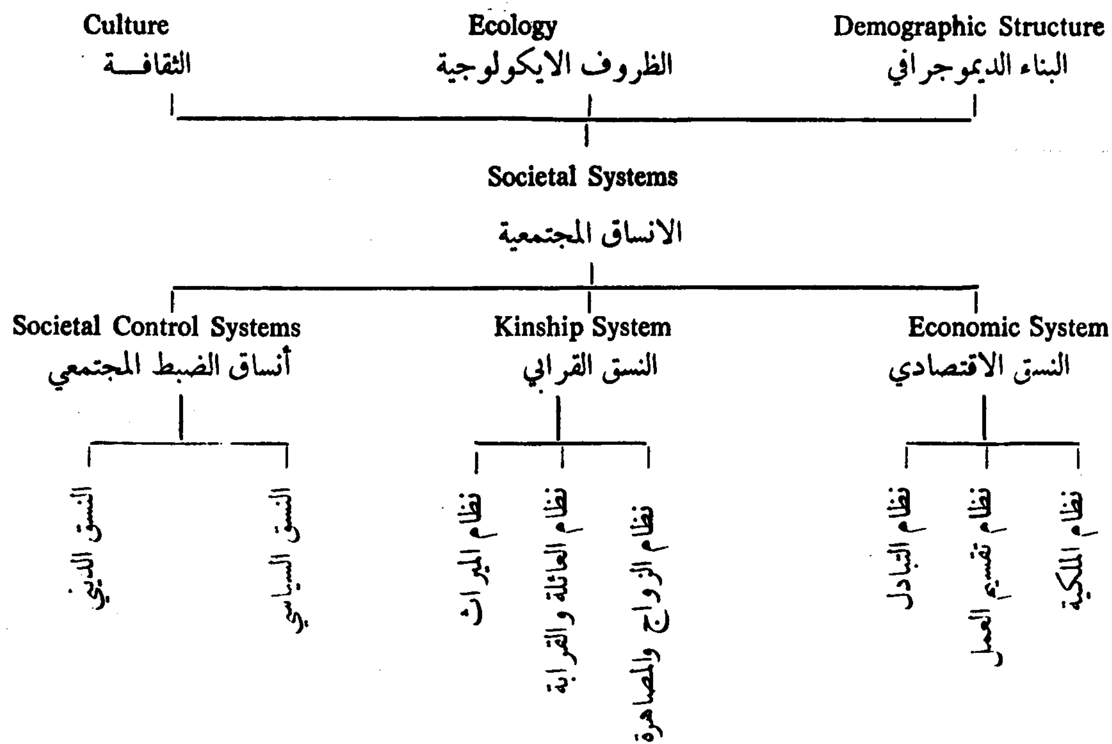
ونحاول في هذه المناقشة النظرية للموضوع وطرق البحث والمنهج في

الدراسات السوسيوأنثروبولوجية التي تعنى بوصف بناء المجتمع ان نقترح هذا التصور النظري لحدود ذلك البناء ومكوناته والعمليات الأساسية التي تقوم فيه باعتباره تكويناً ديناميكيا . ويتمثل هذا الاقتراح فيما يلي :

١) يقوم الأساس الفيزيقي لبناء المجتمع على ثلاث ركائز اساسية وأول هذه الركائز هي الظروف الايكولوجية .

٢) تتمثل الركيزة الثانية في التكوين الديموجرافي

٣) وتتمثل الركيزة الثالثة التي يستند اليها بناء المجتمع في الثقافة بجوانبها المادية وغير المادية بما بينها من تضايف وما تتمتع به من استقرار في المجتمع. ونتاج التفاعل بين هذه الظروف الايكولوجية والتكوين الديموجرافي والثقافة في المجتمع – ينعكس في تشكيل الانسان المجتمعية الرئيسية وهي : النسق الاقتصادي والنسق القرابي وانساق الضبط المجتمعي بما يكونها من نظم تنتظم العلاقات في تلك الجوانب المتمايزة والعمليات المتنوعة في حياة المجتمع .


Culture
الثقافـــة
Ecology
الظروف الايكولوجية
Demographic Structure
البناء الديموجرافي
Societal Systems
الانساق المجتمعية
Societal Control Systems
أنساق الضبط المجتمعي
Kinship System
النسق القرابي
Economic System
النسق الاقتصادي
النسق الديني
النسق السياسي
نظام الميراث
نظام العائلة والقرابة
نظام الزواج والمصاهرة
نظام التبادل
نظام تقسيم العمل
نظام الملكية

(١) Radcliffe—Brown, A. R.; " On Social Structure "; **Structure and Function in Primitive Society**; Cohen and West, 1953;

وقد نشرت ترجمة عربية لهذا المقال قام بها السيد / عبد الحميد الزين وراجعها الدكتور احمد أبو زيد .

ونشرت في مجلة : مطالعات في العلوم الاجتماعية ، صيف – خريف ١٩٦٠ ، ص ١ – ١٨ .

(٢) أحمد أبو زيد ، البناء الاجتماعي – مدخل لدراسة المجتمع الجزء الاول – المفهومات ، الدار القومية للطباعة والنشر بالقاهرة – ١٩٦٥ ، ص ١٩ – ٢٠ .

(٣) هيراقليطس هو أول من قال بهذا المصطلح الفلسفي (اللوغوس) ، ويقصد به القانون الذاتي الضروري الذي بمقتضاه يحدث « الدور التام » أو «السنة الكبرى ....» وفي الفلسفة الرواقية اللوغوس يحوي جميع الاجسام وجميع بذور الاحياء منطوية بعضها على بعض أو كامنة بعضها في بعض بحيث أن كل حي مزيج كلي من ذريته جمعاء ... وهي عند ابن العربي القوة العاقلة السارية في جميع انحاء الكون .... وهي في هذا كله تعني القانون العام الذي يحكم الثبات والصيرورة في هذا العالم . (انظر يوسف كرم وآخرين المعجم الفلسفي ، القاهرة – ١٩٦٦ ، ص ١٤٤) .

(٤) قباري محمد اسماعيل ، الانثروبولوجيا الوظيفية ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر – الطبعة الاولى – ١٩٦٨ ، ص ١ .

(٥) نفس المرجع السابق ، ص ١٢ .

(٦) محمد عبده محجوب ، الاتجاه السوسيوأنثروبولوجي التاريخي في دراسة المجتمع البدوي ، جامعة الكويت ١٩٧٣ (مطبوع بطريقة الرونيو) .

(٧) Radcliffe—Brown, A. R.; **Structure and Function in Primitive Society**; op. Cit; pp. 3—4.

(٨) في التعريف بالحياة الاجتماعية غير الانسانية أنظر الفصلين الثاني عشر والثالث عشر من كتاب حياة الحشرات ، تأليف أ.د. امز – وترجمة الدكتورة سميرة الزيادي – ومراجعة الدكتور محمود حافظ ، دار الفكر العربي – القاهرة – ١٩٦٣ . وأول هذين الفصلين بعنوان : « التجمع والمعيشة الاجتماعية عند الحشرات » (ص ٣٢٨ – ٣٥٦) وثانيهما بعنوان : « الحياة الاجتماعية عند الحشرات » (ص ٣٥٧ – ٣٨٢) .

(٩) Bascom, W. and Herskovitz, M. J., (eds); **Continuity and Change in African Cultures;** Chicago, 1959.

وللكتاب ترجمة عربية بعنوان : الثقافة الافريقية – دراسة في عناصر الاستمرار والتغير ، قام بالترجمة عبد الملك الناشف ونشرتها المكتبة العربية بصيدا بيروت ١٩٦٦ ، والاشارة هنا إلى الترجمة العربية ص ١٢ .

(١٠) نفس المرجع السابق ، ص ٢٢ .

(١١) Bierstedt, R.; **The Social order: An Introduction to Sociology;** Mc Graw–Hill, 1963; pp. 318–319.

(١٢) يلعب « المختار » في المجتمع الكويتي دوراً يمثل إلى حد بعيد الدور الذي يلعبه « العمدة » في القرى الريفية او الوحدات الادارية الحضرية الصغيرة في كثير من المجتمعات العربية (وبخاصة في مصر) فهو يمثل السلطة التقليدية المحلية كما يعتبر الاداة التي تنفذ بها السلطة المركزية للدولة إلى مجتمع تلك القرية أو الوحدة الادارية الصغيرة . وانظر لمزيد من التعريف بالدور الذي يقوم به « المختار » في المجتمع الكويتي دراستنا بعنوان : دراسات سوسيو – أنثروبولوجية حقلية في المجتمع المحلي بفيلكا والجهراء ، جامعة الكويت – الطبعة الثانية – ١٩٧٣ . (مطبوع بطريقة الرونيو) . ص ص ٣١ – ٣٢ .

(١٣) Bierstedt, R.; The Social Order; Op. Cit.; P.P. 285–286.

(١٤) Ibid.; pp. 284–285.

(١٥) أحمد أبو زيد ، البناء الاجتماعي – مدخل لدراسة المجتمع – الجزء الثاني الانساق ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر – القاهرة – ١٩٦٧ ، ص ص ١ – ٢ .

(١٦) أنظر في نظرية « الفعل الاجتماعي » The Social Action

أ – قباري محمد اسماعيل ، علم الاجتماع الالماني ، دار المعارف بالقاهرة ١٩٧١ .

ب – Wolf, H. K.; **The Sociology of George Simmel;** The free Press, 1950.

جـ – Simmel; G.; **Conflict and the Web of Group-Affiliation;** The Free Press, 1955.

د – Aron, R.; German Sociology; The free Press, 1964.

(١٧) Radcliffe-Brown, A. R.; " On Social Structure "; Op. Cit.

(١٨) يقصد بالبناء الاجتماعي Social Structure تلك الشبكة من العلاقات التي تقوم بين المراكز Statuses التي يحتلها الاشخاص ، ويقصد بالتنظيم الاجتماعي Social Organization تلك الشبكة من العلاقات التي تقوم بين الادوار Roles التي يقوم بها هؤلاء الاشخاص في ذلك المجتمع . والواقع ان هناك نوعاً من التضايف أو الارتباط الضروري بين البناء والتنظيم وهو ارتباط او تضايف يستند في اساسه إلى تلك العلاقة التي تربط بين الشخص باعتباره يحتل مركزاً معيناً وما يفرضه هذا المركز من القيام بدور معين من المواقف الاجتماعية المتنوعة .

(١٩) انظر أحمد ابو زيد ، البناء الاجتماعي – مدخل لدراسة المجتمع – الجزء الاول – المفهومات ، نفس المرجع الذي سبقت الاشارة اليه ، ص ص ١٩ – ٢٢ .

(٢٠) أنظر : « أ » إيفانز بريتشارد ، الانثروبولوجيا الاجتماعية ، ترجمة الدكتور احمد ابو زيد ، منشأه المعارف بالاسكندرية – ١٩٦٠ ، ص ٤٢ .

ب – أحمد أبو زيد ، البناء الاجتماعي – مدخل في دراسة المجتمع – الجزء الأول – المفهومات نفس المرجع الذي سبقت الاشارة اليه ، ص ص ٣١ – ٣٢ .

(٢١) يقصد « بالمسافة البنائية » – في الانثروبولوجيا السياسية بوجه خاص – ذلك البعد الاجتماعي الذي يفصل بين جماعة ثأرية وأخرى في نفس النسق الاجتماعي الكلي . وتقاس هذه المسافة عادة بمدى البعد القرابي الذي يربط أو يفصل بين اسلاف الوحدات الثأرية ، فكلما اقترب مدى اشتراك وحدتين ثأريتين في الانحدار عن سلف واحد مشترك كلما قربت المسافة البنائية وكلما ابتعد ذلك الاشتراك كلما بعدت تلك المسافة البنائية التي تفصل بينهما .

(٢٢) Redfield,; The Little Community; Chicago U.P. fourth impression, 1965, pp. 34—35.

(٢٣) Ibid.

ـ ٢ ـ

خصائص المجتمعات التقليدية

لقد ترددت الانثروبولوجيا كثيرا قبل ان يصبح موضوعها هو المجتمع الانساني بأنماطه المختلفة وفي مختلف الاوضاع الاجتماعية والثقافية التي تعيشها تلك الانماط المجتمعية المتنوعة ـ وفي عام ١٩٢٣ حدد رادكليف براون في مقال عن المنهج مجال الدراسات الانثروبولوجيا والانثولوجيا في حدود المجتمعات البدائية Primitive Societies ، ولكنه عاد في مقال آخر عام ١٩٤٤ ليجعل من كل انماط المجتمع الانساني مجالاً لدراسة الباحثين في الانثروبولوجيا الاجتماعية . وهذا الموقف الذي انتهى اليه رادكليف براون هو نفس الموقف الذي اتخذه ايفانز بريتشارد في محاضرات عن الانثروبولوجيا ، والتي ضمنها كتابه الذي يحمل هذا العنوان .. حيث يعرف الانثروبولوجيا نظريا على انها فرع من الدراسات الاجتماعية يتخذ من المجتمعات الانسانية جميعا (بأنماطها المتنوعة) موضوعاً له ، وإن كان يركز على دراسة النمط التقليدي منها . وكذلك نجد « لويد ورنر » يزعم ان مجال الانثروبولوجيا يشمل كل المجتمعات البدائية او المتمدينة ، البسيطة او المعقدة ، وقد اكد نظرته هذه الى موضوع الانثروبولوجيا

حين قام بدراسة المجتمعات شديدة التأخر او المجتمعات البدائية والمجتمعات المتمدينة على السواء . ويمكن ان نقول ايضا ان الانثروبولوجيا الاجتماعية في امريكا قد خطت خطوات واسعة في دراسة المجتمعات الحضرية والصناعية [١] .

ولما كان أحد موضوعات هذه الدراسة هو التغير البنائي في المجتمعات التقليدية فاننا سنحاول في هذا الجزء ان نبرز بشيء من الاختصار تلك السمات التي تميز بعض الانماط المختلفة بين تلك المجتمعات التقليدية ، وبخاصة فيما يتعلق بالمجتمع البدوي ثم مجتمع الفولك The Folk Society والمجتمع الريفي Peasant Society دون ان ينطوي اغفالنا النمط المجتمعي الحضري المتمايز في المدينة فيما قبل عصر الصناعة او في المدينة التي لم تدخلها الصناعة بعد على اخراج لهذا النمط من حظيرة تلك المجتمعات التقليدية ، ولكن هذا يرجع الى رغبة منا في تحديد مجال البحث ولتوفرنا على محاولة خاصة لابراز سمات التغير البنائي في ذلك النمط الحضري التقليدي في دراسة اخرى– ونوجز تلك المحاولة فيما يلي .

أولا :

يعتمد الباحثون في الانثروبولوجيا الاجتماعية في محاولاتهم لتحديد الخصائص المميزة للانماط المجتمعية المتنوعة على اساس ان العلم في فروعه ومباحثه المختلفة – يقوم على التصنيف المتسق للظواهر والموضوعات والحقائق التي يعنى بدراستها . فالباحثون في علم النبات وعلم الحيوان مثلاً يصنفون الحقائق الحية التي يعنون بدراستها في فئات بعضها يندرج تحت بعض . وهناك حصر للفلزات في علم المعادن ودراسات جادة في تحديد انماط الشخصية في علم النفس الاجتماعي [٢] . وعلم الاجتماع كغيره من العلوم المعنية بدراسة المجتمع يعنى بتحديد الخصائص او السمات المميزة للانماط المجتمعية ولما كنا نعنى في هذه الدراسة ببعض الخصائص او الجوانب في مشكلة التغير في المجتمعات التي لم تدخلها الصناعة بتنظيماتها الحضارية والاجتماعية ، وبخاصة في المجتمعات البدوية

والريفية، فلعله من الضروري ان نقدم لذلك بعرض لتلك الخصائص او السمات التي تميز هذين المجتمعين المتمايزين .

ويعتبر ابن خلدون من اهم الكتاب الذين تعرضوا لمشكلة التعريف بالمجتمع البدوي، كما انه يعتبر بحق ايضا اول من بشر بظهور علم يعنى بدراسة ذلك المجتمع بما له من خصائص وأوضاع اجتماعية وايكولوجية متمايزة . وفي مقدمته الخالدة لكتاب «العبر وديوان المبتدأ والخبر في ايام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الاكبر» وفي الفصل الثاني من الباب الثاني من تلك المقدمة وهو بعنوان « طبيعة العمران في الخليقة وما يعرض فيها من البدو والحضر والتغلب والكسب والمعاش والصنائع والعلوم ونحوها وما الى ذلك من العلل والاسباب » وفي معرض حديثه في العمران البدوي والامم الوحشية والقبائل ـ يعطينا ابن خلدون تصنيفاً لاشكال التجمع البشري التي كانت معروفة في عصره ، ويقدم هذا التصنيف على أساس التفرقة بين البداوة والحضارة كنمطين رئيسيين من الانماط المجتمعية المتمايزة .

وقد استند ابن خلدون في تفرقته بين هذين النمطين المجتمعيين المتمايزين الى عامل اقتصادي يتمثل في طريقة المعاش حيث يقول في ذلك : ان اختلاف الاحوال الاجتماعية بين الاجيال المختلفة إنما يقوم على اساس اختلاف نحلهم أو طرقهم في المعاش . ولما كان اجتماع بني الانسان إنما يكون بقصد التعاون على تحصيل ذلك المعاش فقد توفروا اولاً على تحصيل ما هو ضروري وبسيط قبل ان يتحولوا الى تحصيل ما هو كمالي ويُمثل زيادة في الترف والرفاهية . وقد امكن لابن خلدون ان يميز بين فئتين من الناس بحسب تلك الطرق في المعاش فمنهم من يستعمل الفلح ويعتمد على غراسة الارض، ومنهم من ينتحل القيام على الحيوان من الغنم والبقر والماعز . وهؤلاء القائمون على فلاحة الارض وتربية الحيوان تدعوهم الضرورة الى سكنى البادية لان نشاطاتهم الاقتصادية لا يتسع لها الحضر حيث لا تتوفر المزارع للإنبات والمراعي لتربية الحيوان . وقد يبدو أن

ابن خلدون يخلط هنا بين نمطين مجتمعيين متمايزين هما : المجتمع البدوي والمجتمع الريفي الذي يعتمد على ممارسة الزراعة المستقرة ، ولكن من الثابت أن في ذلك التعريف الذي يقدمه للمجتمع البدوي إشارة إلى تلك الحالات التي يزاوج فيها البدو بين تربية الحيوان وممارسة ما يعرف بزراعة الحدائق .

وفي الفصل الثالث في نفس ذلك الباب من المقدمة وهو بعنوان : « فصل في ان البدو اقدم من الحضر وسابق عليه وان البادية اصل العمران والامصار مدد لها » ، يقول ابن خلدون انه : لما كان البدو هم المقتصرون على الضروري في احوالهم والعاجزون عما فوقه وان الحضر هم المعتنون بحاجات الترف والكمالي في احوالهم وعوائدهم. ولما كان مما لا شك فيه ان الضروري اقدم من الحاجي والكمالي وسابق عليه لان .. الضروري اصل والكمالي فرع ناشيء عنه .. فانه يترتب على ذلك ان البدو اصل للمدن والحضر ، لأن اول مطالب الانسان هي توفير الضروري. وهو لا ينتهي الى السعي نحو الكمالي وما يمثل نوعا من الترف الا اذا توفر له هذا الضروري . وهذا يعني بقول آخر ان خشونة البداوة انما تأتي بالضرورة قبل رقة الحضارة في سلسلة التطور الاجتماعي (٤) .

ومع ما يمكن ان يقدم من نقد لآراء ابن خلدون في علم الاجتماع البدوي فهو مثلا يجعل من النشاطات الاقتصادية التي يقوم بها البدو علة معيشتهم في البادية ولعله من المعقول ان نجعل من الظروف الطبيعية في المناطق الصحراوية علـة اشتغال البدو بتلك النشاطات ذاتها ، وان كنا لا نؤمن بالعلية بهذه الصورة في التفسير الانثروبولوجي على الاطلاق ، ولكنه في هذا النص الموجز يبرز كثيراً من المشكلات التي يعنى بدراستها الباحثون الانثروبولوجيون في تلك المجتمعات البدوية مثلا فيما يتعلق بالجوانب الايكولوجية وآثارها في البناء السياسي وفي نظم تقسيم العمل والملكية وغيرها من الجوانب الاساسية في بناء هذه المجتمعات .

واذا كنا نجد الآن ان بين الباحثين اتفاقاً على ان حياة البداوة ترتبط في الدرجة الاولى بالظروف الطبيعية والايكولوجية في المناطق الصحراوية وشبه

الصحراوية الممتدة في العالم – فان هناك ايضا اختلافات في تحديد طبيعة الحياة والقيم التي تحكم تلك المجتمعات . فنجد من يحاول ابراز مظاهر التخلف ومدى تحكم ظروف المناخ والبيئة الطبيعية في الحياة التي تعيشها تلك المجتمعات البدوية، كما نجد مثلا مكي الجميل في دراسته حول « البداوة والبدو في البلاد العربية » وهو يتكلم عن تلك الفئة من العرب التي تسكن البراري والقفار الذين يطلق عليهم اسم البدو تمييزا لهم عن سكنة المدن والامصار من اهل الحضر [٥] . ويقول « ان البدو اقوام رحل لا يبتغون بيتاً ثابتاً بل يهيمون حيث عنّ لهم وطاب ذاهبين ببيوتهم على ظهور مطاياهم ينصبونها حيث اقاموا معتمدين على ماشيتهم يغذونها بما انبتت الارض من كلأ الطبيعة ويغتذون بلحومها والبانها ويتخذون ما فاض لديهم منها او من صوفها وشعرها ووبرها لسد ما بقي من احتياجاتهم من مطعم وملبس ومسكن واكتساب درهم يستعينون به لدى الحاجة » [٦] . وان البدو اكثر سكناهم في السهول يراقبون سير الفصول، فاذا اشتد بهم الحر طلبوا الانهر ومجاري المياه النضرة . فاذا ذهب القيظ ونزل الغيث وارتوت الارض وانبتت ربيعها توغلوا في القفار مستصحبين ماشيتهم وبيوتهم على كلا الحالتين لا ينقطعون عن مسابقة الحضر لبيع ما لديهم وشراء ما احتاجوا اليه من مأكول وملبوس .

ولا يخلو الامر من باب ابراز مظاهر التخلف من اصدار بعض الاحكام التي تنطوي على فروض لا نستطيع قبولها، تتعلق بذكاء هؤلاء البدو او مدى قدرتهم على التعلم او مدى الفردية التي يعيشها الرجل البدوي في علاقاته السياسية، كأن ينقل احد المهتمين بدراسة المجتمعات البدوية العربية نصا عن الفريق جلوب باشا من كتابه عن البدو وحياتهم يقول فيه: انه من السهل على البدو ان يتعلموا الفنون الحديثة وانه قد ثبت في تجربة في بادية شرق الاردن التي توجد بها قوة مجندة من اولاد البدو الرحل وقد تعلم هؤلاء استخدام اجهزة اللاسلكي وقيادة السيارات واستخدام الرشاشات [٧] . وان يقول هذا المؤلف ذاته انه : ليس على البدوي مسئوليات يؤديها ازاء قبيلته ، وانه لا يخضع لشيخ القبيلة الا اذا كان

الخضوع صادرا عن صميم رغبته وارداته، وانه اذا لم يقنع بحكم من الاحكام استطاع ان يعتزل ذلك المجتمع دون ان يلومه احد او يتعرض لعقاب. وان الفرد في المجتمع البدوي هو قاعدة النظام السياسي.. فكل خيمة او بيت شعر تعتبر قلعة حصينة لصاحبها يفعل بها كل ما يشاء دون ان يتجرأ احد من جيرانه او عشيرته على منعه او الاعتراض عليه [٨] .

ولكنا ونحن نصدر في دراستنا هذه عن التزام الاتجاه البنائي نجد ان التعريف بالنمط البدوي بين الانماط المجتمعية المتمايزة يجب ان يكون بابراز الخصائص التي تميز النظم الاجتماعية القرابية والسياسية والاقتصادية التي تقوم في تلك المجتمعات البدوية والتي قد تميل بها نحو الاستقرار او تحول بينها وبينه. وطبقاً للدراسات الحقلية التي بأيدينا عن المجتمعات البدوية وبخاصة في المنطقة العربية لا نجد ان هناك اختلافا حول القول بأن الاقتصاد البدوي هو اقتصاد معاشي في الدرجة الاولى، وان تقسيم العمل وتوزيعه يقوم على بعض الاسس الذاتية مثل الاساس العرقي، او على اساس الانتماء الى فئة معينة من فئات العمر. او على اساس الجنس فيما يتعلق بالتفرقة بين الاعمال التي يقوم بها الرجال دون النساء. بل وقد استمرت تلك القيم البدوية فيما يتعلق بتقسيم العمل في المجتمع البدوي وبين الجماعات البدوية التي انتقلت الى الحياة الحضرية في المناطق الصناعية الحديثة، وننقل في هذا نصاً للدكتور محي الدين صابر يقول فيه ما يلي :

« نجد في السعودية ان العمال البدو الذين يعملون في صناعة البترول يتخيرون اعمالا معينة ويؤثرونها على غيرها وانهم ينفرون من بعض الاعمال الاخرى. وليس الجزاء الاقتصادي الذي يعود من العمل هو المعيار في ذلك التفضيل والايثار، ولكنهم بحسب تصورهم لطبيعة العمل ومكانته بحسب القيم المرجعية لهم فان اختيارهم الاول يتجه مثلا الى قيادة السيارات.. لان السيارة هي البديل القوي الذي هزم بقوته الجمل، ولهذا فان البدوي لا يمانع بل يسعى في استبدال السيارة بالجمل. وهو اذ يستبدل وسيلة بوسيلة ووظيفة بوظيفة لا يندفع بعامل الايمان

بقوة البديل فقط ولكنه ايضا بدافع الفضول كذلك . ومن ناحية اخرى فان المكان هو العدو التقليدي ؛ للبدوي وهو سريع الى كل ما يطوع هذا العدو ، والسيارة هي ما يستطيع ان يصل اليه البدوي من وسيلة ممكنة لغايته هذه .

ثم يؤثر البدوي ان يعمل حارسا اذا عز عليه ان يكون سائقا ، ذلك لان الحراسة استمرار لوظيفة الرجل البدوي حامي الحمى ، فهو يحمل السلاح ، والسلاح كذلك من ضرورات البداوة التي تحف بها المخاطر من كل جانب . ثم هو بعد ذلك يعمل راضيا في حفر آبار المياه، وذلك لان الماء هو رمز الحياة الكاملة عنده اكثر من الآخرين . فالماء هو الذي يتحكم ليس فقط في وجوده الحيوي ولكن في وجوده الاجتماعي كله . والبدوي الى جانب هذا كله ينفر اشد النفور من اعمال البناء وسائر الاعمال المتعلقة بمرافق الحياة المدنية لانه يتنافى مع مفهومه للعمل وللمكانة الاجتماعية البدوية . ومع انه لا يوجد فرق كبير من حيث طبيعة العمل بين عمليات البناء وبين حفر البئر فهو يُدْبِر عن الاولى ويقبل على الاخرى (٩) » .

ثانياً :

وقبل ان ننتقل الى التعريف بالمجتمع الريفي Peasant Society يجدر بنا ان نتعرض بشيء من الايجاز للتعريف بما هو مجتمع الفولك The Folk Society وهو ذلك النمط المجتمعي الذي يميل الى حياة الاستقرار والارتباط بالارض على عكس ما تميل اليه حياة البداوة . ويقول ريدفيلد في هذا ان مجتمع الفولك يتميز بعدة خصائص تتمثل فيما يلي :

١ — صغر المساحة الاقليمية التي يشغلها المجتمع وقلة عدد سكانه ، فغالباً ما تقوم هذه المجتمعات في الجزر الصغيرة او حول مصادر الماء المحدودة كالابار وشواطىء الانهار والبحيرات او الواحات الخضراء في باطن

المناطق الصحراوية ، القاحلة وهي كلها مناطق تفرض فيها الظروف الايكولوجية حدودا معينة على كثرة عدد سكانها كما قد تفرض عليها الحركة او الهجرة لتحافظ تلك المجتمعات على العلاقة النسبية التي تقوم بين الاعداد المتزايدة من السكان والمساحات المحدودة من الاراضي او مصادر الثروة الطبيعية .

٢ — كذلك تتميز هذه المجتمعات بالعزلة وقلة فرص الاتصال بالعالم الخارجي فالناس فيها يشبعون حاجاتهم المتنوعة في الحدود الاقليمية للوطن الذي يرتبطون به ، كما يكون الانتماء القرابي او القبلي مصدرا لاشباع تلك الحاجات المتنوعة الى الامن والطعام والتطبيع الاجتماعي . وقد كانت هذه المجتمعات المنعزلة لا تقوم بينها وبين الجماعات الاخرى المحيطة علاقات التبادل الاقتصادي نظرا لعدم توفر الفائض من الانتاج الذي يمكن ان يستخدم في عملية كالتبادل او لا تقوم بينها وبين تلك الجماعات علاقات التبادل الثقافي لصعوبة وسائل الاتصال وما يحيط بما يقع خارج المجتمع من شكوك ومخاوف .

٣ — وتفتقر هذه المجتمعات ايضا الى النظم البيروقراطية في الادارة ... حيث نجد ان تنظيم العلاقات السياسية وعملية الحكم والمعاملات التجارية كلها تتم من خلال الاتصالات الشخصية وتعتمد في الدرجة الاولى على الجزاءات العرفية ، كما تفتقر هذه المجتمعات الى وسائل التسجيل التاريخي للاحداث الاجتماعية وايضا الى الوثائق والمدونات الرسمية .

٤ — تتميز هذه المجتمعات ايضا بالتجانس في مكوناتها الفيزيقية والقيمية وفي الخبرات الحرفية والنشاطات الاقتصادية التي يشتغل بها اعضاؤها الذين يعملون في الغالب : اما بالصيد والقنص او بتربية الحيوان او بالاشتغال بالزراعة . وتفتقر هذه المجتمعات إلى اية وسيلة آلية متقدمة او تتميز ببساطة التكنولوجيا وأدوات الانتاج . كما يقوم تقسيم العمل فيها ليس على

التخصص المهني او الحرفي ولكنه يقوم في الدرجة الأولى على الأسس الذاتية كالعرق او الجنس .

٥ ـ كما تتميز الانساق السياسية في هذه المجتمعات إلى بالافتقار إلى أيـة تنظيمات للسلطة الرسمية والتقنينات الصورية المحددة والجزاءات الرسمية حيث تقوم السلطة فيها على تلك الأسس القرابية والقبلية وتقوم فيها القواعد العرفية التي تتمتع بدرجة عالية من المرونة والتي تهدف في الغالب إلى الحفاظ على علاقات السلام التي تهيىء المناخ المناسب لاعمال قيم التضامن والتماسك الاجتماعي . وتسود هذه المجتمعات في الغالب ايضا الجزاءات الدينية التي تستند إلى القوى الغيبية في قسر اعضائها على الامتثال لها (١٠) .

ثالثاً :

ويرجع الاهتمام بدراسة المجتمعات الريفية إلى ان قسماً كبيرا مـن سكان العالم يعملون بالزراعة، وهذا لا يصدق على المدنيات القديمة فحسب ولكنه واقع أيضا في عالمنا المعاصر ، والزراعة بالنسبة لهؤلاء ليست مجرد نشاط اقتصادي ولكنها طريقة في الحياة تتميز عن غيرها بخصائص يمكن ملاحظتها عن كثب . ومن ناحية فان التنوع والاختلاف في السمات المميزة للجماعات الريفية في انحاء مختلفة من العالم يشكل صعوبة في سبيل تقديم الدراسات النظرية والحقلية في هذا المجال الهام من مجالات علم الاجتماع والانثروبولوجيا . ومع هذا ، فان في التوفر على دراسة الأنماط الريفية في المجتمعات المختلفة ما يشكل مع تـلك الدراسات الحقلية التي نشطت في المجتمعات البدوية والحضرية الصناعة ركيزة هامة في صياغة قوانين وظيفية أو قضايا وظيفية تساعد على فهم اوسع واعمق للقضايا التي نعنى بدراستها في هذين النمطين المجتمعين المتمايزين (١١) .

ولعله من الغريب ان الدراسات الانثروبولوجية في المجتمعات القروية

بعامة والمجتمعات الريفية بخاصة – لم تحرز إلى الآن الا شوطا قصيرا في سبيل التقدم، فلم يتنبه الباحثون الانثروبولوجيون إلى ذلك النمط المجتمعي الا مؤخرا. ويتضح هذا التأخر في تركيز الاهتمام نحو المجتمعات الريفية من اننا لا نجد في فهرس أي كتاب للانثروبولوجيا اشارة إلى مصطلح الريف قبل صدور كتاب كروبير عن الانثروبولوجيا الذي صدر عام ١٩٤٨ ثم لم يظهر هذا المصطلح مرة أخرى بعد ذلك إلا في كتاب كيسنج Keesing عن الانثروبولوجيا الثقافية الذي صدر عام ١٩٥٨ ثم في مقدمة Titiev لكتابه: الانثروبولوجيا الثقافية أيضا والذي صدر عام ١٩٥٩ [١٢].

وقد يرجع تأخر الباحثين الانثروبولوجيين وغيرهم من المعنيين بدراسة المجتمع في اعتبار الريفيين Peasants او المجتمع الريفي Peasant Society كنمط مجتمعي متمايز – على الرغم من انهم قد تعرضوا لوصف بعض مظاهر الحياة في تلك المجتمعات دون ان يطلقوا عليها هذا المصطلح – إلى سبب اساسي يظهر من خلال الخلط بين مصطلح « الفولك » The Folk Society كما وصفه بشيء من التفصيل ريد فيلدوبين مصطلح « الريف » Peasant Society. حيث نجد مثلا ان ريد فيلد الذي يعتبر رائدا في دراسات علم الاجتماع الريفي أو رائدا في الدراسات الانثروبولوجية في المجتمعات الريفية في امريكا – قد اطلق على الريف مصطلح الفولك في دراسته لمجتمع Tepozltan. وقد استمر الكثيرون من علماء الانثروبولوجيا في امريكا ومنهم فوستر Foster في الكلام عن مجتمع الفولك عندما كانوا يقصدون الاشارة إلى المجتمع الريفي [١٣].

ونجد أيضا انه على الرغم من شيوع استخدام مصطلح المجتمع الريفي او « المجتمع القروي » في الكتابات السوسيولوجية والانثروبولوجية الحديثة الا ان هناك ايضا صعوبات في التعريف الدقيق بهذا المصطلح، وذلك على الرغم أيضا مما يوجد من اختلافات بين الانماط المجتمعية الريفية من ناحية والانماط المجتمعية الحضرية والصناعية من الناحية الاخرى. وهي اختلافات قد تصل إلى

حد التضاد . ويقوم وراء تلك الصعوبات في التفرقة بين ما هو ريفي وما هو حضري في الانماط المجتمعية مشكلتان : الأولى تتمثل في استحالة ايجاد واستخدام الفئات الاحصائية كأساس في هذه التفرقة، والاخرى تتمثل في صعوبة او حتى استحالة الحكم على بعض الوحدات الاقليمية وبخاصة تلك المجتمعات الواقعة على الحدود او المجتمعات الهامشية بانتمائها إلى أي من هذين النمطين .

ولكن على الرغم من كل هذه الصعوبات فان هناك بعض التعريفات المثمرة بالاشخاص الريفيين والحضريين. وهي توجد في كشوف الاحصاء التي تعتمد في اساسها على عدد السكان بالمنطقة . وتختلف تلك التفرقة في دولة معينة منها في دولة اخرى بناء على المستوى الحضاري العام في كل منها . ولكن دائما ما تتمتع المناطق الريفية بخصائص معينة منها قلة عدد السكان نسبيا إلى عددهم في المناطق الحضرية بنفس المجتمع . كما ان النشاط الاقتصادي ومصادر الثروة في المنطقة تعتبر من الاسس الهامة في تحديد انتمائها إلى الريف او الحضر، فحيث تكون الزراعة هي المصدر الاساسي للدخل والثروة في مجتمع معين تقوم مشروعية وصف ذلك المجتمع بأنه مجتمع ريفي زراعي . ولكننا يجب الا ننظر إلى هذين العاملين : عامل الكثافة السكانية وعامل النشاط الاقتصادي، باعتبارهما يمثلان كل العوامل النهائية في التعريف فهما من العوامل التي تتميز بالنسبية والمرونة إلى حد كبير (١٤) .

ومن أوائل الباحثين الانثروبولوجيين الذين تعرضوا للتعريف بمصطلح الريف نجد ريموند فيرث الذي اقترح استخدام هذا المصطلح في وصف جماعات الصيادين في مجتمع مالايا Malaya . وقد نبه فيرث في ذلك إلى ان مصطلح « الريف » حين يستخدم مثلا في وصف المجتمعات الشرقية يختلف في محتواه عنه حين نطبقه لوصف المجتمعات الاوربية. وان كان هذا لا يمنع بالطبع من وجود بعض الاتفاق على سمات عامة تميز الانماط المجتمعية الريفية مثلا فيما يتعلق ببساطة الامكانيات وتنظيمات السوق والاقتصاد المعاشي (١٥) .

ولعل مصطلح الشخص « الريفي » لا يزال يثير في ذهن القارىء – حتى الآن – تصورات تتعلق بجوانب تاريخية واجتماعية واقتصادية للحياة في أوربا العصور الوسطى ، حيث كان ارقاء الارض يتجمعون حول الاقطاعيات او المزارع في القرى الصغيرة بالقرب من المراكز او المدن التي يأتون اليها لبيع منتجاتهم وشراء السلع التي لا يستيطعون هم انفسهم انتاجها . وهذا هو المعنى الذي عرفت به المجتمعات الريفية في دائرة معارف العلوم الاجتماعية . ولكن نجد اليوم ان الباحثين ينظرون إلى المجتمع الريفي باعتباره نمطا رئيسيا من انماط التجمع الانساني يرتبط بالصدفة بمكان او زمان معين . وتماما كما ينظر إلى المجتمع البدائي والمجتمع الصناعي كما لو كانت هذه الأنماط المجتمعية المتمايزة تكون انواعا عضوية اكتسبت خصائصها خلال ظروف تاريخية او جغرافية معينة . وتقوم النظرة إلى المجتمع الريفي باعتباره يمثل نمطاً مجتمعيا متمايزا بطريقة معينة في الحياة ويتميز أيضاً ببعض الخصائص البنائية والاقتصادية والاجتماعية كما يتميز الاشخاص الريفيون بنمط معين من انماط الشخصية . ولكن هذا لا يعني على الاطلاق تماثل المجتمعات الريفية في كل نظم حياتها وفي كل اوضاعها الاقتصادية والاجتماعية [١٦] .

ونجد في الدراسات الحقلية اختلافات في التعريفات السوسيولوجية والانثروبولوجية بالمجتمع الريفي كما نجد تلك الاختلافات في التعريفات الاحصائية والديموجرافية . فقد يرى الباحث الحقلي بأن اكثر التعريفات ملاءمة يكون من خلال النظر إلى القرية او الوحدة الريفية كنموذج له طريقة معينة في الحياة تعتمد أساسا على الزراعة ، لكننا نجد ان القرية الريفية كنموذج اجتماعي لن تتمتع في هذا التعريف بالتمايز بالنسبة لبقية انماط التجمع الاخرى كما تتمايز الطيور عن الثدييات . ولكن بينه وبين النماذج او الانماط المجتمعية الاخرى كثيراً من التشابه والتداخل كما بين الصور التي يتعين فيها هذا النموذج ايضا من اختلافات . وهذه الاعتبارات كلها تنعكس في اختلاف التعريفات الانثروبولوجية لهذا النمط المجتمعي المتمايز .

وحين يذهب ريموند فيرث إلى أن اصطلاح المجتمع الريفي ينطبق على كل مجتمع يتكون من عدد من المنتجين الصغار الذين يوظفون قوتهم الانتاجية في الدرجة الاولى لاشباع حاجاتهم الاستهلاكية – فانه يخرج في هذا التعريف المزارعين الذين يزرعون الارض عن طريق الغير لتوفير حاجاتهم الاستهلاكية ايضا . وهم بالضرورة موجودون مثلا في كثير من القرى المصرية . ونتيجة لعدم وجود نظام واحد لتوزيع الملكية في كل المجتمعات الريفية فان هذا التعريف لا ينطبق أيضا على المجتمعات التي تساوي في الملكية الزراعية بين سكان القرية الواحدة ، كما لا ينطبق على المجتمعات ذات النظام الاشتراكي أيضاً (١٧) .

والواقع اننا نجد في كثير من الدراسات الحقلية والنظرية ميلاً إلى اعتبار ان الزراعة ترتبط بالتنظيم الريفي (القروي) الذي يعتبر في ابسط اشكاله الاساس الاول لقيام العمران الحضاري ، نظرا لانه يتطلب ارتباط الناس بالارض والاستقرار في مكان محدد بالذات ، وما يترتب على ذلك من الرغبة في الارتفاع بمستوى المعيشة وتحسين ظروف الحياة في كل النواحي والميل إلى الخلق والابتكار والعمل على المحافظة على التراث الاجتماعي والثقافي والاعتزاز به . وذلك على العكس مثلا من الرعي الذي يرتبط بالتنظيم القبلي وحياة البداوة والنجعة التي تمنحها نفس الظروف العامة السائدة في الصحراء ، وبخاصة الظروف الجغرافية التي تجعل الاقامة في مكان واحد أمرا صعبا الا حيث تتوفر شروط معينة بالذات. وقد يقوم النمطان الحضاري القروي والبدوي جنبا إلى جنب كما هو الشأن في العالم العربي ككل وفي كل بلد من البلاد العربية على حدة مع اختلاف حظوظها منها (١٨) .

ويوجه الكثير من النقد إلى اعتبار عامل الزراعة وحده عاملا محدودا في تعريف المجتمع الريفي. صحيح ان أغلب المجتمعات الريفية تعتمد في حياتها على الزراعة ولكن هذا لا يعني على أية حال ان كل الذين يشتغلون بالزراعة

هم من الريفيين . فالمزارع المستقر لاجيال كثيرة في مجتمع البويبلو Pueblos في الجنوب الغربي من امريكا لا يمكن وصفه بأنه شخص ريفي.. لأن البويبلو تتمتع مجتمعاتهم بالاستقلال والاكتفاء الذاتي في المجالات السياسية والدينيـــة والقيادية . وهم ايضا يفتقرون إلى الارتباط بتنظيم للسوق ولا يتأثرون بتقاليد كبرى تقوم بالقرب منهم كما هو الشأن في المجتمعات الريفية . وعلى العكس من ذلك فان الكثيرين من مزارعي القرى في امريكا نفسها فيما قبل الغـــزو الاسباني يمكن وصفهم كريفيين.. لأنهم كانوا دائما يكونون جزءا من مجتمع تستقر فيه تقاليد كبرى، كما كانوا يكونون جزءا من مجتمع يتمتع بوجود نظم للسلطة السياسية والدينية المركزية وتنظيمات في السوق والتبادل وبعض الخصائص الحضارية الاخرى مثل معرفة الكتابة .

ونجد من ناحية اخرى انه وان كان هناك ميل بين الباحثين الانثروبولوجيين إلى اعتبار المجتمعات الافريقية جنوبي الصحراء مجتمعات نصف ريفية semi peasants على الرغم من وجود النظام السياسي الذي يؤلف دولة ، والتنظيمات الاقتصادية في السوق ، والتبـــادل . فإنهم يعتبرون ان المزارعين الامريكيين حتى فيما قبل دخول الآلة وما يعرف بالميكنة الزراعية لم يكونوا ريفيين ، فقد ارتبطت نظمهم الاقتصادية بالاقتصاد التبادلي وعرفوا نظام السعر [١٩] .

وقد جاء ريدفيلد في كتابه الاخير عن المجتمع الريفـــي والثقافة Peasant Society & Culture بدراسة ممتعة في تعريف المجتمع الريفي . وقد تعدى ريد فيلد في هذا الكتاب تحديد الخصائص المميزة للمجتمع الريفي إلى بيان منهج الدراسة والتحليل الانثروبولوجي التي يقوم بها الباحثون في المجتمعات الريفية . وريد فيلد يقول بأن هناك فروقا واضحة بين المجتمع الريفي والمجتمع الحضري، ودائما ما كانت هذه التفرقة واضحة في تصور كل من الريفيين والمتحضرين انفسهم . مثال ذلك انه عندما يتكلم المتحضرون Urban People عن القرويين أو الريفيين Peasants فانهم يقصدون بذلك ابراز عدم قدرة هؤلاء الريفيين

على الانتظام في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية التي تقوم من خلال المنظمات الجمعية أو التي لا تقوم على اسس فردية فيما يتعلق بعمليات الانتاج والتسويق. وهذا يحمل في طياته وضع هؤلاء الريفيين في منزلة اجتماعية ادنى من تلك المنزلة التي يحتلها الاشخاص الحضريون . وكذلك يتضمن مصطلح الريف ابراز فضيلة البساطة البدائية والخشونة . ومن ناحية أخرى نجد ان القروي او الريفي يشعر من جانبه او يعرف تبعيته او تأخره النسبي في الثقافة والاوضاع الاقتصادية كما يعرف في نفس الوقت انه يتمتع ببعض خصائص الفضيلة التي يتميز بها وينظر إلى المدينة كشيء زائف وانها تمثل نوعا من الاسراف غير الضروري . كما انه وان كان يشعر بدنو منزلته بالنسبة للثقافة العامة والسائدة في المجتمع الكبير الذي ينتمي اليه الا انه مع ذلك يرى طرق الحياة كما يمارسها في القرية تحتل منزلة أعلى من تلك المنزلة التي تحتلها الطرق التي يتبعها الناس في المدينة (٢٠) .

ويذهب ريد فيلد إلى أبعد من ذلك في تحديد خصائص المجتمع الريفي من خلال تعريفه للشخص الريفي، فالشخص الريفي مواطن يرتبط بالقرية ويتمتع بوجود نظام للحياة مستقر لفترات طويلة في وطنه. وهو كما يقول جورج بورنيه في حديثه عن الريف الانجليزي: ان ذلك المواطن لا ينظر إلى موطنه فقط باعتباره مكانا عاش فيه لفترات طويلة من الزمن ولكنه ينظر اليه أيضا باعتباره يكون جزءا من شخصيته . فكل ما يحدث لهذا المكان انما يهمه في الدرجة الاولى كما تنحصر اقامته وتنقلاته فيه . وهو يشعر بالتوحد بتلك الجماعة المحلية التي ينتمي اليها ويعطي قيمة كبرى لحيـــاته في تلك الجماعة التي احتل آباؤه مراكزهم فيها والتي يعتبر ان نشاطاته وأدواره التي يقوم بها انما هي امتداد لتلك المراكز والادوار التي لعبها آباؤه في نسق تلك الجماعة .

والشخص الريفي في هذا كله يختلف عن الشخص البدوي ، ويتمثل هذا الاختلاف بوجه خاص في ان الجماعة الريفية هي جماعة جزئية Part Community وتكون مجتمعا غير كامل Incomplete لانهـــا جماعة ترتبط بالمدينة

المجاورة وتكون جانبا في نسق تلك المدينة . هذا في حين ان البدو يعيشون في جماعات مكتفية بذاتها Self sufficient communities او هـــذا هو التصور المثالي للمجتمع البدوي [٢١] .

ويظهر ذلك النقد الذي يوجه إلى الاقتصار في تحديد مفهوم الريف او المجتمع الريفي على اعتبار ان عامل النشاط الاقتصادي في الزراعة هو العامل المحدد في هذا المفهوم–في كتابات كثيرة معاصرة. فنجد مثلا ان وولف E. Wolf يرى أيضا ان المجتمع الريفي هـــو بالضرورة مجتمع زراعي وينفي بذلك ان يكون المشتغلون بالصيد او الاعمال الحرفية من الاشخاص الريفيين على اعتبار ان جميع الريفيين انما يشتغلون بالزراعة بقصد توفير احتياجاتهم المعيشية في الدرجة الاولى . الا انه يضيف إلى ذلك بعداً آخر في التعريف بمصطلح الريف حيث يعبر هذا المصطلح عن سمات بنائية معينة فضلا عن النمط الثقافي الخاص لتلك المجتمعات الريفية . ويتمثل ذلك في ان المجتمع الريفي لا يمكن فهمه الا من خلال علاقاته مع كل اجتماعي آخر، وهذا الكل ليس دائما المدينة التي على الرغم من انها تعتبر سبباً اساسيا في تزايد التعقيدات الاجتماعية التي يواجهها الريفيون الا انها لا تمثل بعداً اساسيا في تعريف المجتمع الريفي ولكن المجتمعات الريفية لا بد ان تقع بالضرورة في حدود تنظيم سياسي واجتماعي يكون دولة .

ونجد أيضا فوستر Foster وان كان يتفق مع معظم الانثروبولوجيين على ان المجتمع الريفي هو بالدرجة الاولى مجتمع زراعي ولكنه ايضا يرى ان الاساس الذي يجب ان يقوم عليه مفهوم الريف هو السمات البنائية التي تميز هذا المجتمع، وطبيعة العلاقات التي تربط بين اعضائه والعالم الخارجي، وليس فقط التخصص المهني او النشاط الاقتصادي الذي يقوم به اعضاء هذا المجتمع . ولعلنا نجد ان الاعتماد على الزراعة ليس السمة المميزة الوحيدة للمجتمع الريفي اذا وجدنا ان كثيرا من الناس في معظم المجتمعات الريفية يكسبون معاشهم من اعمال غير زراعية . ولهذا أيضا فان فوستر يرى انه ليس ما ينتج الريفيون هو

ما يحتل اهمية ويصبح ذا مغزى ودلالة في التحليل السوسيولوجي—ولكنها الكيفية التي يتبادل بها الريفيون هذا الانتاج والاشخاص الذين يتم معهم هذا التبادل هو ما يعطي للمجتمع الريفي طابعه المميز . فعندما تكون الجماعات الريفية خاضعة للرقابة والتنظيم الذي يفرض من الخارج ، وعندما تتبادل الجماعات انتاجهـا الزراعي بالمنتجات التي لا تستطيع انتاجها باستغلالها مصادر الثروة في البيئة الريفية ويتم هذا التبادل على أساس تنظيمات السعر والسوق، وحين يساهـم المجتمع الريفي بجزء أساسي في بناء الحضارة حين ينتج الطعام الذي تعيش عليه المدينة — لا شك انها تتمتع بسمات بنائية تميزها عن الانماط المجتمعية التقليدية الاخرى كالمجتمع البدوي مثلا وتجعل لها هذا الوضع الخاص والطابع المميز(٢٢) .

كذلك فقد نظر الكثيرون من الباحثين الحقليين إلى المجتمع الريفي باعتباره تجمعاً يدخل بالضرورة في علاقات مع تجمعات حضرية اكبر تتمثل في المدينة. فنجد مثلا جون امبري Embree في كتاباته عن القرية اليابانية يعتبر ان الريفيين وهم يمثلون نمطا اجتماعيا متميزا بين الأنماط المجتمعية التقليدية الاخرى ويتمتعون بكثير من الخصائص التي تميز تلك المجتمعات: مثل التمركز الاقليمي للجماعة وقوة الروابط القرابية — الا انهم يتميزون على الانماط الاخرى بارتباطهم بأنساق ثقافية وحضارية كبرى تستقر في الدولة او المدينة التي يكون المجتمع الريفي بوحداته الاقليمية المتمايزة قسما منهـا . فالجماعة الريفيـة تخضع للضبط السياسي والتنظيمات الاقتصادية وتتمتع بالخدمات الاجتماعية الـتي تقدمها منظمات الدولة، ويتوافق المحصول الانتاجي في القرية مع حاجات تلك الدولة في مقابل استيراد القرية لكثير من السلع والخدمات التي لا تنتجها (٤٣) .

ويذهب كروبير Kroeber إلى ابعد من ذلك في التحديد حين يقول : ان المجتمعات الريفية هي مجتمعات جزئية part-societies ذات ثقافات جزئية part-cultures ، وهي وان كانت بالضرورة مجتمعات زراعية فهي تعيش دائما في علاقة بالمدن والاسواق . وهي على هذا النحو تكون قسما يمثل وضعـا

معيناً ويمثل طبقة معينة بين شعب كبير يتمتع بمراكز حضارية ونظم اجتماعية مركزية . كذلك فان تلك الجماعات الريفية تكون مجتمعات تفتقر إلى العزلة والاستقلال السياسي والاكتفاء الذاتي التي تتمتع بها المجتمعات البدوية (٢٤) .

ويتفق دوبيه Dube في دراسته للقرية الهندية وجون امبري Embree في دراسته للقرية اليابانية على ان الثقافة الريفية لكي تدوم نجدها تتطلب اتصالا مستمرا بمجموع الافكار التي تنبعث من خارجها، لأن حياة القرية العقلية والدينية ليست كاملة بل هي ناقصة دائما حين ننظر اليها على انها مجموع انساق متزامنة Synchronic ، فلا يمكن ان تفهم من خلال ما يجري داخل اذهان القرويين انفسهم ، ولهذا فان القرية على هذا النحو تدعونا إلى البحث عن التفاعل بين مجتمعها وبين مراكز المدينة . فالثقافة القومية التي تمثلها المدينة التي تقع القرية او يقع المجتمع الريفي بالقرب منها – لها تاريخ ملموس في التأثير في مجتمع القرية. ونحن مطالبون في دراستنا للمجتمع الريفي ان ننظر بعين الاعتبار إلى هذا التاريخ (٢٥) .

ان المجتمعات الريفية تضع الباحث الانثروبولوجي أمام نوع آخر من انساق العلاقات الاجتماعية يختلف كل الاختلاف عن تلك الانساق التي نهتم بها في دراستنا للمجتمعات البدائية المنعزلة Isolated أو المجتمعات البدوية . فحين يقوم الباحث الانثروبولوجي بدراسة المجتمع الريفي في القرية لا ينظر اليها ككل مغلق ولكنه يراها مرتبطة دائما مع غيرها من القرى الاخرى ، كما ترتبط القرية ايضا بالمدينة الصغيرة التي تتبعها ادارياً او التي تقع بالقرب منها حتى يمتد هذا النسق من العلاقات ليشمل الدولة ككل ممثلة في القرية او المجتمع القروي، حيث تتميز العلاقات الاجتماعية بانحصارها إلى حد بعيد في الحدود الاقليمية لهذا المجتمع ، وحيث يرتبط فيه الناس بعضهم بالبعض على الرغم من انفرادهم احيانا في النشاطات الاقتصادية او فردية المسئولية الجنائية (٢٦) .

وفي هذا يقول ريد فيلد أيضا : ان الباحث الانثروبولوجي في دراسته

للمجتمعات البدائية المنعزلة يواجه نسقا على درجة عالية من البساطة تتميز العلاقات الاجتماعية فيه بشدة الالتحام والاندماج Compact والتوافق او الانسجام كما تتميز تلك العلاقات فيه بكونها علاقات شخصية . ولكن مع نمو وانتشار الحضارة تمتد تلك العلاقات الاجتماعية نفسها خارج الجماعة المحلية لتفقد كثيرا من بساطتها وانسجامها. ويرتبط هذا بوجه خاص في مجالات النشاط الاقتصادي. وهنا تظهر وتنمو انواع كثيرة من الروابط غير الشخصية Impersonal او الرسمية Formal (٢٧) .

وهذا كله يعني بقول آخر : ان الباحث الانثروبولوجي عندما يقوم بدراسة احدى الجماعات البدائية المنعزلة فإن مجال دراسته يكون محدودا بحدود الثقافة المحلية . لكنه عندما يتعرض لدراسة احدى الجماعات الريفيه وثقافتها فان المجال لا بد أن يتسع ليتضمن عناصر التقاليد العظمى التي لها او مارست نوعا من التأثير والتفاعل مع ما هو محلي من ثقافة القرية . وقد يهتم هذا الباحث في دراسته غير المتزامنة بالتحول او التغير الذي طرأ خلال ذلك التفاعل . وفي هذه الحالة عليه أيضا ان يقوم بالتعرف على نوع الاتصالات التي قامت بين كل من التقاليد المحلية والتقاليد الكبرى أو العظيمة والتغيرات التي حدثت او في سبيل الحدوث لكل منها نتيجة لذلك الاتصال (٢٨) .

يفرق ريد فيلد اذن بين نسقين من التقاليد: احدهما هو نسق التقاليد الكبرى او القومية Greast Traditions، والآخر هو نسق التقاليد المحلية Little Traditions. وهو يرى ان هناك شواهد مظاهر للتمايز والاتصال بين النسقين في المحتوى الثقافي بكل من القرية الريفية والمدينة الحضرية على الرغم من ان تلك التقاليد الكبرى ترتبط بالمدينة الحضرية وتلك التقاليد المحلية تعيش فقط في القرية او المجتمع الريفي الذي يرتبط بتلك المدينة الحضرية . ويتعرض ريد فيلد لبيان انماط العلاقات التي تربط بين القرية والمدينة وهو يرى ان هناك انماطاً ثلاثة متمايزة لتلك العلاقات : والنمط الاول تمثله احدى القرى البرازيلية التي قام

بدراستها بيرسون Pierson ومساعدوه الذين وجدوا ان القرويين يديرون شئونهم المحلية بأنفسهم ، وهم لا يدخلون في علاقات مع افراد الفئة الممتازة من موظفي الدولة (وهم من أهل المدينة) الا حين يذهب هؤلاء الريفيون لقضاء بعض مصالح القرية في المدينة ، او عندما يأتي اليهم هؤلاء الموظفون لتقديم بعض الخدمات . وتلك القرية البرازيلية بهذه الصورة تدار تبعا للسياسة العامة للدولة بواسطة اشخاص لا يقيمون فيها ولا يدخلون مع أهلها في علاقات اجتماعية .

والنمط الثاني يتمثل في قرية يوكاتان Yocatan التي قام بدراستها ريد فيلد نفسه حيث تعددت العلاقات التي تربط بين اهل القرية واهل الفئة الممتازة في المدينة . وقد كان مدرس القرية هو الشخص الوحيد الذي ينتمي إلى تلك الفئة ويقيم في نفس الوقت بين افراد القرية .

أما النمط الثالث فيتمثل في تلك القرى الاوربية حيث يقيم اشخاص ينتمون إلى مجتمع المدينة او بقول آخر ينتمون إلى تلك الفئة الممتازة من المهنيين مثل الحاكم الاداري والطبيب والمدرسين ، وهؤلاء يعتبرون أداة الاتصال او الواسطة الادارية والثقافية التي تربط بين مجتمع الدولة والحكومة من ناحية والقرية من الناحية الاخرى . وهذا لا ينفي انه قد يشعر مثل هؤلاء الاشخاص الذين يعيشون في القرية بوحدتهم وانفصالهم وتميزهم عن القرويين .. ذلك لأنهم مثلا يتكلمون في السياسة والأدب ، وينظمون أو يقومون بالاحتفالات القومية ، ويقدمون للقرويين اشياء يعتبرونها افضل مما لديهم ، وهم بوجه عام يعتبرون القنوات التي تنفذ من خلالها الدولة القومية والكنيسة القومية والتعليم القومي إلى القرية (٢٩) .

رابعاً :

لقد ارتبطت الانثروبولوجيا الاجتماعية لضرورات تاريخية ومنهجية وتطبيقية متنوعة بدراسة المجتمعات التقليدية وبخاصة ما كان يعرف منها بالمجتمعات البدائية . ومع ان كلمة بدائي حينما تُتداول في الكتابات

الانثروبولوجية تشير إلى معانٍ فنية محددة لا تتصل إطلاقا بما قد تثيره من معاني التأخر او التوحش او الافتقار لما نعنيه بالقيم الإنسانية الراقية وانما يقصد باستخدام هذه الكلمة التعبير عن بعض الخصائص التي تميز المجتمعات المحلية الصغيرة سواء من ناحية عدد السكان او المساحة او التي تمتاز ببساطة الفنون الآلية والحياة الاقتصادية والتخصص المهني والتي تفتقر في العادة إلى وجود تراث مكتوب ... مع هذا كله فلا يزال البعض حتى الآن يسيء فهم هذا المصطلح الذي اخذ بدوره يتلاشى الآن في الكتابات الانثروبولوجية الحديثة .

وتتمثل تلك الضرورات التي دفعت الباحثين الانثروبولوجيين إلى التركيز على دراسة تلك المجتمعات فيما يلي :

١ – كانت مصادر المعلومات التي اقام عليها الانثروبولوجيون الاوائل تحليلاتهم التطورية او المقارنة تتمثل في الغالب في كتابات الرحالة والمبشرين ورجال الادارة في المستعمرات الاوربية – وبخاصة من المجتمعات الافريقية – التي كانت تستهويهم فيها الشعائر والطقوس والعادات الغريبة التي تختلف كل الاختلاف عن شعائر وطقوس وعادات الرجل الابيض ولم تتوفر في البداية الدراسات الاثنوجرافية حول الجماعات الريفية أو او الحضرية او الصناعية .

٢ – أحس اولئك العلماء الاوائل، كما لا يزال الباحثون المحدثون ينظرون إلى ذلك بشيء من الاعتبار، بأن هناك ثمة ضرورة في البدء بدراسة تلك المجتمعات البدائية التي انفتحت مؤخرا على العالم الخارجي وهي واقعة بالضرورة تحت وطأة الثقافة الاوربية الصناعية الحديثة التي ينقلها الرجل الابيض الذي يفرض نظما جديدة وطرقا في العمل والسلوك قد تتناقض مع النظم او الطرق المستقرة او تؤدي إلى تدميرها، مما يترتب عليه في النهاية هدم اسس التماسك الاجتماعي في تلك المجتمعات او تدمير وحدتها المتميزة وتحولها إلى مجتمعات جديدة ذات نظم ومعايير مغايرة

تماما لنظمها ومعاييرها التقليدية . ولهذا كله فقد كان على الباحثين الانثروبولوجيين ان يسرعوا في تسجيل ووصف ملامح الحياة في تلك المجتمعات وحفظها للاجيال القادمة كنوع من التاريخ الاجتماعي الذي يفيد في دراسات التطور والتغير .

٣ ــ كذلك فقد كانت هناك ضرورة منهجية أدت إلى التركيز على دراسة ذلك النمط المجتمعي، وتتعلق هذه الضرورة بالمنهج المميز للانثروبولوجيا الاجتماعية وبخاصة في اتجاهها البنائي الوظيفي الذي يطبق النظرة التكاملية الشاملة في دراسة المجتمع بحيث يفرض على الباحث الذي يتوفر على دراسة نظام اجتماعي او مشكلة معينة في مجتمع معين ان يأخذ في اعتباره كل تلك العلاقات المعقدة التي تربط بينه وبين النظم الاجتماعية الاخرى القائمة في المجتمع . فاذا كان موضوع البحث في تلك المجتمعات هو النظام السياسي في مجتمع قبلي، فانه يجب ان يتعرض الباحث بالضرورة لدراسة العلاقات القرابية، وبخاصة فيما يتعلق بأسس الوراثة ونظام السلطة في العائلة واسس التفاوت في المراتب التي تحتلها في البناء القرابي . وكذلك يجب ان يتعرض لدراسة نظم الانضمام والانشقاق التي بمقتضاها تكتسب الوحدة القرابية الثأرية او تخسر اعضاء عاملين فيها يلتزمون بالواجبات السياسية والالتزامات الاقتصادية التي تربط بينهم . كما يجب أيضا التعرض لدراسة بعض جوانب النظام الاقتصادي مثلا لمعرفة الدور الذي يلعبه العرف القبلي في تقنين المناشط الاقتصادية . والتعرف على الظروف الاقليمية والايكولوجية التي قد تحدد مدى ونوع الوحدة السياسية في هذا المجتمع .

بل ان الباحث الانثروبولوجي في تطبيقه لهذه النظرة التكاملية الوظيفية في دراسة النظام السياسي في ذلك المجتمع القبلي قد يتعرض لدراسة نظام الزواج لمعرفة نوع الاتجاه نحو الاضوائية او الاغترابية وقيمة المهور التقليدية بين الوحدات

القرابية والعرقية المتمايزة. وهذه المعلومات تفيد في تحديد طبيعة الوحدة السياسية التي تتخذ شكل البدنة مثلا . فليس من شك في ان كلا الاتجاهين الاساسيين في الزواج :

الاتجاه إلى اختيار الزوجة من داخل الجماعة القرابية ذاتها (الاتجاه لاضوائي) والاتجاه إلى الزواج من جماعة اخرى غريبة (الزواج الاغترابي) يؤدي وظيفة هامة في التنظيم القرابي والسياسي .

فالزواج الاندوجامي (الاضوائي) [٣٠] يحافظ على تماسك الوحدة القرابية والسياسية عن طريق تدعيم العلاقات القرابية القائمة بالفعل عن طريق المصاهرة، كما هو الحال في زواج ابناء العمومة حيث يصبح العم صهرا لابن اخيه . كما ان هذا الزواج من ناحية اخرى يساعد على تقوية وتماسك الوحدة القرابية أيضا من زوايا اخرى، لانه يعمل على حفظ الثروة من ان تنتقل بالوراثة عن طريق النساء إلى الجماعات القرابية الغريبة .

اما الزواج الاكسوجامي (الاغترابي) فانه يؤدي وظيفة هامة ايضا في المحافظة على التماسك البنائي في المجتمع وفي تغير هذا البناء. فهو يهدف مثلا الى توسيع دائرة القرابة الى ابعد من حدود الجماعة القرابية المتعاونة كالبدنة او حتى العشيرة، وبذلك ترتبط البدنات والعشائر المختلفة بعضها بالبعض بروابط المصاهرة وتقيم بينها بالتالي علاقات اجتماعية واقتصادية وسياسية لم تكن موجودة من قبل . كما ان هناك دراسات حقلية – من ناحية اخرى – تدل على انه كلما ازدادت نسبة الزواج الخارجي كلما تفككت وحدة البدنة وقل التضامن والتعاون بين اعضائها، وبالتالي يمكن قياس درجة تضامن وتماسك البدنات في المجتمع البدوي او الريفي مثلا بنسبة الزواج الخارجي فيها . فازدياد الزواج الخارجي يؤدي باستمرار الى التفكك، وكلما ازداد التفكك كلما ازدادت الفردية واتخذت العلاقات الاجتماعية بين اعضاء العائلة طابع المصلحة اكثر من طابع التعاون الذي ينبعث من الاحساس القوي بروابط القرابة والانتماء

الى جماعة معينة . وينعكس هذا كله في تفكك السلطة القرابية وزيادة ظهور سلطة القانون والادارة الحديثة في الفصل في المنازعات . وهذا يبرز بقول آخر اهمية دراستنا لنظام الزواج في فهم ديناميات التفاعل في النسق السياسي (٣١) .

ولأهمية هذه النقطة نعطي مثالا اخر يوضح تلك الضرورة المنهجية التي جعلت الباحثين الانثروبولوجيين الاوائل يتوفرون على دراسة المجتمعات البدائية . والتي تجعل الباحثين المحدثين يوجهون مزيدا من الاهتمام لدراسة المجتمعات المحلية الصغيرة في الانماط المجتمعية التقليدية ويتضح هذا المثال في اختيارنا للمجتمع المحلي بجزيرة فيلكا (٣٢) . في اول محاولة للتعرف على سمات البناء الاجتماعي في كويت ما بعد التغير الذي ارتبط بظهور النفط. فقد دلت الدراسات الاستطلاعية على تمتع الجزيرة بكثير من الخصائص المميزة للمجتمع المحلي الصغير ، مثلا : فيما يتعلق بعدد السكان الذين لا يزيدون على اربعة آلاف نسمة . ولما يعطيها لها موقعها كجزيرة من سمات العزلة النسبية . وممارسة سكانها وغالبيتهم من الكويتيين للمناشط الاقتصادية التقليدية .

وقد ساعد الموقع الذي تحتله الجزيرة وصغر مساحتها وقلة عدد سكانها على التعرف على كثير من العلاقات المعقدة التي تربط بين الجماعات العرقية والمهنية المتمايزة من سكان الجزيرة ، وعلى مدى تأثر تلك الجماعات بالظروف السياسية والاقتصادية الجديدة ، ودخول عنصر المهاجرين في قوة العمل ، واقتباس الاساليب الحديثة في الادارة ، ومحاولة السلطة العرفية تمثل المبادىء الادارية للسلطة المركزية الجديدة ، والتوافق مع التغيرات الديموجرافية التي ترتبت على ظهور نشاطات اقتصادية ، واقامة مشروعات للخدمات المتنوعة في الجزيرة . وهي كلها جوانب تحتاج الى كثير من الجهد والوقت للتعرف عليها في مجتمع المدينة الحديثة في الكويت .

وقد كان هناك الى جانب تلك الضرورات التاريخية والمنهجية ضرورات اخرى تطبيقية ساعدت على تركيز اهتمام الباحثين الانثروبولوجيين وبخاصة

الحقليين منهم بدراسة تلك المجتمعات التقليدية بأنماطها المتنوعة.ونشأت هذه الضرورة التطبيقية بدخول مشروعات التنمية والتصنيع في حياة سكان تلك المجتمعات وما كان منها بغرض استغلال مواردها الاقتصادية البكر ،حيث واجه رجال الادارة في تلك المجتمعات مشكلات تتعلق بتكيف سكانها مع تلك المشروعات الجديدة التي تدخل على بيئتهم الاقتصادية وبخاصة حين كان هؤلاء الرجال حريصين على ضرورة استعجال هذا التكيف للقضاء على المشكلات التي كانت تعطل سير العمل في تلك المشروعات الاقتصادية بأقصى درجة من الكفايـــة .

وتبرز تلك المشكلات في مقال قيم حول مجتمع الموسي Mousi (٣٣) التي القى فيها المؤلف الضوء على طبيعة العلاقات المتبادلة بين تنظيم النشاط الاقتصادي والمنظمات الدينية والاجتماعية الاخرى. كما القى الضوء على مشكلات التكيف التي واجهت اعضاء هذا المجتمع والتي كانت خليقة بالدراسة الانثروبولوجية الحقلية . وقد انتهى المؤلف في هذه الدراسة الى ان اعضاء ذلك المجتمع الذين دخل في ظروفهم الايكولوجية وبيئتهم الاجتماعية مشروع اقتصادي معروف باسم مشروع النيجر – واجه الاهالي من اعضاء هذا المجتمع مشكلات كانت تتعدى نطاق الحاجة الى التكيف التكنولوجي ،حيث كان عليهم فضلا عن هذا ان يتكيفوا مع بيئة ثقافية جديدة تختلف كل الاختلاف عن البيئة التقليدية التي عاشوا فيها .

ومن امثلة تلك المشكلات انه عندما انتقل السكان من الموسي الى منطقة ذلك المشروع لم يجدوا تلك النظم التي اعتادوا الاعتماد عليها في تحقيق الامن والاستقرار الاقتصادي.فهم لم يعودوا في حاجة لتدخل القوى الغيبية لاستنزال المطر ، حيث كانت مصادر الماء في البيئة الجديدة لا تعتمد على السلطة الخارقة التي كانت في ايدي « شيوخ الارض » وانما كان اعتماد الناس في تلك المنطقة الجديدة على سد بناه الاوربيون الذين اخفقوا من ناحية اخرى في نقل الملامح

البنائية للمجتمع التقليدي الى مجتمعات المهاجرين حول المشروع لمساعدتهم على التمتع بالاستقرار الاجتماعي في المنطقة الجديدة . وكان هذا كله يرجع الى عدم تفهمهم لنوع التساند والتشابك والتداخل القائم بين النظم الاجتماعية . كما انهم لم يدركوا ان التغيرات التي طرأت على تنظيم النشاط الاقتصادي لا بد وان تكون قد خلقت لدى الاهالي حاجات جديدة تستدعي ادخال تعديلات مماثلة على تلك المنظمات.وقد حدث هذا في نفس الوقت الذي لم تمنح فيه الادارة الاوربية لهؤلاء السكان الفرصة لكي يقوموا بأنفسهم بتعديل تنظيمهم الاجتماعي ليتلاءم وحاجاتهم الجديدة ، بل انها عمدت الى فرض نوع من البناء الاجتماعي كان من شأنه ان يعمل على عرقلة جهود المستوطنين او المهاجرين الجدد لتحقيق نوع من التواءم أو التوافق بين نظمهم التقليدية والاوضاع الجديدة . ومثل هذه المشكلات وغيرها في المجتمعات التقليدية التي تقام فيها المشروعات الصناعية والادارية– خليقة بأن تسبقها دراسات انثروبولوجية،لمساعدةالناس على الاستفادة من المصادر الجديدة او استغلال المصادر التقليدية بأقصى درجة ممكنة من الكفاية .

وتجدر الاشارة في هذا الصدد الى تلك الصعوبات التي يواجهها الباحثون الانثروبولوجيون في تلك المجتمعات التقليدية. ونعطي في هذا مثالا من مقدمة لدراسة حقلية في احدى القرى المصرية.فقد واجه الباحث الحقلي في دراسة تلك القرية صعوبات تمثلت في انعدام الدراسات السوسيولوجية المنشورة عن القرية او اية قرى اخرى في مصر يمكن ان تصلح اساسا للدراسة المقارنة او في دراسات التغير . كذلك لم تكن المصادر التاريخية التي ينصح ريدفيلد بالاعتماد عليها الى حد معين في دراسات علم الاجتماع الريفي صالحةً للاعتماد عليها في تلك الدراسة،حيث كان البعض منها يصور المجتمع المصري بطريقة عامة ويعرض للاحداث التاريخية التي تعرض لها ذلك المجتمع ،ويسجل اثارها بطريقة لا يمكن الاعتمادعليها في دراسة للتغير الاجتماعي.وكان البعض الاخر يتعرض لوحدةالقرى بطريقة موجزة تشير الى خصائص القرية وشهرتها بطريقة عامة جدا . ويذكر

الباحث في هذا انه كان من الممكن الافادة من وصف تطور الحكم والتغير الاقتصادي والاجتماعي الذي ورد في تلك المصادر التاريخية، الا ان تتبع تلك التطورات واثرها على القرية التي كانت موضوع الدراسة–كان امرا على درجة عالية من الصعوبة. فقد كان من شأنه نسبة الحياة الاجتماعية الاقتصادية الى عوامل ليست ذات اثر مباشر او واضح. وبخاصة في الفترة التي سبقت التغيرات الحديثة التي تعرضت لها تلك القرية .

كذلك فقد واجهت ذلك الباحث كما تواجه الباحثين الحقليين في المجتمعات التقليدية بوجه عام صعوبة اخرى تتعلق بندرة الاحصاءات والبيانات والوثائق المتعلقة بالمجتمعات الريفية التي تكاد تكون معدومة ،أو يكون الموجود منها غير دقيق لا يمثل الواقع : سواء ما يتعلق منها بتاريخ تلك المجتمعات الريفيـــة او سجلات المواليد والوفيات والزواج والطلاق. او مساحة الاراضي الزراعية اوعدد السكان. او بصفة عامة كل ما يلزم لاجراء دراسة اجتماعية سليمة. وهو ما يجعل الاعتماد على مثل هذه المعلومات امرا محاطا بكثير من المخاطر (٣٤) .

(١) Redfield R.; **Peasant Society and Culture**; Chicago, 1965; pp. 9—10.

(٢) انظر مثلا تلك الدراسة القيمة في تصنيف أنماط المراهقات في عرضنا التحليلي لكتاب :
Lillian Cohen Kovar; **Faces of the Adolescent Girl**; Prentice-Hall, 1968.
في العدد الأول من المجلد الثاني من مجلة عالم الفكر إبريل ١٩٧٢ . ص ص ٣٥٩ — ٣٦٨ .

(٣) علي عبد الواحد وافي — مقدمة ابن خلدون — لجنة البيان العربي — القاهرة — ١٩٦٥ ص ص ٥٧٧ — ٥٧٩ .

(٤) نفس المصدر السابق ، ص ص ٥٨٣ — ٨٥٤ .

(٥) مكي الجميل ، البداوة والبدو في البلاد العربية — دراسة لاحوالهم الاجتماعية والاقتصادية ووسائل توطينهم ، سرس الليان ١٩٦٢ ، ص ٣٥ .

(٦) نفس المصدر السابق .

(٧) نفس المصدر السابق ، ص ٤٨ .

(٨) نفس المصدر السابق ، ص ص ٥٣ — ٥٤ .

(٩) محيى الدين صابر ، « مقدمة في علم الاجتماع البدوي » في كتاب مكي الجميل ، البداوة والبدو في البلا د العربية ، نفس المصدر الذي سبقت الاشارة اليه ، ص ٢٣ .

(١٠) Redfield, R.; The folk Society " **The American Journal of Sociology,** Vol. L 11, January, 1947; pp. 293—308.

(١١) محمد عاطف غيث ، دراسات في علم الاجتماع القروي ، دار المعارف القاهرة — ١٩٦٧ ، ص ٣٢ .

(١٢) Potte, J. M.; **Diaz, M. N. and Foster, G. M.** (eds); **Peasant Society: A Reader;** Little Brown and Co., Boston, 1967; P. 3.

(١٣) Ibid.; P. 4.

(١٤) Bertrand, A. L., (ed); Rural Sociology; op. cit.; pp. 10—11.

(١٥) Potte, J. M. and als., (eds); Peasant Society; op. cit. pp. 2—3.

(١٦) Ibid.; p. 1.

(١٧) محمد عاطف غيث، التغير الاجتماعي في المجتمع القروي – دراسة في محافظة الدقهلية (القيطون وهلا وكفر الشيخ) الدار القومية للطباعة والنشر – القاهرة – ١٩٦٥ ، ص ص ١١ – ١٢ .

(١٨) احمد أبو زيد ، « قابيل وهابيل – قصة الصراع بين الحضارة والبداوة في العالم العربي » – مجلة معهد البحوث والدراسات العربية – العدد الاول – ذو الحجة ١٣٨٨ هـ – مارس ١٩٦٩ م ، ص ص ٤٠١ – ٤٠٢ .

(١٩) Potte, 5. M. and als.; Peasant Society; op. cit.; PP. 6—7.

(٢٠) Redfield; R.; Peasant Society and Culture; op. cit.; pp. 64—65.

(٢١) Redfield, M. P., (ed); **Human Nature and Study of Society, The Papers of Robert Redfield, Vol. 1.,** The University of Chicago, 1962; PP. 286—287.

والواقع انه وان كان النشاط الاقتصادي في المجتمعات البدوية يدور كله حول استثمار المصادر الطبيعية لانتاج الحاصلات الاستهلاكية كما هو من المعروف ان الاقتصاد البدوي هو في الدرجة الاولى اقتصاد معاشي –الا ان هذا لايعني انغلاق تلك المجتمعات كلية كما ان مصطلح الاكتفاء الذاتي هنا لا يعني على الاطلاق انكار قدرة هذه الجماعات المحدودة في بيع بعض منتجاتها التي قد لا تزيد عن حاجتها الاستهلاكية وبخاصة من اللحوم والمنتجات الحيوانية وتوظيف النقد التي تحصل عليه من عملية التبادل في استيراد ما لا تنتجه وبخاصة من الملابس والادوات المعيشية .

(٢٢) Potte, J. M. and als., (eds); **Peasant Society;** op. cit; P. 6.

(٢٣) Ibid; P. 3.

(٢٤) Ibid.; P. 1.

(٢٥) محمد عاطف غيث ، التغير الاجتماعي في المجتمع القروي ، نفس المصدر الذي سبقت الاشارة اليه ، ص ٨ .

(٢٦) Redfield, R.; Peasant Society and Culture; op. cit.; PP. 53—54.

(٢٧) Ibid.; P. 65.

(٢٨) Ibid.; PP. 91—92.

(٢٩)

(٣٠) يقصد بالزواج الاضوائي (الاندوجامي Endogamy) الزواج الذي يتم بين أعضاء الوحدة الثأرية أو الوحدة الاقليمية السياسية (كالقرية مثلا في مجتمع الكبسجس Kipsigis الافريقي) او بين أعضاء البدنة أو العشيرة الواحدة . كما يقصد بالزواج الاغترابي (الخارجي Exogamy) ذلك الزواج الذي يتم بين أشخاص لا ينتمون إلى نفس تلك الوحدات القرابية والسياسية . ولهذا فان الدقة تفرض ان يلحق هذا المصطلح تحديد للمدى الذي يحد تلك الاضوائية أو الاغترابية فيقال مثلا الزواج الاضوائي في حدود الجماعة الثأرية ، أو القرية كوحدة اكسوجامية لا ينبغي لاعضائها مهما اختلفت الوحدات الثأرية التي ينتمون اليها الزواج من بعضهم البعض .

(٣١) أنظر : محمد عاطف غيث ، القرية المتغيرة ، دار المعارف – القاهرة ، ١٩٦٢ ، ص ١٣٩ وأيضاً :

Mittleback, F. G. and Moore, J. W.; " Ethnic Endogamy—the Case of Mexican Americans; A. J. S., Vol. 74 No. 7, July 1968; PP. 50—62.

(٣٢) انظر التعريف بالمجتمع بجزيرة فيلكا : –

أ – محمد محجوب ، « الدراسات الانثروبولوجية الاجتماعية الحقلية في منطقتي جزيرة فيلكا وقرية الجهراء » ، جامعة الكويت ١٩٦٩ (مطبوع بطريقة الرونيو) .

: الهجرة والتغير البنائي في المجتمع الكويتي – دراسة في الأنثروبولوجيا الاجتماعية – وكالة المطبوعات – الكويت – الطبعة الأولى – ١٩٧٢ .

: دراسات سوسيو أنثروبولوجية في المجتمع المحلي بفيلكا والجهراء ، مقدمة في طرق البحث والخصائص البنائية المميزة والمشكلات الرئيسية ، جامعة الكويت ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٢ (مطبوع بطريقة الرونيو) .

(٣٣) بيتر ب. هامند ؛ « التغير الاقتصادي والتمثيل الثقافي عند الموسي » ؛ الثقافة الافريقية ؛ نفس المصدر الذي سبقت الاشارة إليه ، ص ص ٤٦٩ – ٥٠٠ .

(٣٤) محمد عاطف غيث ، التغير الاجتماعي في المجتمع القروي ، نفس المرجع الذي سبقت الاشارة إليه ، ص ص : ث – ح .

ـ ٣ ـ

مشكلات التغير من المجتمعات التقليدية

جذور الحتمية الجغرافية ضاربة في القدم ونجد في كتابات هيبوقراط وارسطو وفي معرض حديثهما عن اسباب التمايز والتنوع في انماط السلوك البشري وطبيعة المجتمعات الانسانية البدايات الاولى لتفسير ذلك التنوع والتمايز في الانماط المجتمعية المختلفة بالظروف الطبيعية التي تؤثر بوجه خاص على الخصائص الفيزيقية للناس . ويذهب الفيلسوف الفرنسي فيكتور كوزان Victor Cousin الى حد القول بأننا حين نحصل على خريطة لبلد معين تحدد تضاريسه ومناخه ومياهه ورياحه وكل جغرافيته ومنتجاته الطبيعية وانواع النبات والحيوان التي توجد فيه ـ فاننا نستطيع ان نحدد بصفة اولية كيف يكون السكان او كيف يكون الانسان الذي يعيش في هذا البلد ، وما هو الدور الذي سوف يلعبه في التاريخ بالضرورة وليس عن طريق الصدفة ، وذلك ليس في حقبة زمنية معينة ولكننا نستطيع ان نحدد ذلك ايضا عبر الاستمرار التاريخي لذلك البلد [1] .

ويعرض بيرستت للعوامل الجغرافية الاربعة التي تؤثر في الحياة وفي المصادر

الطبيعية في المجتمع ، فليس من شك في ان لحركة الارض وما ينتج عنها من تعاقب الليل والنهار والفصول الاربعة من اهمية في تحديد انماط السلوك التي تصدر عن الانسان. وكذلك فان مصادر الحياة في الاراضي الخصبة وحول المصادر الطبيعية للماء تحدد كل منها الجماعة التي تعيش فيها كما تحدد طبيعة الانتاج في تلك الجماعة. وكذلك فان للمناخ تأثيراً في مزاج الناس واخلاقهم وبالتالي على القيم المثالية والسمات العامة للسلوك. كما أن مدى وجود مصادر الثروة الطبيعية يحدد القدرة الانتاجية للجماعة التي تعيش عليها.

ولعل ذلك العرض الموجز لخصائص المجتمعات التقليدية البدوية والريفية واهم السمات البنائية التي تميز كلاً منهما بيّن اثر البيئة الجغرافية بوجه خاص في ابراز تلك الخصائص والسمات. فحياة النجعة والتنقل تفرضها الظروف الجغرافية في المجتمع البدوي ، والحياة المستقرة في قرى الريف تساعد عليها الظروف الجغرافية والايكولوجية ايضا. ولسنا نصدر في هذا عن زعم بنوع من الحتمية الجغرافية ولكنه تأكيد لتأثير ولوطأة تلك الظروف من ناحية ومدى تفاوت قدرة اعضاء المجتمع على التحكم في تلك الظروف من ناحية اخرى .. في نوع الحياة ومشكلاتها التي يعيشها الانسان في تلك الانماط المجتمعية المختلفة.

ولكن مع تلك الاهمية التي تحتلها مثلا التربة والماء في الحياة الاجتماعية للسكان فان لهما آثارهما السلبية في تحديد شكل تلك الحياة. فهذه العوامل الطبيعية قد تحدد ما يمكن ان يكون وما لا يمكن ان يكون ولكنها لا تحدد بصفة قاطعة ما يوجد في الحقيقة. ويمكن للباحث في الانثروبولوجيا الاجتماعية ان يستقرىء شواهد كثيرة تدل على ان الجغرافيا تحكم بالممكن وليس بالواقع حقيقة في حياة المجتمع. فقد توجد نفس الانماط المجتمعية في الظروف المناخية المتنوعة كما قد توجد انماط مجتمعية مختلفة في نفس الظروف المناخية الواحدة. وهذا يعني بقول آخر انه وان كان المناخ يكون جانبا من الظروف الطبيعية التي تتيح امكانيات معينة في المجتمع الانساني ـ فانه لا يحدد بطريقة محددة ايضا

التفاصيل الدقيقة لصورة الحياة في هذا المجتمع [٢] .

ويقدم المجتمع الكويتي مثالا ممتازا لحالة ثبات الظروف الجغرافية والتغير الهائل والسريع في النشاطات الاقتصادية والنظم السياسية والبناء الاجتماعي في المجتمع الكويتي التقليدي . فليس من شك في ان الظروف الجغرافية في الكويت لم تتغير خلال العشرين سنة الاخيرة ، كما ان التغير في المنتجات الطبيعية وفي انواع النباتات والحيوان التي يعتمد عليها السكان في الطعام، وكل النشاطات الاقتصادية التي قامت في مرحلة ما بعد التغير الذي ترتب على ظهور النفط في هذا المجتمع كلها امور لم يكن في الامكان توقعها قبل اكتشاف البترول في باطن الارض القاحلة ، ولم يكن من المتوقع ايضا ان تلعب الكويت في ضوء تلك الظروف الجغرافية التي لا تزال قائمة ذلك الدور الذي تلعبه الان في الاقتصاد العالمي .

وهذا يؤكد ان عملية الاختراع والاكتشاف التي يقوم بها الانسان والتي يعيد بواسطتها النظر في طرق استغلاله للمصادر الطبيعية المتوفرة لديه — كلها امور لا يمكن التنبؤ بها، سواء في المستقبل القريب او البعيد . واقصى ما يمكن من الاستفادة بمعرفة الظروف الطبيعية التي يعيشها المجتمع تكمن في معرفة تلك العلاقات الوظيفية التي تقوم بين الناس والبيئة الطبيعية وكيف تحد تلك البيئة من النشاطات الاقتصادية والاجتماعية لهؤلاء الناس في وقت معين . ولكن تلك العلاقات دائما ما تكون عرضة للتغير : سواء بسبب التغير الذي يطرأ على تلك الظروف ذاتها او بسبب التغير في طرق استفادة الناس من تلك الظروف . فالبترول الذي يصدر معظمه الآن خاما من الكويت ربما يكون في المستقبل عماداً لصناعات بتروكيماوية كبيرة تغير من البناء المهني في الكويت وفي صورته الحديثة التي تعزي اصلا الى ظهور ذلك البترول واستغلاله اقتصاديا . كما اننا لسنا في حاجة الى القول بأن صناعة الصيد والنقل البحري تقوم الان في الكويت على اساس تقسيم للعمل والاجور والعلاقات العمالية تختلف كل الاختلاف عن تلك الاسس التي قام عليها استغلال تلك المصادر الطبيعية ذاتها في نشاطات «السفر» والصيد في المجتمع الكويتي التقليدي .

ويبدو ان الاتجاه العام للتغير في المجتمعات التقليدية يسير الان نحو الاخذ بهذه المجتمعات الى سبيل التحضر . وحين نلقي نظرة على واقع مشكلة البداوة في العالم العربي مثلا نجد ان هناك اهتماما بالغا بتوطينهم ، وقد اختلفت الوسائل الى ذلك باختلاف الامكانيات المتاحة في كل مجتمع . وقد كان التوطين عادة يتجه الى التوطين الزراعي ولكن عاملا آخر ظهر في الصحراوات العربية فتح امكانيات جديدة لنوع آخر من التوطين الذي يرتبط بمشروعات التصنيع وبخاصة في مجال استثمار النفط . وهناك شواهد كثيرة لذلك في السعودية والكويت وبعض مناطق الخليج العربي وليبيا والجزائر (٣) .

ويبرز هذا الاتجاه بصورة واضحة في اقتراحات لجنة شئون البدو والعشائر ووسائل اسكانهم وتوطينهم ورعايتهم الاجتماعية المنبعثة عن الحلقة الرابعة من الحلقات التي تعقدها الجامعة العربية لدراسة المشاكل الاجتماعية . وقد تضمنت هذه المقترحات انشاء مشاريع ري وحفر الابار واقامة السدود وشق القنوات وانشاء المنازل ، وتنظيم المراعي الطبيعية وانشاء المراعي الاصطناعية وتشجيع التعليم الزراعي على اختلاف مراحله والقيام بالارشاد الزراعي وتأسيس وحدات بيطرية ، ومنح المواطنين اعانات نقدية وعينية وانشاء مصرف زراعي لتسليف المزارعين وتكوين الجمعيات التعاونية الزراعية ، وتشجيع وتنظيم الصناعات الزراعية والقروية وتنظيم طرق المواصلات بين مناطق التوطين وتأسيس وحدات صحية ثابتة ومتنقلة ، واخضاع المتوطنين للنظام المقرر في القوانين والغاء القوانين العشائرية (٤) .

ونحاول في هذه الدراسة ان نعرض لاحدى المشكلات العامة التي تواجه المجتمعات التقليدية وتواجـــه القائمين على برامج التخطيط والتنمية في تلك المجتمعات وهي مشكلة التوازن البنائي والتناقض او الصراع التي تصاحب ظاهرة التغير في تلك المجتمعات. وتبرز هذه المشكلة في كثير من الدراسات الانثروبولوجية الحقلية التي بأيدينا . نجد مثلا ريد فيلد في دراسته لشان كوم يقول : انه قد طرأ

على تلك القرية خلال فترة السبعة عشر عاما التي تنحصر بين عامي ١٩٣٠ و ١٩٤٨ وهما السنتان اللتان قام فيهما ريد فيلد بزيارتيه ، الاولى والثانية ـ طرأ على تلك القرية كثير من التغيرات الاجتماعية وفيما يتعلق بنظام التخصص المهني بوجه خاص . وعلى الرغم من قيام الكثير من التخصصات المهنية الحرفية الجديدة التي كانت تفتقر اليها القرية فيما قبل التغير ـ فانه لا يمكن التأدي من ذلك الى القول بأن هذا الميل الى التخصص المهني في نشاطات اقتصادية تخرج عن مجال الزراعة واكتساب الخبرات الفنية الجديدة وما طرأ على الثقافة المادية كلها من تغير في الجانب التكنولوجي او حتى في اشكال الملابس فان هذا كله لا يسمح بالقول بوجود علاقة طردية بين التقدم التكنولوجي واكتساب المظاهر الحضارية للحياة وبين اندثار الطرق التقليدية منها . فلا زالت القرية بعد فترة التغير تحتفظ بالكثير من انماط التخصص التقليدي والقيم او النظم التقليدية فيما يتعلق بعلاقات العمل .

وهناك ايضا الى جانب ما سبق النتيجة الايجابية لذلك التغير في الثقافة المادية ونظام التخصص في العمل ، ذلك لان الشاب الذي يتعلم احدى الحرف الفنية ـ التي دخلت القرية في مرحلة التغير كنتيجة اصلا لعوامل خارجية تتمثل في الغزو الثقافي الذي تعرضت له القرية نتيجة لدخول كثير من الفنيين فيها ثم محاولة اهلها تقليد هؤلاء الفنيين وتعلم فنونهم وخصوصا بين الشباب الذين رأوا ان من يستطيع ان يتعلم احدى تلك الحرف الفنية التي دخلت الى اقتصاد القرية ـ يستطيع ان يجد سوقا رائجة في مجال العمل والاجر النقدي في المدينة ، وبالتالي فهو يستطيع الانتقال الى تلك المدينة وتحقيق نوع من الاستقلال الاقتصادي عن « العائلة » (٥) .

ومع ان الانتاجية المنخفضة والفقر تعتبران صفتين مميزتين للمناطق الريفية والمتحضرة على السواء في المناطق المتخلفة ، ونظرا لان التدفق الداخلي للمهاجرين من المناطق الزراعية الى الحضرية يعتبر هو العامل الاكبر في الزيادة الحالية

والمستقبلة لسكان الحضر – فان البرامج المخططة للاحتفاظ بالقرويين في المناطق الزراعية تظهر اهميتها في اي مجهود يبذل لحل مشكلات التنمية الاقتصادية في المناطق الحضرية بل وايضا كل مشكلات التنمية الاقتصادية والقومية ذاتها .

وليس من شك في ان البرامج التي ادت الى النهوض بمستوى معيشة السكان في الريف قد قللت من تدفق المهاجرين منه الى المناطق الحضرية، ولكننا نجد ايضا ان النظم البالية لحيازة الارض قد ساعدت من ناحية اخرى في عدد من البلاد المتخلفة على تفاقم حجم مشكلة الفقر في تلك المناطق الريفية . ولقد اعتبرت برامج الاصلاح الزراعي التي يترتب عليها تحقيق زيادة في الطاقة الانتاجية للارض والتي تهيىء لسكان المناطق الريفية (الزراعية) فرصا لامتلاك الارض والارتفاع بمستوى معيشتهم – من الوسائل الهامة للتخفيف من حدة المشكلات الحضرية. وذلك بالعمل على تقليل تدفق المهاجرين الى المدن وبالمثل اعتبر تشجيع الصناعات الريفية والصناعات الصغيرة في تلك المناطق الريفية مما يقلل ايضا من هجرة تلك الجماعات من الايدي العاملة غير الماهرة الى المدينة [٦] .

مع هذه المحاولات التي تبذل هنا وهناك في انحاء متفرقة من العالم ، لا زالت مشكلة الهجرة من المناطق التقليدية او المناطق المتخلفة الى المناطق الحضرية تعتبر من اهم المشكلات في علم الاجتماع الحضري Urban Sociology التي تواجهها حركات التصنيع والتنمية في المجتمعات التقليدية ، التي تنتج عن انعدام التوازن في كثير من تلك المجتمعات بين الموارد الطبيعية وامكانيات التصنيع من ناحية وحجم السكان وتوفر الايدي العاملة من الناحية الاخرى . ففي بعض تلك المجتمعات نجد زيادة كبيرة في اعداد السكان الذين لا تستطيع الموارد المحلية ان تسد حاجاتهم الاستهلاكية فضلا عن استيعابهم في مشروعات التصنيع . وفي البعض الاخر نجد توفر المصادر الطبيعية التي يمكن ان تقوم عليها صناعات كبيرة مع الافتقار الى الايدي العاملة القادرة على المساهمة في تلك المشروعات . وتمثل الاوضاع السكانية والاقتصادية في المجتمع الكويتي الحديث هذا الوضع الى حد بعيد .

ومن ثم فقد كان انشاء اي مشروع من تلك المشروعات الصناعية في تلك المجتمعات التقليدية انما يستتبع بالضرورة ظهور موجات من الهجرة من المناطق الريفية او المناطق المتخلفة الى المناطق الحضرية او الصناعية الجديدة ، او من المجتمعات المجاورة، الى مراكز التصنيع الجديدة، والى حد انه يمكن القول بأن دراسة الاثار الاجتماعية الاقتصادية المترتبة على التصنيع في تلك المجتمعات التقليدية هي بالضرورة دراسة للهجرة العمالية التي تبرز آثارها ليس فقط في تلك المجتمعات القبلية الريفية التقليدية الطاردة للمهاجرين بل وايضا في تلك المجتمعات المستحدثة والطارئة التي تتحول عن المناشط الاقتصادية التقليدية في الزراعة او الصيد او الرعي الى الحياة الحضرية والصناعية (٧) .

ولاهمية تلك المشكلة التي تترتب على الهجرة وحركات السكان في المناطق التقليدية والمجتمعات المستحدثة يجدر بنا ان نؤكد على ان اتجاه الهجرة من الريف الى المدن يعتبر هو النمط الرئيسي للهجرة الداخلية في العصور الحديثة. وربما كان هذا الاتجاه سائدا قبل ذلك، ففي عام ١٧٩٠ مثلا كان ٥٪ من سكان الولايات المتحدة يعيشون في المدن بينما يعيش ٩٥٪ منهم في المناطق الريفية . اما في تعداد ١٩٥٠ فقد ارتفع مجموع السكان في المدن الامريكية الى ٥٨٪ وكون سكان الريف ٤١٪ فقط من مجموع السكان في الولايات المتحدة الامريكية (٨) .

كذلك يمكن القول بوجه عام بأن اتجاه الهجرة يكون من الاقاليم المكتظة بالسكان الى الاقاليم القليلة السكان، ولكن ينبغي في نفس الوقت ان يحاط مثل هذا القول بكثير من التحفظات . فالمصريون الذين لعدة قرون خلت وما يزالون مزدحمين بدلتا النيل وواديه الضيق لم يحاولوا الى وقت قريب جدا ان يتخلصوا من ضيق الموارد الاقتصادية عن طريق مغادرة وطنهم والهجرة الى خارجه. في حين ان هناك شعوب بعض البلاد التي كانت اقل اكتظاظا بالسكان من مصر كاليونان وايطاليا وجزيرة العرب قد هاجروا الى مصر .

ولهذا ربما كان من الاسلم ان نقول بأن الهجرة بوجه عام تتجه من المناطق التي تنعدم فيها فرص التقدم الاقتصادي للفرد شطر المناطق التي تكثر فيها هذه الفرص والتي تملأ المهاجر بالامل البراق . اما انعدام هذه الفرص او توفرها فهما امران يحكم عليهما الفرد المهاجر كما يظهران له بصورة جاذبة او طاردة . ولا يعني هذا ان تغفل الدواعي الاخرى كالحوافز الدينية او السياسية او العرقية (٩) .

ويرتبط التغير الديموجرافي في المجتمعات الجاذبة للمهاجرين بعمليات التنمية او التحديث التي تنشأ فيها بوجه خاص بدخول التصنيع ، كما يرتبط مصطلح تحديث المجتمع Modernization of Society بوجود نظم اجتماعية تقوم على معايير او اسس تختلف في طبيعتها عن تلك المعايير او الاسس التي تحكم هذه النظم ذاتها في المجتمعات التقليدية . ومثال ذلك ان نظم التخصص المهني وتقسيم العمل في تلك المجتمعات الحديثة او المستحدثة والطارئة تقوم على الاسس الموضوعية من حيث درجة الكفاية ومدى الخبرة ـ دون النظر بعين الاعتبار الى الاسس الذاتية فيما يتعلق بالاصل العرقي او الجنس للمرشحين في عمليات الاختيار المهني . وكذلك يرتبط هذا المصطلح ايضا بوجود نظم الدولة العصرية وظهور المنظمات الرسمية والتحول عن النظم القبلية والعلاقات الشخصية والخروج على الاطار القرابي الذي يحكم التعاون والتبادل في المجتمعات التقليدية. كما يرتبط هذا المصطلح ايضا بمظاهر التقدم التي تحدث في الثقافة المادية في المجتمع وبخاصة في وسائل الاتصال وانتشار التعليم (١٠) .

وفي مقال بعنوان : « عمليات التمدين والتغيرات السكانية » يعرض على بايدارفار لفرض يقوم على اربع قضايا تنتظم عمليات التغير التي تعيشها المجتمعات الاخذة حديثا بأساليب التنمية او المجتمعات التقليدية التي تتحول الى مجتمعات حضرية صناعية حديثة . وتتمثل هذه القضايا فيما يلي :

١ ـ ترتبط المكونات البنائية (الديموجرافية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية

والسياسية) ارتباطا وظيفيا في اي نسق اجتماعي بحيث يؤثر التغير الذي يطرأ على اي جزء منها في بقية الاجزاء الاخرى في النسق .

٢ - يتسبب التغير في النسق الاجتماعي بصفة عامة عن فئتين من القوى : الفئة الاولى تضم تلك القوى الداخلية في المجتمع ذاته والتي تتولد عن الاختراعات او الاكتشافات التي تظهر في هذا المجتمع ،مثلا: فيما يتعلق باكتشاف موارد جديدة للثروة او اختراع طرق جديدة للاستفادة من المصادر القائمة . او قد تتولد هذه القوى عن التناقض الذي يأخذ في الظهور بين الموارد المحدودة والحاجات المتزايدة للسكان،او تتولد عن الازمات او التوترات التي تقوم في المجتمع . اما الفئة الثانية فتتمثل في القوى الخارجية التي تؤثر في المجتمع من خلال الانتشار والتأثير الثقافي .

٣ - ان اغلب التغيرات التي تطرأ على المجتمعات التي لم تقطع شوطا بعيدا في مجال التحضر والتصنيع يكون مرجعها الى القوى الخارجية التي تتولد عن الاتصال بالانساق الاجتماعية التي استقرت في المجتمعات التي قطعت شوطا بعيدا في مجال التصنيع .

٤ - ان اغلب التغيرات البنائية التي تتعرض لها المجتمعات التي لم تقطع شوطا بعيدا في مجال التنمية والتصنيع انما يكون مرجعها الى عمليات التحديث التي تتجه بتلك المجتمعات الى النمط الثقافي السائد في المجتمعات الغربية (١١) .

والواقع اننا لا نستطيع ان نغفل اهمية الاتصال الثقافي وتبادل الخبرات في عملية التنمية وفي تحديث المجتمع التقليدي . ولكننا من ناحية اخرى لا نستطيع ان نغفل اهمية الظروف الداخلية في احداث التغيير الاجتماعي والتغير البنائي بوجه خاص.ولعل المجتمعات العربية في الكويت والسعودية وليبيا وبعض مناطق الخليج تبرز اهمية تلك الظروف الداخلية،وبخاصة فيما يتعلق بمصادر الثروة الطبيعية بوجه خاص،في تنمية وتحضر وتحديث هذه المجتمعات.وسنحاول في هذه

الدراسة ان نبرز مظهرين من بين مظاهر او مجالي التغير في تلك المجتمعات التي اخذت مؤخرا بأساليب التنمية والتحديث . والمظهر الاول يتصل بمشكلات التحضر في تلك المجتمعات، اما المظهر الثاني فيتصل بشكل التماسك ونوع الوحدة في تلك المجتمعات التي تدخل اليها عناصر ثقافية وعرقية تؤدي الى مزيد من التعدد في الفئات السكانية التي تضمها .

اما فيما يتعلق بالمظهر الاول فنجد مثلا ان تلك المجتمعات التي اخذت حديثا بأساليب التحضر والتصنيع عادة ما يتجه غالبية سكانها الى الاقامة في المناطق الحضرية في الوقت الذي لا تبرز فيه درجة تطورها الاقتصادي هذا الاتجاه المبالغ فيه نحو التحضر [١٢] . ولا تمثل المدينة التي ينتقل اليها المهاجرون البدو او المهاجرون من المناطق الريفية شكلا جديدا للتنظيم الاقتصادي او بيئة فيزيقية جديدة فحسب ، ولكنها تعتبر ايضا نظاما اجتماعيا خضع لتغيرات عميقة عن النظام السائد في مجتمعاتهم التقليدية . كما انها تؤثر تأثيرا شديدا في سلوك الناس وتفكيرهم . فعملية التحضر تجعل من المدينة عملا فنيا من الناحية الفيزيقية والاقتصادية ولكنها في الوقت نفسه تجعل من التحضر اسلوبا للحياة . فالحجم والكثافة وعدم التجانس وكلها مظاهر للمورفولوجيا الاجتماعية تؤثر على طبيعة الاتصال والاحتكاك وشدته ومداه، وبذلك فانها تؤثر على طبيعة عملية التنشئة الاجتماعية بل وعلى الطبيعة البشرية ذاتها. فالمدينة نموذج واحد من نماذج التغيرات السريعة التي تحدث في الثقافة والتي تترك اثارا بعيدة المدى في البناء الاجتماعي [١٣] .

والانتقال من الرحلة السابقة على التحضر والتصنيع إلى الحياة في المدينة الصناعية يتضمن بالضرورة بعض التمزقات التي تظهر بجلاء في المشاكل الاجتماعية والشخصية . وليس من شك في ان التحضر السريع يزيد من تفاقم هذا التمزق . وفي دراسة قيمة بعنوان « المدينة الحديثة ومشكلات التلوث » ، يبرز المؤلف هذه المشكلة في نص على درجة عالية من الدقة والايجاز يقول فيه

انه: مما لا شك فيه ان الانسان وهو ينجذب إلى بريق المدينة ويسعى ليعيش فيها فهو بالضرورة سيضيق بها لانها لا تتسم بالتلوث في مائها وهوائها وتربتها فقط ولكنها تتكدس بزحام يكون خليطاً عجيباً من سيارات وبشر وضوضاء وتراب ونفايات ...... الخ. والزحام نفسه نوع من التلوث لانه يتسم بالصراع وانتهاز الفرص والتنافس والاحتكاك المستمر والتوتر العصبي، وهما صفتان بارزتان من صفات المدينة الحديثة، كما انهما من الخصائص التي تفتقر اليها المجتمعات التقليدية التي يأتي منها هؤلاء المهاجرون إلى المدينة. (١٤)

وقد اشرنا في هذه الدراسة إلى ذلك البحث القيم عن التغير الاقتصادي والتمثل الثقافي في مجتمع الموسي في افريقيا، وفيه مثال طيب لنوع المشكلات التي تقابل المخططين لتكيف السكان مع المشروعات الجديدة التي تدخل على بيئتهم الاقتصادية.. وبخاصة حين يرى هؤلاء المخططون ضرورة استعجال هذا التكييف للقضاء على المشكلات التي يرون انها قد تعطل سير العمل في تلك المشروعات الاقتصادية بأقصى درجة من الكفاية.

وقد عرض الباحث في بداية تلك الدراسة بشيء من التفصيل والوضوح لمدى التساند الوظيفي القائم بين النظم القرابية والاقتصادية والدينية في حياة الموسي من خلال عرض للمواسم او الفصول المتعاقبة في السنة باعتبارها اطارا او مدى للنشاطات الاقتصادية والدينية، حيث يرتبط كل فصل من فصول السنة لدى الموسى بنوع معين من النشاط الاقتصادي تمارسه الوحدة القرابية التي تقوم بالاستعانة بالقوى الغيبية بالعمل في الارض. ويعرف الموسي طرقاً لاسترضاء هذه القوى والتأثير عليها لتعضدهم في كفاحهم للتغلب على الظروف الجغرافية والطبيعية التي يخشون دائماً قسوتها.

ولقد كان في ذلك العرض الطيب لطبيعة العلاقات المتبادلة بين تنظيم النشاط الاقتصادي من ناحية والمنظمات الدينية والاجتماعية الاخرى في حياة الموسي ما يلقي الضوء على مشكلات التكيف التي واجهها الاهالي لتوطينهم في منطقة

مشروع اقتصادي معروف باسم مشروع ري النيجر . وقد اتضح منذ البداية ان تلك المشكلات تتعدى نطاق الحاجة إلى تحقيق التكيف التكنولوجي، حيث كان على المستوطنين الجدد في المناطق المستحدثة — في الواقع — ان يتكيفوا ايضاً مع بيئة ثقافية جديدة تختلف كل الاختلاف عن بيئتهم الثقافية التقليدية .

ومثال ذلك انه عندما انتقل المستوطنون او المهاجرون الجدد إلى منطقة المشروع لم يجدوا فيها تلك النظم التي اعتادوا الاعتماد عليها في تحقيق الامن والاستقرار الاقتصادي، فهم لم يعودوا في حاجة إلى تدخل القوى الخارقة للطبيعة لاستنزال الامطار وتوفير الماء الضروري للحياة.. فمصادر الماء في البيئة الجديدة لم تعد تعتمد على السلطة الخارقة « لشيوخ الارض » وانما تعتمد على سد تم بناؤه على اسس تكنولوجية متقدمة . (كما سبقت الاشارة إلى ذلك) ومع هذا كله فقد تكيفت جماعات الموسي من المهاجرين بسرعة وسهولة مع البيئة الجغرافية والاقتصادية الجديدة. وامتدت هذه السرعة والسهولة في التكيف ايضاً مع العناصر الدينية الجديدة فسرعان ما اعتنق المهاجرون الدين الذي وجدوا عليه الجماعات الاخرى الوافدة من مناطق اخرى . وقد تساءل الباحث في تلك الدراسة عما اذا كان اعتناق هؤلاء للدين الجديد قد ارتبط باعتقادهم انه هو الذي يسخر لهم القوى الخارقة للطبيعة في بيئتهم الجديدة (١٥) .

كما اوضح الباحث ايضاً ان اخفاق الادارة الاوربية في نقل الملامح البنائية في المجتمع التقليدي — وبخاصة فيما يتعلق بعلاقات الجوار والتوزع الاقليمي للجماعات العرقية والقبلية المتمايزة بين المهاجرين في منطقة المشروع — كان يرجع إلى عدم تفهمهم لنوع التساند والتشابك والتداخل القائم بين النظم الاجتماعية. فهم لم يدركوا ان التغيرات التي طرأت على تنظيم النشاط الاقتصادي لا بد وان تكون قد خلقت لدى الاهالي حاجات جديدة تستدعي ادخال تعديلات مماثلة على تلك المنظمات التقليدية التي استقرت في مرحلة ما قبل التغير. كما ان الادارة الجديدة لم تمنح هؤلاء المستوطنين او المهاجرين الجدد الفرصة لتكييف

نظمهم التقليدية مع الاوضاع الجديدة في المجتمع الحديث (١٦) .

ويمكن ان نجد لهذه المشكلات امثلة من مجتمعات اخرى.فقد كان مشروع الزاندي في جنوب السودان يهدف في الاصل إلى التنمية الزراعية في احدى المناطق النائية في السودان الجنوبي. ونظراً لتشابك النظم الاجتماعية وتداخلها فقد احتاج الامر إلى اعادة تنظيم طريقة السكنى في المنطقة بشكل يكفل او كان يظن انه يكفل تحقيق الهدف الاقتصادي على خير وجه.وذلك لان زراعة القطن وما تتطلبه من اشراف متواصل وعمل منتظم لم تكن تتلاءم تماماً مع نظام السكنى التقليدي واساليب الزراعة المتنقلة . وطبقاً للخطة العامة التي كانت قد حرصت على استمرار العزلة التي تفصل بين الجنوب والشمال في السودان، وبين الوحدات الاقليمية والقبلية في داخل الجنوب ـ قامت خطة المشروع على تفتيت السكان وتوزيعهم في وحدات سكنية متباعدة.وبذلك كان مشروع الاسكان في الزاندي مشروعاً مبنياً على اساس تفتيت المجتمع بدلا من محاولة التقريب بين الاهالي وتقوية الروابط التي تربط بعضهم بالبعض. وهو قد استتبع لذلك قيام كثير من العقبات وظهور المشكلات ووجه بكثير من عدم الرضا ومن مقاومة الاهالي نظراً للتغيرات الصارخة التي ادخلها على تنظيمهم الاجتماعي التقليدي (٧١) .

ونجد بوجه عام ان المهاجرين من المناطق الريفية او البدوية يأتون من اصول ومن بيئات ثقافية متجانسة نسبياً . وفي المدينة يصطدم الوافد بذلك الاتساع واللاتجانس المحير وغير المفهوم من وجهة نظره . وفي الغالب يعيش الريفي المهاجر لبعض الوقت مع امثاله من الريفيين او المهاجرين من اقاربه الذين سبقوه إلى الهجرة ثم يحاول ان يتواءم تدريجياً مع الحياة في المدينة . وهو يواجه منذ وصوله اليها بحاجته إلى التكيف والاساليب الجديدة وغير المألوفة في تقسيم العمل وتوزيعه وفي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية الاخرى،وبخاصة فيما يتعلق بالاقتصاد النقدي وساعات العمل المنتظمة وتقلص العلاقات والالتزامات القرابية وما يرتبط بها في الوطن الاصلي من مظاهر التضامن وسيطرة العلاقات

الرسمية وعلاقات المصلحة بين زملاء العمل والجيران.وهذا كله إلى جانب تلك الاشكال الجديدة لوسائل الترفيه والتسلية ووسائل الاتصال وشكل المسكن والمرافق الصحية ووسائل الانتقال وغيرها .

ويضاف إلى هذا كله ان هؤلاء الوافدين من الريف كثيراً ما يجدون أن مناطق اقامتهم وسكناهم الاولى في المدينة هي الاحياء المتهدمة والمتخلفة فيها. وهي بقول آخر تلك الاحياء التي تظهر فيها جوانب التخلف في البيئة الحضرية . ويترتب على ذلك ان المهاجرين الريفيين يواجهون إلى جانب مشكلات التكيف مشكلات اخرى صحية وغذائية فضلا عن مشكلات الفقر المدقع وقسوة الظروف المعيشية . وفي مثل هذه البيئة وتحت وطأة تلك الظروف كثيراً ما يسود بين هؤلاء الوافـــدين من الريف مشكلات الجريمة والبغاء والامراض العقلية وادمان الخمور والمخدرات وغيرها . [١٨] .

كذلك تنعكس الصعوبات التي يعيشها المهاجرون في مدى الاستقرار الاسري فيما بينهم، فغالبا ما تكون هناك علاقات مصاهرة بين المهاجرين من الاصول العرقية المختلفة وبين السكان الاصليين في المجتمع.وقد تدفع إلى هذا دوافع اقتصادية حيث نجد ان الرجال من فئة عرقية معينة يرتفع في تقاليدها تلك المهور او قد تدفع اليه رغبة احد الزوجين في اختيار شريك ينتمي إلى نمط ثقافي اكثر تقدماً كأن يقبل المهاجرون من الريف على الزواج بالفتيات الحضريات لما يتمتعن به من دراية بالسلوك الحضري المتمدين وما يتمتعن به من تفوق على قريباتهم الريفيات في هذا المجال .

وهناك امثلة من مجتمعات متنوعة تبرز تلك المشاكل الاسرية او ظاهرة عدم الاستقرار الاسري في المجتمعات الحضرية الجاذبة للمهاجرين.فنجد مثلا في دراسة للجيل الثاني من المهاجرين في غانا وساحل العاج ان زواج الشبان من المجتمعات الابوية النسب Patrilineal والاقامة Patrilocal من فتيات ينتمين إلى مجتمعات اموية الانحدار القرابي Matrilineal يخلق مشكلات

للابناء الذين يأتون من هذه الزيجات حيث يفرض عليهن الالتزام بنسقين متناقضين من التقاليد والقيم [١٩] .

ونجد كذلك ان وضع الزوجة من اهالي وادي النيل في المجتمع القبلي بالصحراء الغربية المصرية والزوجة اللبنانية او الفلسطينية في المجتمع الكويتي هو وضع تحيط به كثير من الصعوبات، لان مثل هذه الزوجة تواجه في عائلات الزوج صعوبات تبدأ اولا من محاولات التكيف مع الانماط اللغوية في الاتصال الاجتماعي باعضاء تلك العائلة . كما انها تدخل إلى المجتمع الذي لا يزال يعطي قيمة كبيرة للزواج الاندوجامي (الاضوائي) في حدود الوحدة العرقية والقبلية والعائلية . وقد تكون هذه الزوجة الغريبة قد لعبت دون ان تدري دور المنافس لاحدى قريبات الزوج وتتعرض بالتالي لردود فعل في العائلة قد تأخذ شكل التحاشي وقد تصل إلى حد التحرش، بغية افساد تلك العلاقة الزوجية التي لم تقم في العادة على اساس من رغبة الوالدين او كبار السن في تلك العائلة [٢٠] .

ومن ناحية اخرى نجد ان الشبان الذين تنتهي مدة اقامتهم في المهجر ليعودوا إلى الوطن الاصلي تواجههم مشكلات عديدة فيما يتعلق باعادة تكيفهم مع الاوضاع والظروف الاجتماعية هناك. ففي البداية لم تكن هجرتهم الناشئة عن عجز الموارد الاقتصادية لتؤدي إلى اية تغيرات في الانساق التقليدية للمراكز والمراتب الاجتماعية التي يحتلونها في ذلك الوطن ، حيث يرى الكثير من هؤلاء المهاجرين ان مراكزهم ومراتبهم الاجتماعية التي يجب ان يحرصوا على التمسك بها والتنافس في اعتلائها تقوم في النسق التقليدي للمجتمع المحلي او الوطن الاصلي الذي هاجروا منه وليس في الوطن الجديد الذي هاجروا اليه، وبخاصة اذا كانت الظروف الاقتصادية والتشريعية في هذا الوطن الجديد لا تقدم الكثير من التسهيلات لهؤلاء المهاجرين ليشعروا بامكان الاستقرار والتوطن فيه .

ولكن يحدث ان يعود هؤلاء المهاجرين إلى ذلك الوطن فيعجز النسق التقليدي عن ان يحقق لهم الاشباع الكامل لحاجاتهم المتزايدة في الحصول على

المراكز والمراتب الاجتماعية المناسبة . وهنا يضطر هؤلاء المهاجرون إلى محاولة اشباع تلك الحاجات من خلال التنظيمات الحديثة التي يكونون قد تأثروا بها في حياتهم في المهجر، حيث تتمثل تلك التنظيمات الحديثة في السلطة المتزايدة في الدولة وفيما تنشيء من منظمات اجتماعية لاشباع حاجات الافراد بطرق اكثر كفاية وتقدماً . وهذا يعني انه غالباً ما تقوم مناهضة اعضاء المجتمع لما هو قائم او الثورة عليه اذا فشل في تحقيق الاشباع الكامل للحاجات الاجتماعية التي زادت في مداها لدى المهاجرين بالنسبة للسكان المستقرين. وقد تكون تلك المناهضة بأهداف محددة لتغيير الاوضاع الاجتماعية إلى صورة اكثر كفاية وقد لا تكون بمثل هذا التنظيم متمثلة في اعلان عدم الرضا العام .

ونجد مثلا ان الشبان الذين ينتقلون من المناطق التقليدية المختلفة إلى المناطق الحضرية الصناعية والذين يكونون قد عجزوا عن تدعيم مراكزهم الاقتصادية وما يرتبط بها من منزلة اجتماعية في المجتمعات المحلية التي ينتمون اليها وبخاصة من خلال تلك الانساق التقليدية التي يقوم النشاط الاقتصادي فيها على الرعي والزراعة بما يحتاجان اليه من جهد لا يتناسب مع قيمة الانتاج – نجد هؤلاء الشبان وقد نجحوا في الحصول على اجور نقدية في المجتمع الذي ينتقلون اليه يحاولون توظيف مدخراتهم في ذلك الوطن الاصلي..وبخاصة في مجال الاستثمار التقليدي في شراء الاراضي او رؤس الاعنام . وتدفعهم إلى هذا اسباب تتمثل في ان عامل التشغيل او السائق مثلا في المدينة الصناعية لا يتيح له اجره ولا تتيح له وظيفته ان يحتل مرتبة اجتماعية ممتازة بينما نجد ان ما يحققه هذا الاجر من مدخرات ييسر لهذا العامل العودة إلى الوطن وهو على ثروة نسبية تحقق له منزلة اجتماعية ممتازة بين اقرانه الذين لم تتح لهم فرصة الهجرة .

ونجد من ناحية اخرى ان توالي ظهور الاجيال في تلك المجتمعات التقليدية والحدود المفروضة على انتقال المراكز الاجتماعية الموروثة – مثلا فيما يتعلق بالزعامة القبلية – تضيق الفرصةامام تلك الاجيال الجديدة من المهاجرين في

الحصول على تلك المراكز ، في نفس الوقت الذي يكونون فيه قد اطلعوا في المهجر على تنظيمات اكثر كفاية في اشباع حاجاتهم الاجتماعية المتنوعة. وهنا نجد هؤلاء الشبان يكونون اسرع في تمثل المستحدثات الجديدة في مجال الادارة والحكم او التنظيمات الاقتصادية بغرض محاولة الاستئثار بما تتيحه هذه المنظمات الجديدة من فرص لاحتلال مراكز ممتازة في النسق الاجتماعي. ويساعدهم في هذا جهل كبار السن بالخبرات والمهارات التي تُتطلب فيمن يتم اختيارهم لشغل هذه المراكز .

وفضلا عن هذا كله فان هؤلاء الشبان العائدين بتلك المستحدثات التي اقتنعوا بكفايتها وفائدتها اثناء اقامتهم في المناطق الحضرية ـ يجدون صعوبات متعددة من بقية اعضاء تلك المجتمعات التقليدية. ذلك لأنهم يختلفون في مدى قدرتهم على التوافق مع تلك التغيرات المستحدثة التي يحاول الشباب العائدون احداثها في مجتمعهم التقليدي تبعاً لمدى ما تحققه هذه التغيرات او المستحدثات من مزايا اجتماعية عجزت المنظمات التقليدية عن تحقيقها لهم . ونجد ان الاشخاص الذين يرون ان تلك المستحدثات سوف تخلخل من مراكزهم التقليدية يقاومونها على الرغم من جواز اقتناعهم بمدى فاعليتها في تحقيق قدر اكبر من الاشباع لحاجات المجتمع المتزايدة والمتغيرة (٢١) .

كذلك من اهم المشكلات التي يعنى بها الباحثون الانثروبولوجيون الان في المجتمعات التقليدية تلك المشكلات التي ترتبط بظهور مزيد من التعدد والتنوع في الفئات التي تنقسم اليها مكوناتها السكانية . وهذه المشكلة ترتبط اشد الارتباط بظاهرة الهجرة التي تنشط في تلك المجتمعات التي تظهر فيها فرص العمل في المشروعات الصناعية التي تحتاج الى كفايات او مهارات لا تتوفر في المجتمع الاصلي . ولا تتمثل هذه المشكلة فقط في ظهور مزيد من التنوع في الفئات العرقية او الدينية او ابناء الجنسيات التي تنتمي الى بيئات ثقافية مختلفة بل تنعكس في الدرجة الاولى ايضا في تنوع الفئات المهنية وظهور كثير من

المشكلات العمالية التي لم تعرفها تلك المجتمعات التقليدية في مراحل ما قبل التغير الذي يرتبط بظهور الصناعة والتحضر. وتعرف هذه المشكلات بمشكلات المجتمع التعددي .

ولا يعني المجتمع التعددي على الاطلاق مجرد وجود جماعات منعزلة تعيش داخل الحدود الاقليمية في دولة معينة، وذلك لان وضع السلحفاة والعصفور في قفص واحد لا يعني ان يكون الاثنان من فصيلة واحدة. وثانيا: لانه لا بد ان يحدث بين تلك الجماعات المنعزلة والمتمايزة نوع من الاحتكاك والتكامل حتى يستمر تعايشها في النسق الاجتماعي الكلي الذي يتضمنها جميعا . وفي هذا الموضوع نجد دراسة هامة لجيلين في مجتمع جواتيمالا الذي يتوزع سكانه الى فئتين متمايزتين: احداهما هي فئة الهنود والاخرى هي فئة الاسبان . وتعيش في هذا المجتمع الجماعات الهندية التي تتكلم لغات متعددة وتقوم بينها اعراف متنوعة لا تشارك فيها الجماعات الاخرى التي تعيش بالقرب منها في نفس المجتمع الجواتيمالي .

ولكن تعدد وتنوع الفئات التي تكون سكان المجتمع الجواتيمالي لا يعني انغلاق كل جماعة عن الاخرى تماما ، فهناك التبادل وهناك التفاعل الذي يقوم بينها حين تستفيد جميعا في برامج معينة للخدمات او نظم عامة في الدولة او تستخدم لغة رسمية او عملة وطنية واحدة ، او يشاركون جميعا في التمتع ببعض الحقوق او القيام ببعض الالتزامات القومية . ويرى جيلين ان التكامل في تلك المجتمعات التعددية يقوم على مبدأين اساسيين :

المبدأ الاول يتمثل في ضرورة توفر حد ادنى من الثبات الداخلي بين جوانب النسق الاجتماعي والثقافي حتى يستمر هذا النسق في الوجود. **والمبدأ الثاني** ويتمثل في ضرورة حد ادنى ايضا من التوافق بين هذه الجوانب او المكونات حتى يمكن لهذا النسق أن يحقق الاهداف العامة التي يقوم عليها [٢٢] .

وهناك دراسات انثروبولوجية متخصصة في قياس مدى التعدد والوحدة في

الانساق المجتمعية.وعلى سبيل المثال هناك دراسة تضمنت مسحا لمائة واربع عشرة دولة من الدول المستقلة في العالم بغية ترتيب تلك الوحدات السياسية بناء على مدى التعدد في ابنيتها السياسية والاجتماعية . وقد اعتُمد في تلك الدراسة على سبعة وخمسين عاملا لقياس مدى التعدد، القليل منها من العوامل الاجتماعية الاقتصادية والسكانية وغالبيتها عوامل سياسية . وقد اسفرت تلك الدراسة عن ترتيب تلك الوحدات في مراتب تتراوح بين درجة الصفر والثمانية.. حيث يمثل الصفر اقل درجة من درجات التعدد وتمثل الدرجة الاخيرة اعلى درجة فيه .

وقد عرض هوج Haug, M. R. لنوع الارتباط الذي يقوم مثلا بين عوامل المساحة والكثافة السكانية والمستوى التعليمي ونصيب الفرد من الدخل القومي ونوع النشاط الاقتصادي السائد في كل من تلك الوحدات السياسية ودرجة التعدد القائم في تلك الوحدات . وخلص من هذا كله الى ان تلك المجتمعات التي تتمتع بأعلى درجة من التعدد هي في الغالب عبارة عن دول صغيرة تقوم على مساحات شاسعة ويقوم نشاطها الاقتصادي الرئيسي على الزراعة كما تفتقر حكوماتها الى الثبات والاستقرار وتتميز بانخفاض المستويات التعليمية ووجود كثير من الصراع والتنافس الذي يقوم بين فئات متمايزة في تلك الدول بغية الوصول الى مراكز السيطرة السياسية او الاقتصادية.وهذه الخصائص كلها تبرز بوجه خاص في تلك المجتمعات التقليدية المتغيرة (٢٣) .

ونحن حين تبرز لنا مظاهر التعدد والتنوع في الفئات السكانية العرقية والدينية والمهنية التي ينتمي اليها السكان في المجتمعات التقليدية المتغيرة والمجتمعات المستحدثة بوجه خاص — لا نفترض التجانس الكامل في تلك المجتمعات التقليدية التي لم تأخذ بعد بأساليب التصنيع او التغير الحضاري، وبخاصة فيما يتعلق بمشكلة التمايز العرقي في تلك المجتمعات . ونجد مثلا هذا التمايز في المجتمع الكويتي التقليدي في مرحلة ما قبل التغير الذي ارتبط بظهور النفط وما استتبعه من ظهور نشاطات اقتصادية وتغيرات ديموجرافية هائلة—يتمثل في توزع السكان

في ذلك المجتمع في فئات معينة . فقد كانت هناك الوحدة القبلية التي يمثل اعضاؤها مراكز السيادة وتقبض على السلطة السياسية في المجتمع ،وهي تلك البدنة المعينة من العتوب والتي تعرف بآل صباح. كما كانت هناك ايضا الوحدات القبلية «الاصيلة» او العشائر الكويتية المنسوبة التي تربطها علاقات الانتساب الى المجموعات القبلية في الجزيرة العربية ، مثل : الوحدات القبلية التي يطلق على اعضائها لقب الخالدي والزغبي والشمري والحربي والظيفري الذين ينتسبون الى بني قحطان، او التي يطلق على اعضائها لقب العجمي او المري الذين ينتسبون الى بني هاشم او العتوب الذين ينتسبون الى عتيبة .

كما كانت هناك ايضا العشائر الكويتية غير المنسوبة مثل العوازم والرشايدة وعريبدار..وهي كلها جماعات تفتقر الى صلة الانتساب الواضحة بتلك المجموعات القبلية الكبرى في الجزيرة العربية او تتضارب الروايات في اصولها حيث تتعدد الآراء في « الصلبة » مثلا فيقال انهم يكونون عشيرة بدوية تسمى الصليب ويقال ان اصلهم بدو ، وقد قضت عليهم الحروب في الازمنة البعيدة فانقرضوا او بقوا متفرقين ، وهؤلاء المقيمون في الكويت هم من بقاياهم ، كما يقال انهم عريقون في النسب ولكنهم نسوا اصلهم او اخفوه لامر سياسي او حربي وكتموه حتى عن اولادهم فبقي مجهولا ،وهو ما يتناقض مع المبدأ القبلي الذي يقول بأن الناس مأمونون على انسابهم (٢٤) .

وقد انعكس هذا التمايز العرقي في المجتمع الكويتي التقليدي في نسق تقسيم العمل. فقد كانت اعمال الرياسة والحكم من اعمال آل صباح واشتغلت الوحدات القبلية الاصيلة بتربية الابل وعاشت حياة البداوة، بينما زاوجت العوازم والرشايدة بين تربية الحيوان (الرعي) والزراعة ومارس المتحضرون منهم الصيد والغوص، وارتبط الصلب بالاشتغال بالاعمال الحرفية في صناعة الاواني والاسلحة والمصنوعات الحديدية الاخرى . وعلى الرغم من افتقار المجتمع الكويتي التقليدي الى ذلك التناظر الذي يقوم في المجتمعات القبلية البدوية بين التوزع القرابي القبلي

من ناحية والتوزع الاقليمي من الناحية الاخرى –وبخاصة في المجتمعات التي تعرف بالمجتمعات الانقسامية– فقد كان هناك ميل الى تمركز وحدات قبلية معينة في مناطق محددة من بادية الكويت. ولكن هذا التمركز لم يرتبط بأية حقوق اقتصادية وبخاصة فيما يتعلق بحقوق الاستغلال لمصادر الماء والعشب والاراضي الصالحة للزراعة المتنقلة، فقد كان العرف القبلي يربط بين حقوق الاستغلال وحقوق وضع اليد التي تقوم على اسس فردية لا تتسم بخصائص الدوام او الاستمرار كما هو الوضع في نظم الحيازة او وضع اليد في المجتمعات القبلية الاخرى [٢٥] .

ولكننا نجد ان هذا التمايز العرقي في المجتمع الكويتي الحديث يقوم على اسس جديدة تختلف عن تلك الاسس التي كان يقوم عليها في مرحلة ما قبل التغير مع استمرار بعض تلك الاسس التقليدية في جوانب معينة من الحيـاة الاجتماعية مثلا. فقد اصبحت الجنسية الكويتية تعطي للذين يتمتعون بها بعض الامتيازات الاقتصادية والسياسية وبخاصة فيما يتعلق بأفضليتهم في التعيين بالوظائف او تمتعهم بحقوق « الكفالة » وحقوق الملكية .. وعلى وجه الخصوص ملكية الارض والمشروعات الاقتصادية الكبرى وعضوية الجمعيات والهيئات الاجتماعية كالنقابات المهنية والعمالية . كما انهم يتمتعون بشروط افضل في برامج التعليم ونظام الاجور والمكافآت، فضلا عن حقوق المشاركة في النشاط السياسي وتولي الوظائف الاشرافية والكبرى في الدولة .

وهذه الحقوق تتعدى كل حدود التمايز العرقي التي تفصل بين الفئـات القبلية والقرابية والثقافية المتمايزة في المجتمع الكويتي التقليدي . وهي تعطي لهذه الفئات المتنوعة نوعا من الوحدة والتماسك ازاء الغالبية الوافدة من المهاجرين الذين يتمتعون بدرجة عالية من الكفاية العلمية والمهنية والذين يتفوقون بخبراتهم على الكويتيين في مجالات اقتصادية وسياسية متنوعة . ولكن هذا كله لا يمنع من استمرار تلك الاسس العرقية التقليدية للتمايز الاجتماعي في جوانب متنوعة كما سبقت الاشارة، وبخاصة فيما يتعلق بعلاقات المصاهرة . كما انه قد صاحب

ذلك ايضا انهيار بعض تلك الاسس العرقية فيما يتعلق بتوزيع او تقسيم العمل مثلا لاختلاف الشروط التي يجب توافرها فيمن يتولون المراكز الجديدة في المنظمات والنشاطات الاقتصادية في مرحلة ما بعد التغير .

ومع ظهور التنوع والتعدد في المكونات السكانية في تلك المجتمعات التقليدية المتغيرة تنشط عمليات التمثل Assimilation . وهي تعتبر من العمليات الاجتماعية الهامة التي تحدث في المجتمعات التقليدية والمستحدثة لما تؤدي اليه من تحقيق نوع من التجانس والتوافق بين الزمر والفئات الاجتماعية المتمايزة . وتتضح اهمية هذه العملية بصفة خاصة عندما تفرض الظروف الايكولوجية المتغيرة اعادة التوزيع الديموجرافي والاقليمي والمهني في المجتمع . ومصطلح التمثل في الدراسات السوسيولوجية والانثروبولوجية مستعار من علم وظائف الاعضاء، وتعبر هذه الكلمة عن عملية تحول المواد الغذائية الى عناصر حية وبخاصة فيما يتعلق بقدرة الكائن الحي على قبول المعطيات المتغايرة وتحويلها في داخله ليكون منها شيئا جديدا او عناصر جديدة يقوم بينها نوع من التوافق والتجانس . ومع ان الامر يختلف في حالة المجتمع عنه في حالة الكائن الحي ، فالتجانس في المجتمع امر على درجة عالية من النسبية والمرونة. بل ان هناك من يقول بأن الصراع هو العملية والخاصية الرئيسية للبناء الاجتماعي في المجتمعات القبلية والافريقية مثلا، ويعتبر مبدأ الثأر في هذه الحالة من الامثلة التقليدية في ابراز هذه الفكرة .

ومع هذا كله فان لمصطلح التمثل اهمية كبيرة في الدراسة الانثروبولوجية في المجتمعات الحضرية ومجتمعات التغاير السكاني بوجه خاص . ففي هذه المجتمعات يكون من الضروري ان يقوم بين الفئات المتمايزة من السكان نوع من الاخذ والعطاء خلال عمليات الاتصال والتفاعل في الحياة اليومية . وخلال هذه العمليات يحدث ان تجد بعض الجماعات لدى البعض الاخر طرقا او وسائل افضل في العمل او تحقق مزيدا من الاشباع — فتقبلها كما هي، او تعدل منها لتتوافق مع طرقها ووسائلها التقليدية المستقرة . وتنعكس الاهمية التي تحتلها هذه العملية

بصفة خاصة فيما يتعلق بتحديد العلاقات التي تقوم بين السكان الاصليين في المجتمع الحضري والفئات الوافدة بانتماءاتها العرقية والمهنية والتعليمية المتمايزة .

ويقاس مدى التمثل او مدى الانعزال او الاندماج بين الفئات السكانية في المجتمع الحضري بصفة عامة والمجتمعات الجاذبة للمهاجرين بصفة خاصة مثلا بمدى الانعزال او المشاركة في الاقامة في المناطق السكنية المتمايزة . فنجد مثلا ان هناك نوعا من الميل لدى المهاجرين الجدد الى التمركز في مناطق سكنية متمايزة او في بيوت متجاورة في الاحياء الجاذبة للمهاجرين . ويرجع ذلك لاسباب متعددة : منها انخفاض اجور المساكن في تلك المناطق او الرغبة في الاستفادة من المساعدات الاجتماعية والاقتصادية التي تقدم لهم ممن سبقوهم في الانتقال الى هذا المجتمع . ويحدث ان نجد في مجتمعات الشرق الاوسط ، وبخاصة في مناطق التصنيع بمصر ، ان ابناء القرى المتمايزة او المحافظات يتجاورون في احياء معينة تستقطب الوافدين الجدد منهم . ويعتبر مدى تمركز تلك الجماعات السكانية من الاصول العرقية او من الجنسيات المختلفة في مناطق سكنية معينة ومدى ذوبان او تشتت هذه الجماعات في مناطق السكنى المختلفة في المجتمعات الجاذبة للمهاجرين – من العوامل المحددة في قياس درجة التعدد ومدى التجانس والتمثل ، الى جانب المعايير الاخرى التي تقوم على اساس التعليم او التوزع المهني او التجانس اللغوي وغيرها (٢٦) .

(١) Bierstedt, R.; The Social Order; Mc Graw—Hill, 1963; pp. 33—35.

(٢) Ibid.; pp. 44—48.

(٣) محيى الدين صابر – « مقدمة في علم الاجتماع البدوي » – مكي الجميل : البداوة والبدو في البلاد العربية – سرس الليان ، ١٩٦٢ . ص ٢٤ .

(٤) مكي الجميل – البداوة والبدو في البلاد العربية – نفس المرجع الذي سبقت الاشارة إليه – ص ص ٦٢ – ٦٣ .

(٥) Redfield, R.; The Little Community; Chicago U. P., Fourth impression, 1965; pp. 50—51.

(٦) Hauser, P. M.; " The Social, Economic and Technological Problems of Rapid Urbanization "; Moore, H. W.; (ed); **Industralization and Society; Unesco,** Mouton.

الترجمة العربية – ميرفت مصطفى سيف الدين ، عالم الفكر – المجلد الثاني – العدد الثالث أكتوبر – ديسمبر ١٩٧١ – الكويت – ص ٦٩٧ .

(٧) أحمد أبو زيد – « التصنيع والتغير الاجتماعي في إفريقيا » مجموعة محاضرات جامعة الاسكندرية لعام ١٩٦٦ – مطبعة جامعة الاسكندرية ١٩٦٦ – ص ١٢ .

(٨) Bierstedt, R.; **The Social Order**; op. cit.; pp. 141—142.

(٩) Bates, M.; **The Prevalence of People**; Charles Scribneris Sons, N.Y., 1955.

الترجمة العربية لجلال زريق ومراجعة عبد الملك الناشف بعنوان : الانفجار السكاني – المكتبة العصرية بصيدا بيروت ١٩٦٦ ، ص ٢٨٤ .

(١٠) Eisenstadt, S. N.; **Modernization Protest and Change;** Prentice Hall, 1966; pp. 3—5.

(١١) Baydarfar, A.A.; Modernization Process and Demographic Changes; **The Sociological Review;** Vol. 15 No. 2, New Series, July, 1967; p. 143.

(١٢) Hauser, P. M.; The Social, Economic and Technological Problems of Rapid Urbanization; op. cit.; p. 695.

(١٣) Ibid.ç P. 701.

(١٤) عبد المحسن صالح ، المدينة الحديثة ومشكلات التلوث ، عالم الفكر ، – المجلد الثاني – العدد الثالث – اكتوبر / ديسمبر ١٩٧١ – الكويت ، ص ٧٦٢

(١٥) وليم باسكوم ، وملفيل هيرسكوفستز ، الثقافة الافريقية ، ترجمة عبد الملك الناشف – بيروت.

(١٦) نفس المصدر السابق ، ص ٤٩٦ .

(١٧) أحمد أبو زيد ، « التنمية الاقتصادية والتغير الاجتماعي في افريقيا – مثال من السودان – مشروع الزاندي – المجلة الاجتماعية القومية – المجلد الاول – العدد الثالث المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية – القاهرة سبتمبر ١٩٦٤ ، ص ٤٨ .

(١٨) Hauser, P. M.; « The Social, Economic and Technological Problems of Rapid Urbanization "; op. cit.; P. 702.

(١٩) Rouch, J.; " Second Generation Migration in Ghana and Coast "; Southall, A.; (ed); **Social Change in Modern Africa;** I.A.I, Oxford, 1961; pp. 300-304.

(٢٠) أنظر ايضاً الملحق رقم (١) في كتابنا : « الهجرة والتغير البنائي في المجتمع الكويتي » دراسة في الأنثروبولوجيا الاجتماعية – وكالة المطبوعات – الكويت – الطبعة الأولى – ١٩٧٢ .

(٢١) Kingsley, G. G.; " Pristige, Status and Power in a Modern Korekore Chiefdom, Rhodesia; **Africa.** J.R.A. I. Vol. xxxviii, No. 3, July 1967; pp. 307-326.

(٢٢) Gillin, J. P.; " More Complex Cultures for Anthropologists "; **American Anthropologist,** Vol. 69 No. 3—3, Jun.—Aut. 1967; pp. 301—305.

(٢٣) Haug, M. R.; " Social and Cultural Pluralism as Concept in Social System Analysis " **A.J.S.;** Vol. 73 No. 1967; p. 304.

(٢٤) حسن خلف الشيخ فزعل ، تاريخ الكويت السياسي – الجزء الاول ، مطابع دار الكتب – بيروت ١٩٦٢ ، ص ص ٣٥ – ٣٦ .

(٢٥) يجيب الدكتور أحمد أبو زيد على سؤال يتعلق بنوع العلاقة التي تقوم مثلا بين جماعة من الصيادين واقليم معين من الارض وعما اذا كانت هذه العلاقة تعبر عن الملكيـة بمعنى الكلمة ، ومدى أحقية الجماعة في التصرف في هذه الارض التي تعيش عليها وتستغل مواردها الطبيعية لنفسها دون غيرها من الجماعات، فيرى أن هذه العلاقة أقرب في طبيعتها إلى علاقة الانتفاع فقط.فالجماعة لا تملك في الحقيقة الا ما يقوم على الارض ذاتها من حيوان أو نبات حيث يحق لها أن تتنزل أو تتبادل مع غيرها من الجماعات عن طريق المقايضة . وهو ما لا يصدق على الارض وبقول آخر فان الملكية في هذه الحالة تصبح قاصرة على المنقولات وليست على الارض الثابتة ، وذلك على الرغم من كل تلك الحقوق المتوارثة التي يتمتع بهـا أعضاء تلك الجماعة بالنسبة لذلك الاقليم وعلى الرغم من أن تلك الحقوق تكون قاصرة على أعضاء تلك الجماعة دون غيرهم وهو الشرط المهم الذي يضعه علماء الاجتماع والانثروبولوجيا كأساس لتحديد الملكية وعلاقة الملاك بالملك . (أحمد أبو زيد ، البناء الاجتماعي – مدخل لدراسة المجتمع – الجزء الثاني – الانساق ، نفس المصدر الذي سبقت الاشارة اليه ، ص ص ١٠٥ – ١٥١) .

(٢٦) Lieberson, S.; **Ethnic Patterns in American Cities; The free Press, N.Y.,** 1963; pp. 26—27.

* * *

- ٤ -

العلية في التحليل السوسيوأنثروبولوجي

من المستحيل أن نجد نظاما اجتماعيا قد ظل على حال واحدة في مجتمع ما في مختلف مراحل حياته . وتصدق هذه الحقيقة على شئون السياسة والاقتصاد والاسرة والقضاء وسائر أنواع الظواهر الاجتماعية حتّى ما يتعلق منها بشئون الاخلاق ومقاييس الخير والشر والفضيلة والرذيلة.فكثيرا ما يختلف الحكم من الوجهة الخلقية على الشيء الواحد في الامة الواحدة باختلاف عصورها . وهذا الحكم هو ما فطن اليه ابن خلدون وجعله من أسس بحوثه في علم الاجتماع حيث يقول : إن احوال العالم والامم وعوائدهم ونحلهم لا تدوم على وتيرة واحدة ومنهاج مستقر انما هو اختلاف على الايام والازمنة وانتقال من حال الى حال وكما يكون ذلك في الاشخاص والاوقات والامصار فكذلك يقع في الآفـــاق والاقطار والازمنة والدول (١) .

وقد اختلفت اتجاهات تفسير التغير التنظيمي والتحول في القيم والمعايير التي تحكم العلاقات والنظم الاجتماعية في المجتمعات.ومن أبرز اتجاهات التفسير الانثروبولوجي لمشكلة التغير تلك الاتجاهات التي تعرف بالاتجاهات التقدمية

التطورية . وكلمة التقدم كما يدل استعمالها الشائع تتضمن فكرة التحسن . وقد عرف هيوم التقدم بأنه التحسن الذي يطرأ على المجتمع الانساني في انتقاله من حالة الفطرية الاولى الى حالة أعظم كمالا . أما كلمة التطور فهي في ذاتها لا تعني بالضرورة حين تطبق على المجتمع أن الانسان يسير نحو هدف مقصود. فالتطور مبدأ طبيعي علمي لا يتعارض مع التفاؤل ولا مع التشاؤم ، وهو تبعا للتقديرات المختلفة قد يبدو كما لو كان محنة قاسية أو ضمانا لتحسن مطرد . والواقع ان التفسيرات المختلفة في الوقت الحالي تنزع الى كلا الجانبين (٢) .

ويسيطر الاتجاه الوظيفي الآن على الدراسات الانثروبولوجية والثقافية التي تعنى بمشكلة التغير . وبذور هذا الاتجاه قديمة في التفكير السوسيولوجي والانثروبولوجي ، حيث يذهب كونت مثلا الى القول بأن الوقائع الاجتماعيـــة المختلفة التي يقسمها هو وسان سيمون من قبله الى مجموعات سياسية واقتصادية ودينية وخلقية وغير ذلك — تقوم فيما بينها علاقات وظيفية معينة. وأن أي تغير يطرأ على احدى هذه المجموعات يسبب تغيرا مماثلا في المجموعات الاخرى. ومن هنا فان هدف علم الاجتماع هو البرهنة على قيام علاقات التناظر والتساند أو الاعتماد المتبادل بين أحد هذه الانواع من الوقائع من ناحية والانواع الاخرى في نفس المجتمع من الناحية الاخرى . ويمكن تحقيق ذلك باستخدام طريقة التلازم في التغير المعروفة في المنطق ، اذ أنها الطريقة الوحيدة التي يمكن اتباعها في دراسة الظاهرات الاجتماعية التي تبلغ حدا من التعقيد لا يمكن معه فصل أو تمييز المتغيرات البسيطة احداها عن الاخرى (٣) .

ومع اختلاف اتجاهات التحليل الوظيفي في التفكير السوسيولوجـــي والانثروبولوجي المعاصرة فان هناك اتفاقا على ان النظم الاجتماعية لا تصدر في صورتها الاخيرة المتكاملة عن رأس زيوس (٤) . وبقول آخر ان هناك اتفاقا على ان النظم الاجتماعية لا تنبع فقط من الدين ، وبالمثل فهي لا تنبع فقط من الحاجات الاقتصادية او الظروف الديموجرافية او أية جوانب اجتماعية وحيدة ،

وهي لا تنبع ايضا من فكر شخص واحد يمليها على المجتمع.. وانما هي توجد في المجتمع في شكل بسيط ثم لا تلبث ان تتطور شيئا فشيئا وتنمو بحيث تتلاءم مع حاجات ذلك المجتمع . وهذه النظرة تهدف الى القول بأن النظم عبارة عن عملية اجتماعية تتمشى مع حاجات المجتمع ، وليست شيئا مفروضا على المجتمع من قوة خارجية.وهذا هو أيضا رأي دوركايم الذي يقول بأن المجتمع هو الذي يخلق النظم الاجتماعية (٥) .

ويميز ريموند فيرث Raymond Firth في كتابه عن « الانماط البشرية Human Types »بين أربعة مبادىء أساسية تؤدي الى ظهور النظم الاجتماعية وهي: الجنس والسن والموطن والقرابة . وهذه المبادىء الاربعة مبادىء أساسية في كل المجتمعات البشرية تقوم عليها الجماعات والنظم في الابنية الاجتماعية. ولكن هذا لا ينفي أن تختلف الادوار التي تلعبها تلك المبادىء من مجتمع لآخر . فالمجتمع الصناعي Industrial Society الحديث مثلا لا يظهر فيه التفاضل الاجتماعي والاقتصادي على أساس اختلاف الجنس بنفس الدرجة من القوة التي نجدها في المجتمعات التقليدية Traditional Societies . وكذلك النظام القرابي الذي تعتبر نواته الاساسية(وهي الاسرة) ظاهرة عامة في كل المجتمعات الانسانية البدائية التقليدية والصناعية الحديثة ــ نجد أنه يختلف من كل نمط من هذه الانماط عن الآخر.فحيث توجد المجتمعات التقليدية التي تقوم مناشطها السياسية والدينية أيضا على أساس من القرابة نجد المجتمعات الصناعية الحديثة،والتي لا تكاد العلاقات القرابية خارج محيط الاسرة بالمعنى الضيق للكلمة يكون لها أثر واضح في الحياة الاقتصادية أو السياسية (٦) .

ويعتمد الاتجاه الوظيفي في التحليل الانثروبولوجي على ابراز التكامل والتفاعل القائم بين الجوانب المورفولوجية والفسيولوجية في بناء المجتمع من ناحية . وذلك التكامل والتفاعل القائم بين الفسيولوجيا والسوسيولوجيا من الناحية الاخرى.ومن ابرز علماء هذا الاتجاه نجد مالينوفسكي Malinowski, B. .

وهو لا يتفق في الرأي مع أولئك السوسيولوجيين من أمثال دوركايم الذين يرون ضرورة الفصل بين الفسيولوجيا والسوسيولوجيا، وذلك لان الانسان في رأيه هو قبل كل شيء مزود بكثير من الدوافع والحاجات الاساسية التي يشترك فيها مع غيره من الحيوانات: مثل الحاجة الى الطعام والى توفير المناخ المناسب للعيش، فضلا عن العمليات الغريزية الاخرى مثل التنفس وغيره. والفرق الوحيد بين الانسان والحيوان في هذه الناحية هو ان الاول لا يمارس اشباع تلك الدوافع ولا يقوم بتلك المناشط الغريزية معتمدا فقط على ما تقدمه له الطبيعة المحيطة به — كما يفعل الحيوان — ولكن الانسان يتميز بقدرة عالية على تكييف تلك البيئة والتوافق معها وتنظيم طرق اشباع تلك الدوافع بطريقة بالغة في الدقة والترتيب. فهو لكي يشبع بطريقة مقبولة الدافع الجنسي وغيره من الحاجات الاجتماعية المرتبطة به يقوم باجراءات الزواج بطريقة بالغة في الدقة والترتيب. وهذه الدقة وذلك الترتيب في تنظيم اشباع الانسان لحاجاته يمتد الى كل النشاطات التي يقوم بها حتى ما يبدو منها كعملية فسيولوجية بحتة كالتنفس مثلا (٧).

ويتكون ذلك الكل الثقافي الذي يعنى بدراسته الباحثون الانثروبولوجيون من مجموع تلك الوسائل أو الطرق التي يعتمد عليها الانسان في اشباعه لحاجاته المتنوعة. وفي هذا يقول مالينوفسكي أيضا أن الثقافة بالمعنى العام هي الطرق التي يشبع بها الانسان حاجاته المتنوعة، وهي بالتالي البيئة التي يمارس فيها الانسان نشاطاته متأثرا بحدودها ومغيرا في تلك الحدود لتتلاءم مع حاجاته المتجددة. والانسان من خلال اشباعه لهذه الدوافع وتلك الحاجات انما ينتظم في منظمات أو انشاءات اجتماعية تقليدية أو قديمة ومستقرة في المجتمع. أو ينشيء هو منظمات أو انشاءات جديدة لاشباع تلك الحاجات. وفي كل تلك الاحوال تتمتع كل منظمة من تلك المنظمات بميثاق يحدد القواعد والمعايير التي يخضع لها السلوك الانساني الذي يصدر عن أعضاء المجتمع لاشباع حاجات معينة أو لاداء وظائف معينة. كما أن تلك المنظمات الاجتماعية التي تتنوع بتنوع حاجات الانسان تنتظم ايضا في كل متساند تتكامل اجزاؤه ويقوم بينها

نوع من التنسيق لتحقيق تلك الاهداف المنوطة بها[٨] .

وفي مقال بعنوان : «نظرية علمية في الثقافة » يناقش مالينوفسكي مشكلة الوجود والوظيفة في مصطلح الثقافة على اختلاف وتنوع التعريفات بهـذا المصطلح . وهو يبدأ تلك المناقشة بالتعرض لمصطلح الوظيفة حيث ينظر اليها في البداية في خلال المعنى العام لهذه الكلمة من حيث هي : تعبير عن الغرض اوالهدف الذي من أجله يوجد الشيء ، أو الفائدة التي يحققها وجودهذا الشيء . فوظيفة القلم هي الكتابة ووظيفة القدر تتمثل في استخدامه لطهي الطعام . ومن خلال هذا التعريف الاولي للوظيفة يمكن القول بأن الانجازات المادية والمعنوية التي اخترعها الانسان او استعارها غيره من بني جنسه انما تقوم بوظائف معينة في حياة هذا الانسان . والانسان ككائن حي انما يحاول دائما أن يحقق استمرار وجوده عن طريق تكييفه لنفسه ولظروف البيئة المحيطة به أو محاولة اختراع الوسائل للتغلب على هذه الظروف . وبالتالي تصبح اختراعات الانسان جزءا أو جانبا من جوانب البيئة .

والانسان في تكيفه مع تلك الظروف البيئية أو اختراعه الوسائل للتغلب عليها انما يحقق رغبات أساسية أو يرضي دوافع معينة ـ مزوداً بها . وكل ما في البيئة من انجازات مادية ومعنوية انما يساعد على تحقيق الاشباع لتلك الرغبات او الدوافع الانسانية . ولا يختلف في ذلك الانسان الذي يعيش فيما يعـــرف بالمجتمعات التقليدية ، أو المجتمعات الحضرية والصناعية الحديثة . فالفارق الوحيد انما هو الاختلاف في الدرجة وليس في النوع ..فمدى تراكم الانجازات الثقافية هو وحده الذي يميز مجتمعا بدائيا عن آخر ريفي أو صناعي حديث .

والانسان كفرد (عضو) في مجتمع انما يعيش مع غيره من الافراد (الاعضاء) الذين يحاولون جميعا أن يشبعوا دوافعهم الاساسية ورغباتهم . ودون الدخول في مناقشة الفروض الفلسفية حول التعاقد الاجتماعي [٣٩] فان الملاحظة الموضوعية تعطي للباحث صلاحية تقرير قضية امبريقية مؤداها وجود تنظيمات تعلو على

الافراد وتضمهم كأشخاص يخضعون لقيم وتقاليد معينة في اشباعهم لحاجاتهم ودوافعهم، ولكن ليست هذه التنظيمات الا وسائل لاشباع تلك الدوافع والحاجات المتنوعة .

وهذا التفسير المادي للوظيفة – وللوظيفية – باعتبارها منهجا او اتجاها في البحث الانثروبولوجي – هذا التفسير الذي ينظر الى النظم والانساق الاجتماعية باعتبارها وسائل أو طرقا وتقنينات لاشباع الدوافع والحاجات الانسانية لا يغفل مبدأ التساند الوظيفي الذي يعتبر عماد النظرية الوظيفية..حيث يقول مالينوفسكي : ان من الهام ان نقرر اننا حين ننظر الى النسق الاقتصادي في ثقافة معينة ككل فان هذا لا يتضمن فقط الاشارة بالوصف الى مختلف النظم المتعلقة بالانتاج والتبادل والاستهلاك ولكن يجب ايضا أن يكون التحليل في حدود المبادىء العامة التي تتحكم في اقتصاديات الجماعة المحلية ككل [١٠] .

ويقوم التكامل والتنسيق بين تلك المنظمات أو التنظيمات الثقافية على مبادىء سبعة يحدد كل منها النظم المتمايزة التي تقوم الجماعات الانسانية باشباع حاجاتها المتعددة عن طريقها . وهذه المبادىء هي مبدأ التناسل الذي يتمثل في روابط الدم الناشئة اولا عن الزواج والتي تتسع تدريجيا نتيجة للانجاب. ثم مبدأ التوزع الاقليمي للجماعات ، والمبدأ الفسيولوجي الذي يتمثل في التمايز بحسب الجنس والسن وكذلك المميزات الجسمية وما الى ذلك . ثم مبدأ التجمعات الاختيارية التي ينتظم فيها أعضاء المجتمع . ثم مبدأ العمل أو المهنة حيث ينتظم الناس بحسب مناشطهم المتخصصة من أجل الخير العام والاستفادة من قدراتهم الخاصة الى ابعد حد ممكن . ثم مبدأ المرتبة أو المكانة الاجتماعية. وأخيرا المبدأ التكاملي العام الشامل عن طريق وحدة الثقافة والسلطة السياسية . ويقوم على كل من هذه المبادىء مجموعة من النظم الاجتماعية التي تحدد للناس الطرق والمعايير التي تحكم نشاطاتهم في اشباعهم لحاجاتهم المتنوعة [١١] .

وفي حدود هذا التكامل الوظيفي والتساند البنائي يقوم التغير في الثقافة

والمجتمع .ويعرف مالينوفسكي التغير الثقافي بأنه: عملية بواسطتها يتغير النظام القائم في المجتمع Existing order of society تغيرا يشمل الجوانب الاجتماعية والروحية والمادية من الحضارة Civilization .وهذا التغير يكون من نمط الى نمط آخر مغاير . والتغير الثقافي لهذا يشمل عمليات التعديل او التحوير Modification ليس فقط بالنسبة الى النظم العائلية او التوزع الاقليمي للسكان في المجتمع او المعتقدات او انساق المعرفة والتعليم والقانون فحسب، بل أيضا الادوات أو الوسائل المادية وطرق استخدامها كما يشمل الاستهلاك السلعي . والتغير الثقافي بالمعنى الواسع لهذا المصطلح يعتبر عاملا مستمرا Permanentفي الحضارة الانسانية . وهو يحدث في كل زمان ومكان . وربما كان مبعثــه عوامــل وقوى ذاتية تظهر من داخل الجماعة كما انه ربما يحدث نتيجة للاحتكاك بين الثقافات المختلفة . وهو في الحالة الاولى يأخذ صورة التطور المستقل ، وفي الحالة الثانية يتمثل التغير في العملية التي يطلق عليها الانثروبولوجيون في العادة مصطلــح الانتشار Diffusion (١٢) .

ومع ان دوركايم كان على وعي بالقوى الخارجية او عملية الانتشار الثقافيالتي تغير فيالنهاية من الانساق المجتمعية ـ فانه قد اعتمد فيمعالجته للتغير الاجتماعي بصفة عامة على نمط واحد من مصادر أو قوى التغير ،وهي: تلك التي تنمو في داخل النسق المجتمعي ذاته . ويرجح دوركايم ان القوى الداخلية هي الاسباب الوحيدة ذات الدلالة في التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في ذلك النسق المجتمعي . ويمكن القول بأن دوركايم لم يكن يعتمد بصورة أساسية على عملية الانتشار الثقافي التي تقوم بين المجتمعات المتمايزة والتي تؤدي في النهاية الى تغيرهــا (١٣) .

وفي بداية العقد الثالث من القرن الحالي وبظهور كتاب مالينوفسكي عن الارجنوتس The Argonauts of the Western Pacific ثم بظهور كتــاب راد كليف براون عن سكان جزر الاندمان The Andaman Islandersفقد كان

للكتابين أثرهما في ظهور منهج جديد في البحث والتحليل الانثروبولوجي ينظر الى المجتمع المتمايز او الى الثقافة المعينة دون محاولة التعميم على المجتمع الانساني ككل او الثقافة على الاطلاق . وقد كان كل من هذين الكتابين عبارة عن تقرير كتبه شخص واحد اعتمد على ملاحظاته الشخصية للحياة الاجتماعية في وحدة اجتماعية معينة هي اطار لكل النشاطات الاجتماعية ومصادر الاشباع لحاجات السكان في هذا المجتمع (١٤) .

وقد أضاف ريد فيلد بعداً جديداً هو البعد التاريخي في مفهوم البناء الاجتماعي وفي تحديد مدى تلك الشبكة من العلاقات التي تخضع لتحليلنا في دراستنا الانثروبولوجية.ويقول ريدفيلد في هذا أنه عندما يحاول الباحث الانثروبولوجي دراسة احدى القرى الريفية Peasant Villages في الحضارات الاولية فانه يدخل في مجالات للدراسة ارتادها الكثيرون من التاريخيين والباحثين في الدراسات الانسانية الاخرى . وهذا يعني بقول آخر ان الباحث الانثروبولوجي في هذه الحالة يدخل تلك القرية من الباب الخلفي عن طريق التقاليد التي تبرز التفاعل المستمر خلال القرون المتعاقبة بين الشخص القروي والفيلسوف الذي يمثل الثقافة الكبرى في المدينة.. وكلاهما في هذه الحالة ايضا يعتبر صانعا لتلك الحضارة .

والواقع ان الباحث الانثروبولوجي عندما ينظر حوله ، يجد أن نمط الحياة يسجل ذلك التفاعل المستمر القائم بين الناس والفقهاء التقليديين والمعلمين والكتب المقدسة والروايات المتناقلة والمنظمات الدينية والتعليمية.وهو حين يتوفر على دراسة القرية نجده يذهب بالضرورة الى أبعد من حياة القرية ذاتها،حيث ينظر بعين الاعتبار الى التفاعل المستمر بين التقاليد في هذه القرية وبين التأثيرات الثقافية التي تأتي اليها من الخارج.وهذا يعني أيضا أن الباحث لا بد أن يعتمد في دراسته لمجتمع القرية على المنهج التاريخي .

ويتساءل ريدفيلد في فصل عن «التاريخ» في كتابه عن «المجتمع المحلي الصغير»

Little Community عن مدى امكان كتابة تاريخ المجتمع المحلي في صورة كلية شاملة Wholistic وينتهي الى أن هناك في هذا رأيين أو طريقتين : الطريقة الاولى تعتمد على كتابة هذا التاريخ من داخل الجماعة ذاتها او بقول آخر تتمثل هذه الطريقة في أن ينظر الباحث الانثروبولوجي الى الجماعة من الداخل.اما الطريقة الاخرى فتتمثل في أن ينظر الباحث الى الجماعة او يشاهدها من الخارج .

والواقع ان هاتين الطريقتين تكملان بعضهما الى حد بعيد . واذا كان ما يؤخذ على التاريخيين أنهم عند كتابتهم لتاريخ الجماعة انما ينظرون اليها من الخارج ولاهداف تتمثل في العادة – في محاولة بيان مدى الوحدة في المدونات التاريخية، ولاشباع توقعاتنا الجمالية فيما يتعلق بوحدة الموضوع .او حين يستخدمون التصورات غير المحددة او الفضفاضة لتصوير تلك المظاهر الكلية فانهم يكملون ما نقوم به عندما نعرض لتاريخ الجماعة المحلية الصغيرة « من الداخل ».وهو ما يتيح لنا فرصة التعرف على وجهة نظر الناس انفسهم في تلك القصة، كما يدلنا على التعرف على الطريقة التي ترى بها الجماعة نفسها كوحدة في علاقتها مع الزمن.فكثيرا ما تختلف تفسيرات الباحث لمظاهر السلوك الشخصي التي يراها في المجتمع عن الاسباب الحقيقية التي تقوم وراء التزام أعضاء ذلك المجتمع بتلك الانماط من السلوك .

ونجد ان الكثيرين أيضا من الباحثين السوسيولوجيين والانثروبولوجيين مثل كلودليفي – ستروس يرون ان التاريخ في أهدافه ومنهجه لا يتعارض مع مناهج وأهداف بعض العلوم الانثروبولوجية الاساسية مثل الاثنولوجيا والاثنوجرافيا ، ولكنه على العكس من ذلك يسير في نفس الاتجاه لتحقيق نفس الخطوات والاهداف وبنفس الطرق أحيانا . ولكننا يجب ان نفرق في هذا بين التاريخ كطريقة علمية لدراسة تكاملية وبين التاريخ كفلسفة..او بقول آخر بين علم التاريخ وبين فلسفة التاريخ التي أخذت صورة جديدة فيما يعرف بالنزعة التاريخية Historicism ،حيث يرى هؤلاء التاريخيون ان القوانين الاجتماعية هي قوانين تاريخية ويمكن أن يقوم على اساسها تنبؤ بالمستقبل.وهم يرون فضلا عن

ذلك ان دراسة المجتمع تساعد الى حد كبير على كشف المستقبل السياسي. وهذه القوانين التاريخية تساعد في نظرهم بالتالي على كشف ذلك المستقبل، وهي بالتالي ايضا تعتبر أفضل أداة يستعان بها في رسم السياسة العملية البعيدة النظر (١٥).

وقد كرس كارل بوبر كثيرا من الجهد في بيان فساد الدعاوى التي يقوم عليها ذلك المذهب التاريخي او النزعة التاريخية – تلك الدعاوى المؤيدة منها والمعارضة على حد سواء لتطبيق مناهج العلم الطبيعي في دراسة المجتمع، والتي تقوم على فهم خاطىء لتلك المناهج ذاتها. كما أبرز بوبر بطريقة منطقية أن تلك التوقعات التي تقوم على أساس من القوانين التاريخية انما هي نبوءات بالمعنى الفني للكلمة.. حيث تقوم تلك النبوءات على اساس حتمية تاريخية لا دخل فيها للارادة الانسانية ولا قدرة لهذه الارادة على تعديل الظروف بما يؤدي الى منع وقوع ما تكشف عنه تلك النبوءات التاريخية. والمذهب التاريخي بهذا التحديد يختلف في اهدافه عن السوسيولوجيا والانثروبولوجيا التي تهدف الى الوصول الى فكرة عامة عن الطريقة التي تتغير بها الابنية الاجتماعية والتي تهدف بالتالي الى ادراك العلل في تلك الصيرورة وذلك النمو الذي تصير فيه اتجاهات القوى المسببة لهذا التغير البنائي.

انفروع الانثروبولوجيا العامة وبخاصة الانثولوجيا والاثنوجرافيا لاتختلف عن علم التاريخ في الموضوع وهو الحياة الاجتماعية، او في الهدف وهو فهم الانسان، فيما أوضح أو في طرق البحث ذاتها.. لكن الاختلاف بين هذه العلوم الانثروبولوجية من ناحية وعلم التاريخ من الناحية الاخرى هو اختلاف في اتجاه التحليل. وفي هذا يقول ليفي – ستروس في نص على درجة عالية من الأهمية وعلى درجة عالية أيضا من الدقة والايجاز: اننا يمكن ان نحدد بالطريقة الآتية مشكلة العلاقات بين الاثنولوجيا والتاريخ وهي المشكلة التي يعتبر ابرازها في الوقت ذاته كشفا للنقاب عن النزاع الداخلي بين هذه العلوم. فالمشكلة هي اما: أن تعنى علومنا بمدى التباعد الزمني بين الظواهر او بترتيب وقوعها في حيز الزمن

ونحن في هذه الحالة عاجزون عن تأريخ تلك الظواهر ، واما ان تحاول تلك العلوم ان تنهج منهج رجل التاريخ وفي هذه الحالة الاخيرة يفوتنا قياس الزمن. وهذا يعني بقول آخر ان مشكلتنا تكمن في محاولتنا بناء ماضي نحن عاجزون عن معرفة تاريخه او في رغبتنا في تأريخ حاضر لا ماضي له (١٦) .

وهذا يعني باختصار انه من الخطأ ان نعتقد أن المؤرخ والباحث الانثروبولوجي يسيران في اتجاهين عكسيين وهما في طريق معرفتهما للانسان.. على اعتبار أن علم التاريخ يعنى بدراسة الجوانب الشعورية او المحسوسة من الاحداث في المجتمع في حين ان الباحث الاثنولوجي بصفة خاصة يبدأ في الدرجة الاولى من جوانب لا شعورية أو لا محسوسة من تلك الاحداث.. ولكن العكس هو الصحيح ، فان هذين الاتجاهين يربط بينهما نوع من التكامل الذي يبرز بصفة خاصة في دراستنا لمشكلة التغير في الانماط المجتمعية المختلفة .

وتبرز أهمية التاريخ بصفة خاصة في الدراسات البنائية المقارنة. وفي هذا يقول فورتس وايفانز بريتشارد انهما وان كانا يعتقدان ان أصول النظم الاجتماعية في المجتمعات البدائية التي كانت تجتذب اهتمام الباحثين الانثروبولوجيين بصفة خاصة — غير قابلة للاكتشاف ، وهي بالتالي لا تستحق ان يوجه هؤلاء الباحثون مزيدا من الجهد في التوفر على دراستها.. الا انهما لا ينكران امكان بل وجوب الاعتماد على التاريخ في الدراسة المقارنة التي تهدف الى الوصول الى التعميم (١٧) .

ويبدو أن بعض الباحثين الانثروبولوجيين وبخاصة الحقليين منهم كانوا ينفرون من الاعتماد على التاريخ في دراساتهم وتحليلاتهم. فقد كان هذا يرجع لسبب عملي هو افتقار تلك المجتمعات البدائية التي كانت تجتذب كل اهتمامهم الى الوثائق التاريخية او السجلات أو الدراسات التي تسجل الاحداث التاريخية وتصف الاساليب الثقافية والملزمات الاجتماعية التي تعاقبت صورها في المجتمع. كما كان يدفعهم الى ذلك أيضا رغبة في التحرر من الاعتماد على التاريخ

الظني او التخميني في تفسير التطور والتغير الاجتماعي [١٨] . وهذا كله يصدق الان على المجتمعات بأنماطها المختلفة التي يتوفر الباحثون الانثروبولوجيون المحدثون على دراستها. كما ان التقدم الذي تم احرازه في مجال طرق البحث يجعل من طريقة الاعتماد على ذاكرة كبار السن في المجتمعات التي تفتقر الى تلك السجلات والوثائق التاريخية مصدرا هاما من مصادر التاريخ والمعلومات التي نعتمد عليها في التحليل الانثروبولوجي .

والواقع ان العلاقة بين التاريخ والانثروبولوجيا لا تقوم فقط على أساس الاتفاق في طرق البحث وموضوع الدراسة او التكامل في اتجاهات التحليل، كما سبقت الاشارة الى ذلك – ولكنها تبرز ايضا في الاساس المنطقي للقضية العامة في هذين المبحثين. أو هي تبرز بقول آخر في نظرة كل من الباحث في علم التاريخ والباحث الانثروبولوجي لمفهوم العلية كأساس لهذه القضية العامة. ولكي نوضح هذه القضية يجدر بنا أن نناقش بايجاز بعض الجوانب في مشكلة التفسير العلّي في التحليلات التاريخية والانثروبولوجية فيما يلي :

يعارض دوركايم كلاً من أوجست كونت وجون استيوارت ميل اللذين يقرران اننا نستطيع ان نستخدم المنهج التجريبي في دراستنا للظواهر الاجتماعية. ويستند دوركايم في هذه المعارضة الى أن اوجست كونت قد بدأ من فكرة أساسية أقام عليها علم الاجتماع . فهو يرى أن القوانين الاجتماعية يجب ان تعبر قبل كل شيء عن الاتجاه العام الذي تتجه فيه الانسانية أثناء تطورها . كما ان من المبادىء الاساسية التي يقوم عليها منطق سيل هو ذلك المبدأ القائل بتعدد الاسباب. وهذا – في رأي دوركايم – هو في حقيقته انكار لمبدأ السببية. وهو المبدأ الذي يقوم عليه العالم الحديث حيث يوجد دائما سبب معين لكل سبب .

ويرى دوركايم ان كل ما يطالب به علم الاجتماع هو ان يعرف الناس أن قانون السببية يصدق على الظواهر الاجتماعية كما يصدق على الظواهر الطبيعية الاخرى . ولا يقرر دوركايم هذا القانون على أنه ضرورة منطقية ولكنه ينظر

اليه كفرض تركيبي يؤدي الى استقراء مشروع. فلما كان هذا القانون (قانون السببية) قد ثبت في نواحي طبيعية متنوعة حيث امتد سلطانه شيئا فشيئا من علم الكيمياء الى البيولوجيا ومنه الى علم النفس – فاننا خليقون بأن نختبر هذا الثبوت ايضا في علم الاجتماع [١٩] .

ولكن الانثروبولوجيا الاجتماعية والانثروبولوجيا الوظيفية بصفة خاصة تنظر الى فكرة السببية والتفسير العليّ نظرة تختلف الى حد كبير عن نظرة العالم الطبيعي لهذه الفكرة . فعندما يقول هذا العالم ان الحديد يتمدد بالحرارة فان التفسير العليّ لهذه الحادثة يعني محاولة استنباط قضية تصفها وبحيث تتكون هذه القضية من نوعين من المقدمات : أولا بعض القوانين الكلية ، وثانيا بعض القضايا المخصومة او المعينة التي نطلق عليها الشروط الاولية المعينة. ولكن الانثروبولوجيا الآن لا تعنى بعلة أو سبب وجود الظاهرة او العنصر الثقافي أو صياغة القضايا التي تنص على القوانين الكلية والقضايا المخصومة أو الشروط الاولية التي تؤدي الى حدوث الظاهرة [٢١] ولكنها تنظر الى هذه الظاهـــرة باعتبارها تنتمي الى نسق متكامل يكون فيه لكل عنصر من عناصره وظائفه المحددة في حياة الجماعة المحلية التي يستقر فيها . والتعرف على هذه الوظائف هو هدف الفسيولوجيا الاجتماعية او الانثروبولوجيا الوظيفية التي تقوم على مصادرة أولية مؤداها أنه توجد دائما قوانين فسيولوجية معينة أو قوانين للوظيفة تصدق على كل المجتمعات الانسانية كما تصدق على سائر الثقافات. ويهدف المنهج الوظيفي الى اكتشاف هذه القوانين العامة لكي يستطيع أن يفسر أي عنصر في أية ثقافة بالرجوع الى تلك القوانين المكتشفة. وذلك بنفس الطرق التي تقوم عليها المناهج المنطقية المستخدمة في العلوم الطبيعية كالفيزياء والكيمياء والفسيولوجيا [٢١]

الا اننا نضيف إلى هذا ما يقوله دونالد ماكيز من أن المناهج المستخدمة في الدراسة تختلف كثيرا من ميدان لآخر . وكثير من الصفات التي يظن انها عادة تميز المنهج العلمي اتضح انها ابعد من ان تكون شاملة. فالتجربة مثلا غير موجودة

في علم الفلك وعلم البيولوجيا التصنيفية ينقصه القياس الكمي. كما ان انشاء النظرية Theory لا يمثل درجة عالية من الاهمية في التحليل الكيمائي كذلك فان قدرة العلوم الطبيعية على التنبؤ الدقيق تتفاوت إلى حد كبير : فالجيولوجيا البترولية وعلم الاوبئة وعلم الارصاد الجوية– علوم تتسم بالابهام إلى أقصى حد متصور ولكنها في ذات الوقت علوم ذات قيمة كبيرة [٢٢].

ولعلنا لا نختلف إذا قلنا ان مبدأ العلية الذي يحكم البحوث العلمية الطبيعية والذي يعتبر أساسا منطقيا في عمليات الاستدلال والاستقراء العلمي في صيغته البسيطة – ينص على أن لكل معلول علة ، وهذه العلة تسبق المعلول. ولكننا حين ننظر إلى واقع الاستدلال العليّ في العلوم الطبيعية المختلفة وبقول آخر حينما ننظر إلى صيغة القضية العلمية او التعميم العلمي – نجد ان الامر ليس بهذه البساطة. ففي علم الفيزياء مثلا عندما نقول أن هناك علاقة علّية بين ضغط الغاز ودرجة الحرارة (قانون ماريوت) فاننا نفهم من العلية علاقة ثابتة بين طرفين اذا تغير أحدها تغير الآخر تبعا لذلك . وفي عبارة أخرى نستعيرها من لغة الرياضة التي يستعملها العلم نفسه نفهم من هذه القضية دالة Function لمتغيرين Variables وهنا تتلاشى تماما فكرة سبق العلة لمعلولها كما يتلاشى تماما اختلاف العلة عن المعلول.. وهما الفكرتان اللتان تسودان تصورنا العادي البسيط للعلية. ذلك لان العلة والمعلول هنا يتبادلان موضعيهما بحيث لا نرى ضرورة لتسمية أحدهما علة دائما والآخر دائما معلولا .

أما في علم الكيمياء فاننا اذا قلنا ان ذرة من الاكسيجين اذا اتحدت مع ذرتين من الايدروجين تكونت ذرة من الماء – فسنرى بوضوح انه بالاضافة إلى ما انتهينا اليه في تحليل قانون حجم الغاز من ان العلة والمعلول هنا يتبادلان موضعيهما سنرى ان فكرة العلية في قانون تركيب الماء تتعقد تعقيدا جديدا. حيث يتضمن هذا القانون فكرة المساواة بين طرفي المعادلة. ولكننا مع هذا الاختلاف نستطيع ان نقرر ان فكرة العلية في كل هذه الاحوال تعني فكرة القانون العام الذي يحكم

العلاقة بين متغيرين [٢٣] .

ولكن فكرة الوصول إلى الدالة أو القانون العام الذي يحكم العلاقة بين متغيرين والتي تتميز في الدرجة الاولى بنوع من الصدق الاحصائي ليست أمرا ميسورا في بعض العلوم الطبيعية الاخرى.ففي مقال للورانس فرانك بعنوان : « ما هو موضوع البحث»ينقل المؤلف عن جودي Goody أنه قد ذكر في كتابه عن البحث في علم الظواهر الجوهرية ملاحظة مؤداها أن قد بدا له أن كل الظواهر الجوية التي يدرسها ذلك العلم مترابطة أشد الترابط . وهذا يعني بقول آخر أنه لا فائدة في الاعتماد على ذلك الاسلوب العلمي المألوف والذي يقوم على فكرة العزل والتحكم في عامل معين في لحظة معينة لابراز نوع تأثيره وعلاقته بعامل معين آخر، لان جوهر المشكلة في ذلك العلم يكمن في ترابط الظواهر التي يعنى بدراستها [٢٤] .

أما اذا انتقلنا إلى مجال العلوم الانسانية ومن أهمها علم التاريخ، فنحن نجد الامر أكثر تعقيدا وصعوبة فيما يتعلق بمفهوم العلية التاريخية.وذلك لان الوقائع التاريخية ليست وقائع منفصلة ومنعزلة . بل وقائع يربط بينها نوع من الإتساق.او هي وقائع تكون نسقا تتغير اقسامه ووحداته في معية Intogetherness . وهذا يعني بقول آخر اننا في بحثنا عن علل تلك الوقائع التاريخية قد ننظر إلى العلة كمعلول والمعلول كعلة.ففكرة السببية أو العلية لا تقيم في علم التاريخ لزوما منطقيا لتتابع الوقائع بحيث تأتي احداها كمقدمة ضرورية للاخرى او تأتي هذه الاخيرة في السياق المنطقي والواقعي للاحداث عقب الاخرى . والملاحظات الحقلية للباحث في علم التاريخ تبرز له هذه المعية وهذا الاتساق في التغير كما تبرزه السجلات والوقائع التي يعتمد عليها في تحليلاته [٢٥] .

كذلك فان فكرة العلية في علم التاريخ تبرز مبدأ تعدد وتنوع الاسباب، كما تبرز تساند تلك الاسباب وتكاملها في ايجاد تلك الاحداث التاريخية.وفي هذا يقول ريمون آرون Raymond Aron في مؤلفة بعنوان : « مقدمة في فلسفة

التاريخ » أننا اذا أخذنا مثلا ثورة عام ١٨٤٨ فان سببها المباشر – وهو تعبير شائع – هو اطلاق النار في شوارع باريس . ولا يشك أحد في تتابع هـذين الحادثين . ولكن البعض يقلل من شأن حادث اطلاق النار ويقول : لو أنه ما حدث قط لما امتنع مع ذلك انفجار الثورة . ومثل هذا القول لو عبرنا عنه بدقة فانه يساوي القضية الآتية وهي اننا اذا حذفنا ذهنيا حادث اطلاق النار فان السوابق الاخرى في مجموعها هي سبب حقيقي في احداث الثورة.أما السبب المباشر فليس إلا الفرصة المواتية لحادث ما.وذلك عندما يرى المؤرخ ان هذا الحادث لا محالة واقع في ضوء الموقف التاريخي كله(٢٦) .

كذلك اننا اذا تساءلنا لماذا اشتعلت الحرب الكبرى الاولى فنحن نُعنى بمسألة يجيب عنها المؤرخون باجابات مختلفة . اذ يمكن ان يجاب عنها في مستوى السياسة القومية وتقاليد كل دولة ، ويمكن ان يجاب عنها في مستوى الاحلاف والمعاهدات والتوزيع الجغرافي للدول فوق رقعة أوربا . كما يمكن ان يجاب عنها في مستوى الصناعة والمنافسات التجارية والاستعمارية وغير ذلك. ولكن مهما تعددت السوابق عند المؤرخين ومهما اختلفوا في تحديد السبب الحقيقي فان من المؤكد ان ذلك التعدد ان هو إلا اشعة متنامة ومتضامنة في اضاءة الاحداث وتفسيرها بعللها الفاعلة لها (٢٧) .

واذا رجعنا لمحاولة في تصنيف التعميمات او القضايا العامة التي يمكن ان ننتهي اليها في الكتابات الانثروبولوجية والسوسيولوجية – نجد انها تقع حسب تصورنا في ثلاث فئات رئيسية : **الفئة الأولى** وتضم النظريات Theories **والفئة الثانية** تضم تلك القضايا الامبريقية او المصطلحات الوصفية Describtive Terms . **أما الفئة الثالثة** فتضم القوانين الوظيفية Functional Laws . أما فيما يتعلق بالنظريات فنجد مثلا رادكليف براون ينظر إلى علم الاجتماع المقارن Comparative sociology باعتباره نظرية تستند إلى بعض التعميمات المقبولة. وهذا يعني بقول آخر ان الفهم النظري لنظام معين انما يعني – من وجهة نظر

رادكليف براون – تأويل Interpretation هـذا النظام في حدود تلك التعميمات . وهذه التعميمات التي تضمها النظرية والتي تكون ثبتا Set من التصورات التحليلية يجب أن تحدد بوضوح في علاقتها بالحقائق المتعينة كما يجب ان ترتبط فيما بينها ارتباطا منطقيا (٢٨) .

والمثال الذي يبرز من خلاله رادكليف صورة وأبعاد النظرية في علـم الاجتماع المقارن او الانثروبولوجيا الاجتماعية هو في نظريته حول الطوطمية Totemism. وهي تقوم على مجموعة من القضايا التي تبدأ بمسلمات أساسية مؤداها **اولا** ان هناك في كل المجتمعات الانسانية وفي كل الانماط المجتمعـية المختلفة ميلاً إلى التمايز في مقابلا الوحدات الاخرى الخارجية . **وثانيا ان تلك** الجماعات في حاجتها إلى ابراز ذلك التمايز فانما تحقق ذلك في اختلاف شعائرها وطقوسها بصفة عامة ونظامها الديني بصفة خاصة عن الشعائر والطقوس والنظم الدينية في تلك الوحدات المجتمعية الاخرى . **وثالثا** أنه في تلك المجتمعات البدائية التي تستند في اشباع حاجاتها الاساسية وبخاصة في الطعام على الاستهلاك المباشر لما تقدمه البيئة الطبيعية من النبات والحيوان فان تلك النباتات والحيوانات تصبح موضوعا للتقديس والتحريات الاجتماعية،لما لها من قيمة عالية في حياة تلك المجتمعات (٢٩) .

أما فيما يتعلق بتلك القضايا الامبريقية أو المصطلحات الوصفية فان هناك كثيرا من الاتفاق بين الباحثين السوسيولوجيين والانثروبولوجيين الآن على محترى كثير منها،وبخاصة تلك التي تصف العناصر الاساسية في تصور البناء الاجتماعي أو فيما يتعلق بالعمليات الاجتماعية المتنوعة.ومثال ذلك اننا لا نجد كثيرا من الاختلاف في الدراسات المعاصرة حين تستخدم مصطلحات المركز والدور والوظيفة والمعايير والجزاءات والعلاقات والنظام والنسق والدولة والعشيرة والبدنة والبناء الاجتماعي والتغير البنائي والثقافة والتخلف الثقافي.وقد ظهرت مؤخرا بعض المعاجم الفنية في تحديد تلك المفهومات .

ومع ما لاهمية الاتفاق على تعريفات محددة للعناصر والعمليات والمشكلات التي يعنى العلم بدراستها، قبل محاولة وصف مظاهر تعين تلك العناصر أو العمليات أو المشكلات في الانماط المجتمعيةالمختلفة– الا اننا لا زلنا نجد ان هناك أيضا كثيرا من الاختلاف بين الباحثين حول بعض تلك العناصر أو العمليات أو المشكلات. ومثال ذلك الاختلاف الذي يقوم بين تعريف رالف بيدنجتون Ralf Pidington وتعريف فليكس كيسنج Felix Keesing لفروع الانثروبولوجيا العامة، أو بقول آخر: تعريف نوع الاتصال الذي يقوم بين العلوم الانثروبولوجية المتمايزة التي تعنى بدراسة الإنسان [٣٠] . أو الخلط في استخدام المصطلحات بحيث يستخدم نفس المصطلح في الاشارة إلى تكوينات اجتماعية مختلفة مثلا كذلك الخلط الذي يبدو في استخدام كل من مصطلح النظام والنسق أو كل من مصطلح العشيرة والقبيلة .

ويبرز هذا الاختلاف بصورة أوضح فيما يتعلق بمدى قدرة الانثروبولوجيا الاجتماعية على صياغة تلك التعميمات النظرية. والمشكلة هنا تكمن بالاضافة إلى الخطأ في تصور حقيقة المناهج العلمية وطبيعة العمليات المنطقية التي تنتهي في العلوم الطبيعية إلى اشكال متنوعة من التعميم – فهي تكمن في عدم قدرة الباحثين الانثروبولوجيين انفسهم على صياغة « الفروض التي تبدأ منها تلك العمليـــة المنطقية التي تنتهي إلى التعميم.» ولكي تتضح هذه المسألة يجدر بنا أيضا ان نعرض بايجاز للتعرف على تصور الباحثين السوسيولوجيين والانثروبولوجيين لماهية تلك العمليات المنطقية. ونعتمد في هذا على نص يمثل درجة عالية من الاهمية للاستاذ رادكليف براون .

في ذلك النص يعرض رادكليف براون للمنهج المقارن كأساس للمعالجة المنطقية للمادة الثقافية التي تتعلق بالمجتمعات البدائية بصفة خاصة، ويقول فيه: ان أفضل طريقة للتعريف بالمنهج العلمي تتمثل في عرض محاولة لتطبيقه في دراسة لظاهرة ثقافية معينة . والظاهرة التي يعرض لها رادكليف براون في هذا المقال

هي ظاهرة الانقسام في المجتمع والتي تتخذ اشكالا وصورا مختلفة. فقد تكون في ثنائية الطوطم التي تفصل المجتمع او القبيلة إلى عشيرتين متمايزتين تكون كل منهما وحدة بنائية متمايزة، أو تتمثل في علاقات المزاح او التحاشي التي تفرض على أعضاء جماعة معينة ان تعامل اعضاء جماعة أخرى مناظرة لها في النسق لاجتماعي الكلي معاملة تبرز أو تؤكد الانفصال او التباين بين الجماعتين، أو تتمثل هذه الظاهرة بصورة واضحة في نظام الزواج الاغترابي الذي يفرض على أعضاء جماعة أو عشيرة معينة أن تختار أزواجها من الجماعات الاخرى.

واذا تساءلنا عن أساس العلاقة القائمة بين نوع من الحيوانات أو الطيور وجماعة انسانية معينة، أو عن السبب في القسمة الثنائية بين جماعتين متناظرتين على أساس ارتباط كل منهما بنوع معين من أنواع جنس خاص من هذه الحيوانات أو الطيور—فان المنهج المقارن سوف يمدنا بالمادة التي تكشف لنا عن ان تلك الظاهرة التي بدأنا محاولة تفسيرها انما هي « مجرد حالة خاصة لظاهرة عامة في المجتمعات الانسانية (٣١). ولعلنا لا نختلف في أن اتحاد الاضداد لدى هيراقليطس وفلسفة يين يانج الصينية انما هما تعبيران مختلفان لفكرة اساسية تحكم التفاعل بين الجماعات الانسانية مؤداها ان الانقسام والتقابل بين جماعتين لا يؤكد التناقض والتباعد بينهما بقدر ما يؤكد الوحدة.

ويكمل النص السابق فقرات من مقدمة فورتس وايفانزبريتشارد لكتاب « الانساق السياسية الافريقية ». وفي هذه المقدمة يقولان: ان المقارنة بين الجماعات السياسية قد انتهت بهما إلى القول بأن اكتشاف اصول النظم البدائية أمر على درجة عالية من الصعوبة، تحيط به مخاطر متنوعة، ولكن ما يستطيعه الباحثون الانثروبولوجيون ازاء تلك المادة المستمدة من الانماط المجتمعية المختلفة أو المتماثلة هو محاولة ايجاد التعميمات التي تقوم وراء ذلك الاختلاف والتي تفسر ذلك التماثل. ولعل فورتس وايفانز بريتشارد لا يجدان ما هو اكثر دلالة مما انتهيا اليه من التفرقة بين المجتمعات التي لا تؤلف دولة، والمجتمعات التي تؤلف

دولة، في محاولتهما تصنيف الجماعات السياسية التي عرضا لها بالوصف والمقارنة.[٣٢]

وفضلا عما يقوله الدكتور أحمد أبو زيد في حاشية في ترجمته لكتاب الانثروبولوجيا الاجتماعية من الأشارة إلى تلك المناقشات التي دارت على صفحات مجلة Man والتي عارض فيها الانثروبولوجي البولندي اندريجسكي اتجاه ايفانز بريتشارد في محاضراته التي تضمنها ذلك الكتاب من الميل إلى انكار قدره الانثروبولوجيا الاجتماعية على صياغة القوانين أو التعميمات العلمية، وما قام به من ناحية أخرى باحث انثروبولوجي بريطاني آخر هو اللورد راجلان من تفنيد ما ذهب اليه اندريجسكي في امكان الانثروبولوجيا صياغة تلك التعميمات[٣٣]ـ فاننا نرى في تلك القضايا العامة التي يزعم الباحثون الانثروبولوجيون بعموميتها مجرد « فروض عينية » لا تفسر الظاهرات ببينات مستقلة فهي بقول آخر لا تقدم أدلة أو بينات على صدقها سوى تلك الظواهر التي تزعم انها تفسرها [٣٤] . وهذا يعني بقول آخر أن القضايا التي نستطيع الوصول اليها في تحليلاتنا الانثروبولوجية أنما هي قضايا تبرز فقط ذلك التكامل البنائي والتساند الوظيفي القائم بين النظم الاجتماعية في المجتمع المتمايز أو الانماط المجتمعية المختلفة. وهذه القضايا تكون على درجة عالية من الارتباط بحدود النمط المجتمعي الذي نخضعه لدراساتنا الحقلية والذي نستمد منه شواهدنا التي تستند اليها تلك القضايا .

(١) علي عبد الواحد وافي ، مقدمة ابن خلدون الجزء الاول ، لجنة البيان العربي – القاهرة – ١٩٦٥ ، ص ص ١٤٢ – ١٤٣ .

(٢) السيد محمد بدوي ، التطور في الحياة والمجتمع ، مؤسسة الثقافة الجامعية – الاسكندرية – ١٩٦٦ ، ص ص ١٤٢ – ١٤٣ .

(٣) ايفانز بريتشارد ، الانثروبولوجيا الاجتماعية ، نفس المرجع الذي سبقت الاشارة اليه ، ص ص ٥٤ – ٥٥

(٤) زيوس Zeus هو رب الارباب « أو كبير الآلهة عند قدماء الاغريق ويقصد بالقول بأن النظم الاجتماعية لا تتبع فقط عقل زيوس انها لا تنبع فقط من الاصول الدينية ، ولكن هناك أيضاً الاصول والظروف الاجتماعية الاخرى مثل الظروف الايكولوجية والظروف الديموجرافية وغيرها .

(٥) Lee, A. M.; **Principles of Socidlogy**; Barnes and Noble, Inc., N. Y. 1965; P. 227.

(٦) احمد أبو زيد ، البناء الاجتماعي – مدخل لدراسة المجتمع – الجزء الاول – المفهومات ، نفس المرجع الذي سبقت الاشارة اليه ، ص ص ١٦٨ – ١٧٠ .

(٧) Malinowski, B.; **The Dynamics of Culture change**; yale U.P., Eighth Printing, 1965; pp. 42—43.

(٨) ——————— ; **A Scientific Theory of Culture and other Essays** O.U.P., Second Printing, 1961; pp. 47—49.

(٩) أنظر في نظرية العقد الاجتماعي : لوك وهيوم وروسو ، العقد الاجتماعي ، ترجمة عبد الكريم أحمد ومراجعة توفيق اسكندر ، دار سعد ، مصر – القاهرة .

(١٠) Malinowski, B.; **A Scientific Theory of Culture, and other Essays;** op. cit.; p. 26.

(١١) Ibid.; pp. 62—65.

(١٢) Malinowski, B.; The Dynamics of Culture Change; op. cit.; P. 1

(١٣) Baydarfar, A.A.; " Modernization Process and Demographic Changes "; **The Sociological Review,** Vol. 15, No. 2 July, 1967; P. 142.

(١٤) 1) Malinowski, B.; Argonauts of the Western Pacific, London 1922.
2) Radcliffe-Brown, A.R.; The Andaman Islanders; The Free Press, 1948.

(١٥) يحدد بوبر في نص على درجة عالية من الدقة و الايجاز مفهوم المذهب التاريخي « (Historicism) كطريقة في معالجة العلوم الاجتماعية تفترض ان التنبؤ التاريخي هو غايتها الرئيسية ، كما تفترض امكان الوصول إلى هذه الغاية بالكشف عن « القوانين » او « الاتجاهات أو « الانماط » او « الايقاعات التي يسير التطور التاريخي وفقاً لها » (كارل بوبر ، عقم المذهب التاريخي دراسة من مناهج العلوم الاجتماعية ، ترجمة عبد الحميد صبرة منشأة المعارف — الاسكندرية — ١٩٥٩ ، ص ١١ .)

(١٦) كلود ليفي — ستروس « التاريخ و الاثنولوجيا » مطالعات في العلوم الاجتماعية ، دار المعارف — القاهرة — صيف ١٩٥٩ — ص ٤٠ .

(١٧) Fortes, M. and Evans- Pritchard, E. E., (eds); **African Political Systems;** O.U.P., 1940; pp. 3—6.

(١٨) انظر : ايفانز بريتشارد ، الانثروبولوجيا الاجتماعية ، نفس المرجع الذي سبقت الاشارة اليه ، ص ٥٤ .

(١٩) اميل دوركايم ، قواعد المنهج في علم الاجتماع ، ترجمة الدكتور محمود قاسم ومراجعة الدكتور السيد بدوي ، مكتبة النهضة المصرية — القاهرة — ١٩٥٠ ، ص ص ١٩٨ — ٢٠٣ .

(٢٠) يوضح كارل بوبر العلاقة المنطقية بين تلك القضايا التي تكون في مجموعها التفسير العلي لحادثة معينة فيقول أنه دائماً ما يكون لدينا « نوعان مختلفان من القضايا التي ينتج عنها جميعاً التفسير العلي التام . وهي (أولا) القضايا الكلية التي لها طابع القوانين الطبيعية ، و (ثانيا) القضايا المخصوصة المتعلقة بالحالة الخاصة التي ننظر فيها ، وتسمى هذه القضايا بالشروط الاولية » . ومن القوانين الكلية (النوع الاول) نستطيع بمعونة الشروط الاولية (النوع الثاني) ان نستنبط (ثالثاً) القضية المخصوصة التي يمكن تسميتها بالنبأ ، والشروط الاولية

(أو بتعبير أدق الحالة التي تصفها هذه الشروط والتي غالباً ما يقال أنها علة الحادث الذي ننظر فيه ، كما يقال عن النبأ (أو الحادث الذي يصفه النبأ) أنه المعلول » . (كارل بوير ، عقم المذهب التاريخي ، نفس المرجع الذي سبقت الاشارة اليه ، ص ص ١٥١ – ١٥٢) .

(٢١) Radcliffe-Brown, A. R.; **Method in Social Anthropology;** Selected by Srinivas; The University of Chicago, 1958 pp. 39—40.

(٢٢) دونالد ماركيز ، « منهج البحث العلمي في العلاقات الانسانية » مطالعات في العلوم الآجتماعية – ربيع ١٩٥١ – دار المعارف – القاهرة ، ص ٣ .

(٢٣) « في الرياضيات تعرف الدالة : اذا توقفت كمية ما ص على كمية س ، بحيث تتعين ص كلما تعينت س ، فانه يقال أن ص دالة للكمية س ، كما تسمى س بالمتغير المستقل أو المتبوع وتسمى ص بالمتغير أو التابع » (عبد الرحمن بدوي ، المنطق الصوري ، ص ٣١١) ، مقتبس من : المعجم الفلسفي ، نفس المرجع الذي سبقت الاشارة اليه ، ص ٧٤) وأيضاً أنظر : محمد ثابت الفندي ، « التعليل في التاريخ » ، مجلة كلية الاداب – المجلد التاسع – جامعة الاسكندرية ١٩٥٥ ، ص ٤١ .)

(٢٤) لورانس فرانك ، « ما هو موضوع البحث » مطالعات في العلوم الاجتماعية ، ربيع ١٩٥٩ – دار المعارف بالقاهرة ، ص ٨ .

(٢٥) محمد ثابت الفندي ، « التعليل في التاريخ » ، نفس المرجع الذي سبقت الاشارة اليه ، ص ٤٥ .

(٢٦) نفس المرجع السابق ، ص ٤٩ .

(٢٧) نفس المرجع السابق ، ص ص ٤٩ – ٥٠ .

(٢٨) أحمد أبو زيد ، « التصنيع والتغيير الاجتماعي في افريقيا » ، المحاضرة الثالثة عشرة من سلسلة المحاضرات العامة في جامعة الاسكندرية للعام الجامعي ٦٤/٦٥ – مطبعة جامعة الاسكندرية ١٩٦٥ ، ص ١ .

(٢٩) Radcliffe-Brown, A. R.; **Method in Social Anthropology;** op. cit.; p. 21.

(٣٠) أنظر : قباري محمد اسماعيل ، الانثروبولوجيا الوظيفية ، نفس المرجع الذي سبقت الاشارة اليه ، ص ص ٧ – ١٤ .

(٣١) Radcliffe-Brown; A.R.; **Method in Social Anthropology;** op. cit.; p. 127.

(٣٢) يقصد بالمجتمعات التي تؤلف دولة State Societies في الانثروبولوجيا السياسية تلك المجتمعات التي تقوم فيها نظم الضبط الاجتماعي والنظم السياسية بوجه خاص على

أساس السلطة المركزية التي تستند إلى القسر Coercion في اعمال القوانين التي تصدر عنها وفي اخضاع اعضائها للامتثال لها . ويقصد بالمجتمعات التي لا تؤلف Stateless Societies تلك المجتمعات التي تفتقر إلى مثل تلك السلطة المركزية، وهي غالباً ما تكون مجتمعات قبلية انقسامية تمتد فيها المسؤلية الجنائية أو بقول أدق المسئولية الثأرية بحيث يتضامن جميع أعضاء تلك الوحدة الثأرية في تحمل تبعات الافعال التي تصدر عن أي منهم تجاه الجماعات الثأرية الاخرى .

(٣٣) إيفانز برتيشارد ، الانثروبولوجيا الاجتماعية ، نفس المرجع الذي سبقت الاشارة اليه ، ص ٩٢ .

(٣٤) كارل بوبر ، عقم المذهب التاريخي ، نفس المرجع الذي سبقت الاشارة اليه ، ص ١٢٩ .

* * *

ـ ٥ ـ

الاتجاه السوسيو أنثروبولوجي في دراسة المجتمع

في نهاية هذه الدراسات الخمس التي يتضمنها هذا الكتاب والتي تعرض لبعض الجوانب في تأصيل الاتجاه السوسيوأنثروبولوجي في دراسة المجتمع لا بد من التعرض للسؤال الهام الذي يتردد بين المشتغلين بالدراسات الحقلية في الانماط المجتمعية المتنوعة : البدوية والريفية والحضرية والصناعية المستحدثة أو الطارئة أو الهامشية ، وهو العلاقة بين علم الاجتماع والأنثروبولوجيا الاجتماعية كمبحثين متمايزين في دراسة المجتمع .

والواقع أن مواجهتي لتلك التساؤلات قد جاءت بوجه خاص من طلبتي في شعبة الدراسات الفلسفية والنفسية والاجتماعية في جامعة الكويت الذين ألقي عليهم محاضرات في موضوع « بناء المجتمع ونظمه » كمدخل انثروبولوجي في دراسة المجتمع والذين يتضمن برنامجهم الدراسي في نفس العام الجامعي محاضرات موضوعها مدخل في علم الاجتماع .

ولقد كان في تلك التساؤلات سبب قوي لعودتي إلى ما تعلمت وقرأت. وما

قمت به من دراسات حقلية وما كتبته لتبين مدى تلك العلاقة ومدى انعكاس ذلك التمايز بين علم الاجتماع والانثروبولوجيا الاجتماعية في هذا كله ، كما أتيحت لي فرصتان على درجة عالية من الأهمية تمثلت الأولى حين استمعت وشاركت في حلقة بحث حضرها أساتذتي وزملائي من السوسيولوجيين والانثروبولوجيين مع الاستاذ إمريس بيترز أستاذ الانثروبولوجيا الاجتماعية بجامعة ما نشستر بانجلترا والذي كان أستاذاً زائراً في جامعة الكويت في شتاء ١٩٧٢ . وتمثلت الثانية في استماعي لمحاضرة قيمة ألقاها أستاذي الدكتور أحمد أبو زيد أستاذ الأنثروبولوجيا الاجتماعية بجامعة الأسكندرية ، وذلك على طلبة شعبة الدراسات الفلسفية والنفسية والاجتماعية بجامعة الكويت في ربيع نفس العام (١٩٧٢) ، وكان موضوع الحلقة والمحاضرة هو تلك العلاقة بين علم الاجتماع والأنثروبولوجيا .

وقد وجدت في ترشيحي لتمثيل جامعة الكويت في حلقة « النهوض بعلم الاجتماع في الوطن العربي » التي انعقدت بالجزائر خلال الفترة من ١٩ / ٣ إلى ٢٦ /٣/١٩٧٣ فرصة لصياغة بعض المحاولات في تحديد تلك العلاقة بين علم الاجتماع والإنثروبولوجيا الاجتماعية ، وفي محاولة تأصيل ذلك الاتجاه السوسيو أنثروبولوجي في دراسة المجتمع الذي تبينت أهميته في الدراسات المعاصرة . وقد عرضت تلك الدراسة التي تقدمت بها في هذا الموضوع في الجلسة العامة الرابعة من أعمال تلك الحلقة ، وارتكزت تلك الدراسة على الحقائق الخمس التالية :

أولا : من المعروف أن الترجمة الحرفية لكلمة Anthropology تعني علم الإنسان أو بقول آخر علم دراسة الإنسان كعضو في مجتمع وحين تضاف إلى الكلمة صفة Social أو Cultural أو Physical ففي ذلك اشارة إلى تلك الفروع المتخصصة للأنثروبولوجيا العامة التي تعنى بدراسة جوانب معينة في الحياة الاجتماعية .. أو بقول آخر ، الحياة الإنسانية في جوانبها المجتمعية أو الثقافية أو الفيزيقية . ولعل من المتفق عليه الآن أنه حين يتداول مصطلح الأنثروبولوجيا

الاجتماعية فانما ليدل على منهج أو اتجاه معين في دراسة الجوانب المختلفة في الحياة المجتمعية وهو الاتجاه البنائي الوظيفي . وقد تنوعت تلك الجوانب التي عني بدراستها الباحثون الأنثروبولوجيون وبخاصة في البدايات النظرية الاولى لهذا العلم ، مثلا فقد اهتم هؤلاء إلى جانب اشتغالهم بملاحظة السمات الفيزيقية للإنسان بوجه عام وبين أجناسه وسلالاته المتمايزة بوجه خاص . كما اهتموا بفنه البدائي وبأساطيره وبطقوسه وشعائره وبثقافته المادية ونظمه في الزواج والعائلة . وبتحركاته وهجراته وبنظمه في التبادل والملكية والزعامة .

ولكن الأنثروبولوجيا الآن كمبحث يتمايز في دراسة العلاقات الاجتماعية التي يشارك فيها الإنسان تهتم بوجه خاص بابراز ذلك التكامل والتساند في تلك الشبكة المعقدة التي تضم تلك العلاقات الاجتماعية والتي يطلق عليها مفهوم البناء الاجتماعي . كما أن الانثروبولوجيا كفرع من فروع الانثروبولوجيا العامة ، تفيد كثيرا من تلك الدراسات التي تقوم في تلك الفروع الاخرى ، فدراسة الخصائص اللغوية للشعوب أو للفئات العرقية المتمايزة في المجتمع الواحد — وهي تعتبر دراسة في الأنثروبوللوجيا اللغوية — تفيد إلى حد بعيد في التعرف على فرص الاتصال الاجتماعي بين تلك الفئات العرقية المتمايزة في هذا المجتمع . كذلك فان الباحث الانثروبولوجي يفيد فائدة كبيرة من الدراسات الاثنوجرافية باعتبارها دراسات وصفية تقدم مادة حول السمات الثقافية وأساليب العمل الاجتماعي يمكن ان تتخذ ركيزة يستند اليها الباحث في تحديد العلاقات البنائية التي تقوم وراء هذه التعبيرات الثقافية . كما أن الاثنولوجيا أو علم وصف خصائص الشعوب تفيدنا إلى حد كبير في دراستنا للعلاقات الاجتماعية التي تقوم بين الفئات المتمايزة في المجتمع الواحد .

وفيما يتعلق بموضوع البحث في الانثروبولوجيا الاجتماعية او بقول آخر مجال الانثروبولوجيا الاجتماعية كمبحث في دراسة المجتمع — فاننا نعرف منذ البداية ان هناك بعض الجوانب الاساسية في كل الانماط المجتمعية المختلفة

كالنمط المجتمعي البدائي او البدوي او الريفي او الحضري أو الصناعي أو تلك الأنماط المجتمعية التي تعرف بالمجتمعات النامية [1] أو المجتمعات الهامشية أو أو المستحدثة أو الطارئة ، فالجوانب الاقتصادية والجوانب القرابية والجوانب السياسية والجوانب الدينية كلها من المكونات الاساسية في هذه الانماط المجتمعية المختلفة . لكن الاختلاف فيما بينها يقوم في تلك المعايير التي تحكم النظم في هذه الجوانب . ولعلنا نستطيع ان نعطي هنا مثالا من المجتمع الكويتي : فلقد وجد في هذا المجتمع في مرحلة ما قبل التغير وبعده نظام اجتماعي لتقسيم العمل أو نظم اجتماعية تحكم الملكية وطرق تبادلها ولكن اختلفت المعايير والاسس التي تقوم عليها هذه النظم في مرحلة ماقبل ظهور النفط في هذا المجتمع وفي مرحلة ما بعد استغلاله وما ارتبط بذلك بوجه خاص من تغيرات ديموجرافية . فمثلا فيما يتعلق بنظام تقسيم العمل لم يعد الاساس العرقي هو الاساس المحدد لتوزيع العمل وتقسيمه بين الفئات السكانية المختلفة ، كما ان عنصر النقد اصبح عنصرا في تبادل قوة العمل . كذلك اضمحل النظام الانقسامي وحل محله نظام للسلطة المركزية في الجانب السياسي في هذا المجتمع .

وقد اختلفت الاهداف التي تقوم وراء اهتمام الباحثين الانثروبولوجيين بجانب معين من تلك الجوانب الاساسية في بناء المجتمع ، وبخاصة فيما يتعلق بتلك المشكلات « التقليدية » التي عني بها الباحثون الاوائل كما يعنى بها الباحثون المحدثون ايضا كالمشكلات المتعلقة بالاسرة والزواج والعرف والقرابة ومركز المرأة في المجتمع والملكية وترتيب الفئات الاجتماعية Social Stratification ونظم الحكم والادارة . ونجد ان الجوانب المتنوعة في هذه المشكلات تختلف . فمثلا كان الاهتمام التقليدي بالاسرة او الزواج في المجتمعات البدائية يهدف في النهاية إلى محاولة تحديد وضع النظم القائمة في تلك المجتمعات بين مراحل التطور او محاولة ابراز الجوانب الغريبة في تلك الشعائر والطقوس المرتبطة بتلك النظم . ولكننا نجد من ناحية أخرى ان مشكلات الاسرة ومشكلات الزواج في المجتمع الصناعي الحديث لها أبعاد أخرى ، فنحن عندما نتوفر على دراسة

هذه المشكلات ذاتها في المجتمع الكويتي مثلا لا شك أننا سنحاول الآن التعرف على الدور الذي يلعبه الزواج بغير الكويتيات في الاتصال الثقافي وفي تغير مدى الوحدة القرابية وفي انهيار مظاهر التمايز العرقي بين السكان الكويتيين ، كما سنحاول التعرف على ارتباط هذه المشكلة بالتغير الاقتصادي والصراع العرقي والتغير في انماط الاستهلاك في المجتمع الكويتي الحديث .. وهي كلها جوانب لم تكن تجتذب اهتمام الباحثين الاوائل في تلك المجتمعات التقليدية (٢) .

وفضلا عن هذا كله فانه على الرغم من ان اهتمامات الباحثين الانثروبولوجيين في الانماط المجتمعية الحضرية والصناعية الحديثة من الناحية الاكاديمية هي كذات اهتماماتهم في تلك المجتمعات التقليدية ـ حيث لا زلنا نهتم الآن بدراسة الجوانب القرابية والجوانب السياسية والجوانب الدينية في المجتمعات الحديثة ـ فقد طرأ تغير في نوع المشكلات التي نركز على دراستها في تلك الجوانب . كما تختلف الطرق التي نعتمد عليها الآن في مثل هذه الدراسة . فحين نعنى الآن مثلا بدراسة التركيب السكاني في المجتمع الصناعي الحديث فلن نهتم فقط بتحديد الفئات العرقية والقبلية في التوزيع السكاني والمرتبة الاجتماعية التي تحتلها كل فئة في نسق التفاوت والتفاضل الطبقي ولكننا نهتم كذلك بمشكلات أخرى منها مثلا مدى التناسب بين الذكور والاناث في المجتمع ، فلا شك في ان انهيار هذا التناسب في المجتمع الكويتي مثلا حيث نجد انه بين غير الكويتيين غالبية من الذكور وأقلية من الاناث وحيث لا بد ان تنشأ انواع من المشكلات التي لم توجد في صورتها ووضعها في المجتمع الكويتي التقليدي .

كذلك فاننا نهتم بدراسة التوزع المهني والتوزع الاقليمي لهؤلاء السكان ، ونهتم أيضا بالتوزع الاقليمي والارتباط بين المستويات المهنية والتعليمية من ناحية وظروف الاسكان ومستويات التأثيث . كما نهتم في حدود دراستنا للتركيب السكاني بنمط توزع السكان على الفئات العرقية والفئات العمرية المتمايزة مثلاً لانه يتوقف على معرفتنا لنسب الفئات العمرية بين سكان المجتمع قدرتنا على

التخطيط في المجالات الاجتماعية المختلفة . كما اننا في حدود هذا الاهتمام نحاول التعرف على الفئات اللغوية المتمايزة . ولكننا لا نهتم فقط بترتيب هذه الفئات في مراتب بعضها يعلو فوق بعض، بل نهتم ايضا بمظاهر الاتصال او التحاشي أو الانعزال الاجتماعي بين هذه الفئات السكانية المختلفة . فمعرفتنا بالفئات السكانية في المجتمع المحلي بفيلكا (بالكويت) تدفعنا مثلا إلى محاولة التعرف على مظاهر عملية تمثل المجتمع للجماعات الوافدة اليه من المهاجرين للعمل في سوق الكويت أو مظاهر العمليات الدفاعية التي يقوم بها هذا المجتمع للمحافظة على تمايزه ووحدته وتماسكه ازاء هذا الغزو السكاني (٣) .

وهكذا يمكن القول انه على الرغم من تميز علم الاجتماع عن الانثروبولوجيا الاجتماعية بأنه كان يعنى بوجه خاص بالانماط المجتمعية الحديثة وخاصة فيما يتعلق بمشكلات المجتمع الصناعي حيث قد عنيت الدراسات السوسيولوجية التقليدية التي بأيدينا مثلا بمشكلات الاسرة او الاضطرابات النفسية والاجتماعية التي تصاحب الانتحار وملابساته الاقتصادية وبمشكلات التنظيم الطبقي في المجتمع والتنظيمات الطائفية كما كانت هناك فروع متخصصة في علم الاجتماع الديني والاقتصادي والسياسي وكلها تعنى باشكال النظم الاجتماعية والمشكلات في المجتمع البشري بوجه عام وبمراحل تطوره عير عمليات الاتصال والتقاطع الثقافي مع التركيز على النمط المجتمعي الريفي والحضري والصناعي بوجه خاص .

ولكننا نجد الآن مزيدا من التقارب بين موضوعات البحث في الانثروبولوجيا الاجتماعية من ناحية وعلم الاجتماع من ناحية أخرى . فقد تقلص اهتمام الباحثين الانثروبولوجيين بتلك المشكلات التقليدية في الانماط المجتمعية البدائية كدراسة نظم الزواج والشعائر الدينية المرتبطة بالطوطم، وهناك الآن دراسات انثروبولوجية حقلية لكثير من مشكلات المجتمع الصناعي كمشكلات الهجرة ومشكلات الصراع العرقي ومشكلات التنمية الاجتماعية ومشكلات الانحراف

ومشكلات التربية. كما ان هناك أيضا من ناحية أخرى مزيدا من الاهتمام في الدراسات السوسيولوجية بالمجتمعات المحلية الصغيرة ونظمها الاجتماعية ومظاهر انغلاقها وانفتاحها على المجتمع الكبير الذي تنتمي اليه. وتعتبر مساهمات علم الاجتماع الريفي من أبرز الامثلة في هذا الصدد.

ثانياً: كان الاتجاه الكمي في الدراسات السوسيولوجية يعتبر أحد الخصائص المميزة لهذه الدراسات بالمقارنة بالاتجاه الكيفي في البحوث والتحليلات الانثروبولوجية، وبقول آخر: فقد تميزت البحوث السوسيولوجية التقليدية باعتمادها على المعلومات الكمية في عملية التحليل والمقارنة بينما تميزت البحوث الانثروبولوجية باعتمادها على المعلومات الكيفية المستمدة بوجه خاص بتطبيق طريقة الملاحظة بالمشاركة. وللأهمية المنهجية لهذه النقطة بالذات نحاول ابراز تلك العوامل التي دفعت الانثروبولوجيين الاوائل إلى البعد عن محاولة الاعتماد على الحقائق والاساليب الكمية والاحصائية في الوصف والتحليل الانثروبولوجي.

ولقد تعددت العوامل التي عاقت اعتماد الانثروبولوجيين الاوائل على الحقائق الاحصائية او بقول آخر التي جعلت هؤلاء لا يميلون إلى استخدام الاساليب الاحصائية في تحليل المادة الاثنوجرافية التي كانت تتخذ ركيزة لتحليلاتهم الانثروبولوجية من ناحية، كما تتعدد الآن العوامل التي تؤدي بالباحثين الانثروبولوجيين المحدثين إلى الاتجاه نحو مزيد من الاعتماد على الحقائق والاساليب الاحصائية في الدراسات الحقلية والتحليلات الانثروبولوجية الحديثة. ويمكن ان نشير إلى بعض تلك العوامل بايجاز. ونبدأ في هذا بعرض تلك العوامل التي عاقت اعتماد الانثروبولوجيا التقليدية على الحقائق والاساليب الاحصائية حيث نجد ان معظم المشتغلين بالدراسات الانثروبولوجية الحقلية الاولى كانوا يعتمدون على المادة الاثنوجرافية التي كتبها الرحالة والمبشرون ورجال الادارة. وقد كانت هذه عبارة عن معلومات وصفية تعتمد على الملاحظة الشخصية أو الروايات التي يتداولها كبار السن والعارفون بالتقاليد والعادات في المجتمع أو

التي يدلي بها الآتون بالاخبار Informants وقد افتقرت تلك الملاحظات إلى حد بعيد إلى اساليب الملاحظة المنهجية التي تتبع الآن في طرق الملاحظة بالمشاركة وطرق قياس الجوانب الاجتماعية مثلا باستخدام الاختبارات السوسيومترية وتتبع مسار الحراك السكاني والتفاعل الاجتماعي في الدراسات السوسيوانثروبولوجية الحديثة . ومن ناحية أخرى فمن المعروف ان علم الاحصاء يبدو أكثر حداثة من البدايات النظرية والحقلية الاولى فيما يعرف بالانثروبولوجيا الاجتماعية التقليدية كما ان استخدام الاساليب الاحصائية كان يقتضي من المشتغلين بالدراسات الانثروبولوجية نوعا من التعلم والتدرب لم يتوفر لهم ولم يسعوا هم اليه، ويعود ذلك في جانب منه إلى تشكك مسبق في مدى فائدة استخدام تلك الاساليب الكمية والاحصائية ذاتها في التحليل الانثروبولوجي [٤] .

ومهما يكن من اختلاف في مدى أهمية الاساليب الاحصائية في التحليل السوسيو أنثروبولوجي فاننا لا نستطيع ان نتجاهل الصعوبات الكثيرة التي تحيط بالحصول على معلومات كمية او احصائية دقيقة حول الجوانب الاجتماعية وخاصة في المجتمعات التقليدية . ومن الامثلة الطريفة في هذا المجال تلك المحاولة التي قامت بها مؤسسة تعمير الصحاري في منطقة الساحل الشمالي الغربي في الصحراء العربية المصرية لحصر الثروة الحيوانية (الاغنام) في المنطقة، حيث اختلفت البيانات الاحصائية في ثلاث محاولات بين نصف مليون في المحاولة الأولى وحوالي ٢ مليون في المحاولة الثانية ثم ما يقل كثيرا عن نصف مليون في المرة الثالثة . فقد شاع بين بدو المنطقة بعد تطبيق المحاولة الاحصائية الاولى ان المؤسسة سوف تربط بين حجم المساعدات العينية التي تقدم لهم وبين عدد ما يمتلكون من رؤوس الاغنام فبالغوا في البيانات التي أدلوا بها في محاولة الاحصاء الثانية التي سعوا هم لكي تقوم المؤسسة بها على اعتبار أنهم لم يذكروا اعداد ما يمتلكون من الاغنام التي انتقلت إلى وادي النيل خلال مرحلة الاحصاء الاولى . وعندما وجدت المؤسسة مبالغة في نتائج المحاولة الاحصائية الثانية وحاولت تنظيم حملة اعلامية بين البدو تمهيدا لمحاولة ثالثة ربط الاهالي خلال

تلك المحاولة الاخيرة بين عملية الاحصاء ومشروع فرض ضرائب جديدة فعمدوا إلى الادلاء بمعلومات غير حقيقية عن ملكياتهم من الاغنام . ولسنا في حاجة هنا إلى تأكيد عوامل الخوف من الحسد او فرض ضرائب جديدة أو التعبئة للجندية في البيانات المضللة التي يحصل عليها رجال الاحصاء في المجتمعات التقليدية والريفية بوجه خاص. ولعلنا في الكويت نعيش مشكلة الشك في الاحصاءات السكانية بوجه خاص نتيجة للاوضاع القانونية التي تعيشها بعض عناصر التركيب السكاني التي تضم مثلا من يعرفون بالمتسللين الذين لا يتمتعون بحقوق الاقامة المشروعة في الدولة أو المواطنين بدون جنسية الذين لا يملكون شهادات رسمية بتمتعهم بالجنسية الكويتية رغم زعمهم باحقيتهم لها بحكم المولد بوجه خاص .

كذلك فان سيطرة الاتجاهات التاريخية والتطورية على التحليلات الانثروبولوجية التقليدية لم تخلق حاجة ملحة إلى الاعتماد على الحقائق والاساليب الاحصائية في تحقيق الفروض وانشاء النظرية الانثروبولوجية كما كانت تلك الحاجة في تحقيق الفروض وانشاء النظرية الاقتصادية مثلا . وحتى حين اتجهت بعض الدراسات الانثروبولوجية التقليدية اتجاها بنائيا مثلا في دراسة ميردوك القيمة في البناء الاجتماعي وخاصة فيما يتعلق بالعائلة والتنظيم القرابي وعلاقتهما بالتقنينات التي تحكم العلاقات الجنسية والزواج فلم تكف المادة الاحصائية التي توفرت عن محاولة لمسح ملامح التقاطع الثقافي في مائة وخمسين مجتمعا متمايزا لتكون أساسا لعملية استقراء تستند إلى حقائق موضوعية كمية في تلك الدراسة . ونجد ميردوك يلجأ إلى المادة الاثنوجرافية (المكتبية) ليوسع من الاساس الاستقرائي الذي يقيم عليه تحليلاته الانثروبولوجية في موضوع العائلة والتنظيم القرابي والعلاقات الجنسية والزواج كجوانب اساسية في البناء الاجتماعي (٥) .

وفضلا عن هذا كله فمن المعروف ان اهتمامات الباحثين الانثروبولوجيين الحقليين الاوائل كانت تتعلق بوجه خاص ببعض الجوانب الممتعة التي تثير اهتمام القراء في الحياة الاجتماعية، مثل الحياة الجنسية والشعائر والطقوس الدينية

البدائية وبخاصة فيما يتعلق باهتمام الباحثين الانثروبولوجيين بابراز الخصائص المميزة للشعوب . وهي موضوعات يصعب فيها الحصول على معلومات كمية أو بيانات احصائية دقيقة، او هي على الاقل تحتاج إلى جهد بالغ في تقنين قوائم الاسئلة التي تستخدم في دراستها . وهي باختصار قد تطلبت مرحلة متأخرة في طرق البحث السوسيوأنثروبولوجي لم تكن تتوفر لدى هؤلاء الباحثين الاوائل . ولعلنا نتبين مدى التقدم الذي تم احرازه في طرق البحث السوسيوأنثروبولوجي اذا قارنا بين قوائم الاسئلة التي يضمها كتاب Notes and Quieries on Anthropology أو التي يضمها كتاب فوكارت .Foucart, G وعنوانه Introductory Questions on African Ethnology من ناحية وبين قوائم الاسئلة واستمارات البحث التي اعتمد عليها أوسكار لويس Oscar Lewis في دراسته بعنوان لافيدا La Vida لنتبين مدى ذلك التقدم الذي احرزته طرق البحث في الدراسات السوسيوأنثروبولوجية في موضوع العائلة والقرابة [٦] .

ونجد الآن اتجاها في الدراسات الانثروبولوجية الحديثة وبخاصة بهدف محاولة تحقيق علمية هذه الدراسات — أو حتى بتأثير النزعة التعالمية عند بعض المشتغلين بها نحو الاعتماد إلى حد كبير على الحقائق والاساليب الاحصائية في تحليلاتهم . ويعود ذلك ولا شك إلى أسباب متعددة لعل أولها هو اتساع مجال الدراسات السيوسيوأنثروبولوجية واهتمامها الآن بأنماط مجتمعية متنوعة وخاصة بمشكلات المجتمعات المستحدثة والمجتمعات التقليدية المتغيرة مثلا فيما يتعلق بالمشكلات المرتبطة بحركات التصنيع ومشكلات القوى العاملة ومشكلات الهجرة والتغيرات التي تطرأ على البناء الديموجرافي والتي ترتبط اما بظاهرة الهجرة أو بمؤشرات التغير في الاحصاءات الحيوية .

ولعلنا نجد في اشارتنا بكثير من الايجاز إلى دراستنا لمشكلات الهجرة والتغير البنائي في المجتمع الكويتي ما يؤكد ذلك الاتجاه . فلم يكن في الامكان مثلا معرفة مظاهر التغير البنائي التي حدثت نتيجة لتوافد الهجرات العمالية والفئات العرقية

والمهنية التي ينتمي اليها المهاجرون والتغيرات الاقتصادية التي تتمثل في تحول كثير من الكويتيين عن النشاطات الاقتصادية التقليدية إلى غيرها من الاعمال في مجال التجارة والصناعة الحديثة، ومدى استفادة السكان الكويتيين وغيرهم من الخدمات الاجتماعية التي أمكن استثمار عائدات النفط فيها ، وحجم مشكلات القوى العاملة ومستويات الاجور وغيرها فيما يدخل تحت علاقات العمل في المجتمع الحديث ومظاهر التنافس بين الفئات العرقية المتمايزة في المجالات الاقتصادية ومدى الاتجاه إلى ما يعرف بتوطين البدو ومدى الحراك السكاني في المجتمعات المحلية المتمايزة ومظاهر الانغلاق والتفاعل بين الجماعات العرقية في مجتمع التغاير السكاني في كويت ما بعد النفط – لم يكن في الإمكان الحصول على مادة تصلح اساسا للتحليل السوسيوأنثروبولوجي لهذه المشكلات الا بالاعتماد على الحقائق والاساليب الاحصائية في معالجة تلك المادة (٧) .

كذلك يرتبط الميل إلى مزيد من الاعتماد على الحقائق الاحصائية في التحليلات السوسيوأنثروبولوجية الحديثة بالرغبة في تحقيق أقصى قدر ممكن من الموضوعية والامبريقية في صياغة القضايا التي تنتهي اليها تلك التحليلات . فكثيرا ما تكون الملاحظات المباشرة للباحث حين تعتمد على مقاييس بسيطة للعرف العام في المجتمع مناقضة للواقع . ولعل المثال الطريف الذي يوضح هذه النقطة يتمثل فيما هو معروف في المجتمعات القبلية البدوية بوجه خاص من الميل إلى الاندوجامية وبخاصة بين أبناء العمومة بحيث يعتبر الزواج من بنت العم او ابن العم هو الصورة المثالية للزواج المفضل في تلك المجتمعات. ويعتبر نظام «مسك» بنت العم بين جماعات أولاد علي في الصحراء الغربية المصرية او « تحيير » بنت العم بين الجماعات البدوية في الكويت من النظم التي تكون جانبا اساسيا في البناء القيمي في هذين المجتمعين. ولكننا من خلال المحاولات الاحصائية وجدنا في اشد الجماعات تأكيدا على الاندوجامية اتجاها إلى الاكسوجامية وبخاصة بتأثير الظروف الاقتصادية والديموجرافية الجديدة في هذين المجتمعين (٨) .

ثالثاً : كان الاتجاه السائد في الدراسات السوسيولوجية التقليدية يتمثل في أن الباحث السوسيولوجي يعنى عادة بدراسة نظام اجتماعي معين او بمشكلة اجتماعية معينة كمشكلات الزواج او مشكلات الهجرة او مشكلات الملكية او مشكلات السلطة وهو يقوم بدراسة كل هذه المشكلات بغرض الوصول إلى القضايا العامة التي تنتظمها في المجتمع الانساني ككل او في انماط مجتمعية معينة ولكنه لا يركز كثيرا على ابراز التكامل بين تلك الجوانب الايكولوجية والاقتصادية والقرابية والسياسية والدينية في تلك المشكلات . ومن ناحية أخرى فمن المعروف ان الانثروبولوجيا الاجتماعية تعنى أصلا بابراز مظاهر التكامل والتساند بين الجوانب والنظم الاجتماعية .

فالباحث الانثروبولوجي وهو يزواج في عمله بين الوصف فيما يعرف بالدراسة الاثنوجرافية والتحليل المنهجي على اختلاف مستوياته فهو عندما يحاول مثلاً دراسة النظم الاجتماعية في أحد الانماط المجتمعية المتمايزة او في مجتمع محلي معين نراه يبدأ أولا بمحاولة تسجيل ووصف كثير من الجوانب التي قد يبدو أنها لا ترتبط فيما بينها على نحو منظم . مثال ذلك : ان الباحث في مجتمع قبلي معين قد تستهويه في البداية أنواع من النشاطات الاجتماعية مثلا كتلك التي تحدث في الاحتفالات الدينية التي تسمى « بالموالد » او قد تستهويه بعض الرسوم او الاشكال الفنية التي ترسم على المساكن او الرموز الثقافية التي تتمثل في وضع علامات معينة فوق الخيام – ويبدأ بوصف الاجراءات الاجتماعية التي يقوم بها المجتمع لاعداد هذه الاحتفالات ويصف أيضا أنواع الاطعمة التي يتناولها الناس في تلك الاحتفالات الدينية وطريقة توزيع الجماعات القبلية المتمايزة على الوحدات السكنية المقامة في أرض المولد ، كما يسجل الاغاني الدينية والتراتيل والرقصات التي يقوم بها الناس خلال ليلة المولد . وهو يسجل كل هذه الملاحظات في البداية من خلال حرصه على وصف نشاطات اجتماعية تبدو ممتعة ومثيرة للاهتمام .

ولكن الباحث الانثروبولوجي يتعدى هذا الوصف إلى معرفة الدور الذي يلعبه المولد كنظام اجتماعي في اضفاء نوع من الوحدة والتماسك بين وحدات المجتمع الانقسامي فالجماعة الدينية هنا التي تنتظم في المولد ينتمي اعضاؤها إلى وحدات ثأرية وعرقية متعددة ومتمايزة وهذا يعني بقول آخر أن المولد كنظام اجتماعي يعتبر اساسا لنوع من الوحدة والتماسك لا يقوم على الاسس الثأرية الانقسامية ولكنه يقوم على اسس دينية [٩] .

وبقول آخر فان الدراسة الانثروبولوجية تتميز بخاصية هامة على اختلاف المدارس القائمة الآن حيث نجد ان كل الدراسات الانثروبولوجية تتجه اتجاها تكامليا بحيث لا نجد الآن باحثا انثروبولوجيا ليتوفر على دراسة نظام اجتماعي معين أو ابعاد مشكلة اجتماعية معينة في معزل عن بقية النظم والمشكلات الاجتماعية الاخرى القائمة في المجتمع موضوع الدراسة ولكن هناك ضرورة ملحة لابراز هذا التكامل والتساند القائم بين النظم الاجتماعية فلو كنا مثلا بصدد دراسة احدى المشكلات الهامة في المجتمع الكويتي كمشكلة التسلل مثلا لن نستطيع في هذه الحالة ان نهتم فقط بالجزاءات التي توقع على المتسللين والطرق او الدروب التي يسلكونها خلال رحلة التسلل والصعاب التي تجابهم اثناء هذه العملية والوسائل التي تتخذها الدولة في علاج هذه المشكلة والاحياء السكنية التي ينتشر فيها هؤلاء المتسللون .

ولكننا يجب أن نهتم ايضا بالاوضاع الاجتماعية الاقتصادية والسياسية والقبلية السائدة في المجتمع الكويتي والتي تؤثر في وضع هذه المشكلة مثلا فيما يتعلق بالظروف الاقتصادية المتقدمة في هذا المجتمع بالمقارنة بتلك الظروف السائدة في المجتمعات المجاورة أو بحاجة المجتمع الكويتي إلى نوع من الايدي العاملة رخيصة التكاليف تستطيع أن تقوم بنوع من العمل لا يقبل عليه السكان الاصليون وتقف اقتصادياته بمثابة صعوبات أمام استخدام نوع من الايدي العاملة المستقرة والمنظمة او فيما يتعلق أيضا بظهور تنظيمات وتشريعات جديدة في تنظيم الاقامة والجنسية أو فيما يتعلق بخطة الدولة في اتجاهات التركيب السكاني

وغير ذلك من الاوضاع الاجتماعية التي تتكامل في ابراز وضع هذه المشكلة على صورتها القائمة الآن (١٠) .

كما تتميز الدراسات الانثروبولوجية ايضا بارتباطها بمجتمعات محلية محددة واذا استعرضنا الكتابات الانثروبولوجية التي بأيدينا الآن نجد أنها تتعلق بمجتمعات محلية محددة من أنماط مجتمعية مختلفة تقليدية أو غير تقليدية وغالبا ما تكون هذه المجتمعات مجتمعات جزئية في ثقافات أكبر أو في مجتمعات قومية تتضمنها وهذا يعني بقول آخر ان الباحثين الانثروبولوجيين لم يعودوا الآن يوجهون كثيرا من اهتمامهم إلى محاولة رسم مراحل تطور النظم الاجتماعية بوجه عام في المجتمع البشري أو أنهم لم يعودوا حتى يعنون بمشكلات الانتشار الثقافي وقد كان هذان الاتجاهان الاتجاه التطوري والاتجاه الانتشاري من الاتجاهات الرئيسية في التحليلات الانثروبولوجية التقليدية .

ولكننا نجد الآن أيضا ان الاتجاه التكاملي في دراسة المجتمع اخذ يسيطر فيما يعرف بالدراسات السوسيولوجية والانثروبولوجية على السواء فنحن مثلا في دراستنا لمشكلات الزواج في الكويت لا نستطيع ان نعزل هذه المشكلات عن التغيرات التي طرأت مثلا على مصادر الثروة في المجتمع ، والتغيرات التي طرأت على التركيب السكاني والتغيرات في المستوى التعليمي ، وانفتاح المجتمع الكويتي على كثير من التيارات الثقافية والاتصالات الاجتماعية في مرحلة ما بعد التغير ، وهذا كله إلى جانب توجيه الاهتمام إلى الاسس العرقية والقبلية لتلك المشكلات . وهذا يعني بقول آخر اننا حين نعالج مشكلات الزواج في الكويت لن نحاول فقط أن نعرض لوضع هذه المشكلات في النسق القرابي ولكننا سنبرز أيضا مدى تفاعل وتأثر هذا النسق بالتغيرات التي طرأت في النسق السياسي مثلا فيما يتعلق بالنظم الجديدة للاقامة والتوطن ، والنسق الاقتصادي وما يرتبط به من تغيرات في البناء المهني والمعايير الجديدة لتقسيم العمل وتوزيعه ، وما يرتبط بهذا أيضا من تغير في نسق ترتيب الفئات الاجتماعية أو تغير في البناء الطبقي .

رابعاً : كذلك فقد كانت الدراسات الانثروبولوجية تتميز عن غيرها من الدراسات المعنية بالظواهر والنظم الاجتماعية بأنها دراسات تعتمد على البحث الحقلي الذي يعيش فيه الباحث فترة مقبولة او مناسبة من الزمن تتيح له فرصة مشاهدة دورة الحياة في المجتمع وقد كانت الفترة المثالية التي يقضيها الباحث في المجتمع البدوي مثلا لا تقل عن العام الواحد وهذه الفترة الزمنية كانت تتيح له ان يشاهد ويلاحظ ويدون عن قرب دورة الحياة في المجتمع في اطار الوحدة الزمنية للسنة التي تتعاقب فصولها ويرتبط كل فصل منها بنشاط اقتصادي معين ، ومثال ذلك اننا نجد ان فترة سقوط الامطار يقضيها أعضاء المجتمع في اعداد الارض للزراعة والقيام بعمليات الحرث وبذر البذور ثم يسكن اعضاء المجتمع في فترة سقوط الامطار بيوتهم ويعتمدون في غذائهم وفي علف ماشيتهم على محصول العام ثم يأتي فصل الربيع وقبيل فصل الصيف يظهر شكل جديد للتوطن حيث تنتقل الجماعات من الرعاة إلى حيث يتوفر المرعى والماء ويبقون فترة من الزمن في هذه « المرابع » ليعودوا عندما يشتد الحر وينضج المحصول وتقام أعياد الحصاد وما ينشط فيها من مشاركات اجتماعية مثلا فيما يتعلق باقامة الموالد او الاحتفالات الدينية وتكثر في هذا الوقت ايضا عمليات بناء المساكن او حفلات الزواج وفي نهاية فصل الصيف ينتقل هؤلاء الرعاة مرة أخرى إلى دورة جديدة من دورات الحياة في المجتمع قبيل سقوط الامطار .

ونجد ان هذه الضرورة ايضا للدراسة الحقلية تبرز أيضا في دراستنا لمشكلات الانماط المجتمعية غير التقليدية كالمجتمع الصناعي مثلا ونحن بصدد دراسة مشكلات الهجرة في المجتمع الكويتي الحديث ، حيث تفيدنا في هذا الاحصاءات التي تصدر عن معدلات الزيادة السكانية وحركات الدخول والخروج في المجتمع الكويتي ، والجداول المتعلقة بتوزيع السكان على المناطق الاقليمية المختلفة ولكننا لا نستطيع من خلال هذه الاحصاءات الرسمية وحدها ان نتعرف على مظاهر الصراع والتنافس التي تقوم بين تلك الفئات المختلفة من المهاجرين ، كما أننا مثلا لن نعرف مدى المشاركات الاجتماعية بين هؤلاء المهاجرين بفئاتهم المختلفة

وبينهم ككل والسكان الاصليين ، وهذا يعني أننا في دراستنا لهذه المشكلة لا بد ان نعتمد على المادة التي تأتي من خلال البحث الحقلي عن طريق الملاحظة المنهجية وعن طريق المشاركة إلى أبعد حد ممكن في الانماط الثقافية التي نحن بصدد دراستها بين جوانب هذه المشكلة .

خامساً : كذلك فقد تميزت الدراسات الانثروبولوجية بوجه خاص وبتأثير التزام الاتجاه البنائي في دراسة المجتمع باهتمامها بابراز مظاهر التساند والتكامل والتوافق بين الجوانب البنائية المتمايزة في المجتمع وحتى حين كانت تلك الدراسات الانثروبولوجية تعني بظاهرة او مشكلات الصراع الاجتماعي فقد كان هذا التناول يهدف إلى ابراز اثر هذا الصراع ذاته في استمرار التوازن البنائي وكبينة جديدة على استواء النزعة البنائية في دراسة المجتمع وذلك كله في حين كانت الدراسات السوسيولوجية الحقلية تعالج بوجه خاص مشكلات التفكك الاجتماعي او الظواهر غير السوية وتعتبر دراسة دوركايم الشهيرة لظاهرة أو مشكلة الانتحار من ابرز الامثلة في ذلك وللاهمية التي تحتلها هذه هذه النقطة نعالجها هنا بشيء من الايجاز فيما يلي :

كانت تلك الدراسات الانثروبولوجية الحقلية في تلك المجتمعات التقليدية بوجه خاص تبدأ من فرض أساسي يتعلق بابراز مظاهر التضامن والتماسك في تلك المجتمعات التقليدية فهم مثلا حينما كانوا يتعرضون لدراسة نظام معين من النظم الاجتماعية كانوا يهدفون إلى ابراز اهمية هذا النظام في اضفاء الوحدة والتماسك على المجتمع موضوع الدراسة واذا اخذنا مثالا من أحد المجتمعات الافريقية وهو مجتمع ندمبو نجد أنه حينما حاول تيرنر ان يعرض لدراسة النسق الشعائري في هذا المجتمع فقد أهتم في الدرجة الاولى بالدور الذي يلعبه هذا النظام في اضفاء الوحدة والتماسك على الوحدات الاقليمية والسياسية المتمايزة في هذا المجتمع الذي يفتقر إلى نوع من التوزيع الانقسامي كذلك التوزيع القائم في مجتمع النوير ، وحيث نجد في مجتمع ندمبو ان الوحدة السياسية الكلية هي القرية

بحدودها الاقليمية ومصادرها الاقتصادية وجماعاتها القرابية المتمايزة . ويفتقر هذا المجتمع إلى أي تنظيم عشائري او أقليمي يتقاطع عبر هذا التمايز السياسي للقرى التي يتكون منها ، ولكن النسق الذي يلعب ذلك الدور هو النسق الشعائري حيث يعرف أعضاء هذا المجتمع شعائر وطقوس علاجية يعتمد عليها الناس في مجابهة الامراض والكوارث التي تحل بهم ولا يجدون تفسيرا طبيعيا معقولا لها ، فعدم نضج المحصول ، أو عدم التوفيق في الصيد ، أو قلة انجاب الذكور ، أو التعرض للمرض مرجعه في نظرهم التعرض لمس من أرواح الاسلاف او القوى الغيبية وعلاجه يكون في اقامة شعائر تشبه إلى حد كبير شعائر الزار المعروفة . ولتنظيم الشعيرة شكل معين فهي لا تقام إلا بحضور عدد معين من الاشخاص يشترط فيهم أن يكونوا قد تعرضوا لازمة مماثلة لتلك التي يجتمعون لاقامة الشعيرة من أجلها لعلاج عضو من أعضاء المجتمع . وحيث لا يتوفر هذا العدد المناسب من بين أعضاء القرية الواحدة نجد ان جماعة الشعيرة تضم اشخاصا من وحدات اقليمية وسياسية متمايزة وهذا يعني بقول آخر ان النسق الشعائري يتقاطع في هذا المجتمع عبر كل حدود التمايز بين الوحدات الاقليمية السياسية(١١) ...... كما نجد في دراسة جلكمان لمشكلات الثأر وعداوات الدم في المجتمعات القبلية قضية أساسية تمثل في ان هذا النظام (نظام الثأر) وأن كان يؤدي إلى تدمير وحدة وتماسك الجماعات السياسية من ناحية فهو يؤدي إلى تماسك وابراز تمايز الوحدات الثأرية من ناحية أخرى (١٢) .

ولكنا نجد الآن أنه في حين كانت تلك الدراسات الانثروبولوجية الحقلية في المجتمعات البدائية او القبلية التقليدية تعتبر في الدرجة الاولى دراسات استاتيكية بمعنى انها دراسات تبرز حالة الثبات نجد أن الدراسات الانثروبولوجية المعاصرة يتمتع فيها موضوع التغير باهتمام رئيسي وبخاصة تحت تأثير عوامل التغير الداخلية والخارجية التي تفرض وطأتها على تلك المجتمعات فحينما قامت قطاعات تعمير الصحاري بمنطقة الساحل الشمالي الغربي في الصحراء الغربية المصرية بمجهودات من اجل التطوير والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لمجتمع

أولاد علي وقد حدد قطاع برج العرب أهداف تلك المشروعات في العمل على توطين القبائل البدوية واستغلال الموارد الطبيعية المتوفرة استغلالا اقتصاديا وتطوير السكان اجتماعيا ليسايروا الركب المتحضر ودفع المرأة إلى ميدان العمل . وقد كانت الخطة العامة للمشروعات تقوم على نشر الوعي التعاوني والتوسع الزراعي الافقي لزيادة الرقعة الزراعية ثم يلي ذلك محاولة التوسع الرأسي وتحسين الثروة الحيوانية وتنميتها وتنمية الصناعات الزراعية ونشر الصناعة اليدوية (١٣) :

وفي سبيل تحقيق تلك الاهداف حاولت المؤسسة ان تقوم بتنشيط المجهود الفردي عن طريق تجميع الافراد في جمعيات تعاونية مع تقديم المساعدات الفنية والخدمات والارشاد اللازم وتدريب جيل من العمال الفنيين المحليين وتقوية الجمعيات التعاونية ونشر الوعي الثقافي ونقل دفة الاعمال تدريجيا إلى الجمعيات التعاونية تبعا للخبرات المكتسبة .

ولكن فقد اصطدمت تلك المناشط والتنظيمات الاقتصادية في الدرجة الاولى بالنظام القبلي التقليدي خصوصا فيما يتعلق بنسق التفاضل الطبقي القائم على توزيع أولاد علي إلى سعادى ومرابطين تفرض حقوق السعدنة التبعية الاجتماعية والسياسية على المرابطين . وقد حاول هؤلاء «المرابطين»، كما حاولوا في النشاطات السياسية الحديثة كمنظمات الاتحاد الاشتراكي ان يسيطروا على مراكز القيادة والزعامة في تلك المؤسسات الحديثة وبخاصة فقد كان المال يتوفر لديهم مما ساعدهم على الصمود في مجال التنافس في عمليات الانتخابات لعضوية اللجان ومجالس الادارة في تلك المؤسسات الحديثة (١٤) .

وعلى الرغم من ان الوحدات القبلية في كل منطقة من تلك المناطق حاولت ان تمثل في تلك التنظيمات الجديدة فان الاتجاه العام يدل على نجاح المرابطين في السيطرة على تلك المؤسسات وبالتالي انعكست هذه السيطرة على مركزهم في نسق التفاضل العرقي وبقول آخر قد ساعدت هذه الاوضاع كلها على تضييق تلك الهوة التي تفصل بين السعادى والمرابطين .

كذلك فقد خلقت تلك الخدمات الاجتماعية السياسية والاقتصادية الحديثة مجالا للتنافس على مراكز الزعامة في المجتمع القبلي بعد ان كانت تلك المنافسة محصورة في الحصول على مركز العاقلة في الوحدة السياسية القبلية ومركز العمدة والشيخ في نظام الادارة المحلية . وهذان المجالان تحكمهما حقوق الوراثة ولكن الاساس الجديد الذي تقوم عليه العضوية في مجالس الادارة التعاونية ووحدات الاتحاد الاشتراكي التي تقوم على الانتخاب المباشر وعلى اساس الغالبية العددية جعل الفرصة مواتية للوحدات القبلية المحرومة تقليديا عن مناصب الزعامة القبلية بناء على مزكزها في نسق التفاضل العرقي التقليدي لكي تتقدم معتمدة على كثرتها العددية وامكانياتها الاقتصادية في أغلب الاحيان لتحتل مركزا ممتازا في التنظيمات الحديثة . وقد ساعد على نجاح هؤلاء الزعماء الجدد في احداث تغيير في نسق التفاضل القبلي والعرقي التقليدي ان المصالح المباشرة للناس صارت مرتبطة بهؤلاء الزعماء الجدد في نفس الوقت الذي بدأوا يتشككون فيه في كفاءة النظم السياسية التقليدية بعد الاتجاه إلى التعليم والعمل النقدي والاحتكاك بثقافة الاسكندرية ووادي النيل . وقد انعكس هذا كله في كثرة اللجوء إلى الحكومة في المنازعات القبلية والمطالبة بتسوية تلك المنازعات اعمالا لقواعد القانون المصري وبخاصة بعد ان تفشل النظم التقليدية في تسوية بعض تلك المنازعات (١٥) .

* * *

وبعد فلعلنا ازاء ذلك التقارب القائم الان في الموضوع وطرق البحث واتجاهات التحليل في الدراسات السوسيولوجية والدراسات الانثروبولوجيـــة الاجتماعية كمبحثين تقليديين متمايزين في دراسة المجتمع والعلاقات الاجتماعية نرى من المناسب ان يطلق على ذلك العلم الذي يعنى بدراسة المجتمع والعلاقات الاجتماعية التي تربط بين الاشخاص كأعضاء في المجتمع او التي تربط بين الجماعات الاجتماعية المنظمة المتمايزة في هذا المجتمع مصطلح الدراســـــة

السوسيوأنثروبولوجية Socio-Anthropological أو علم دراسة المجتمع Societilogy حيث في ذلك تجاوز لتلك القسمة الثنائية القائمة الان في البحوث المعنية بدراسة المجتمع بين السوسيولوجيا والانثروبولوجيا الاجتماعية كما نجد في اشتقاق هذا المصطلح من كلمة مجتمع Society مـــا يعالج ذلك اللبس الذي يحيط بكلمة Social التي تعبر عن صفة الاجتماعية فضلا عن الاشتراكية والشيوعية في جوانب النشاط الاجتماعي الذي يقوم به أعضاء المجتمع والتي قد لا تدخل ضمن موضوعات البحث في علم دراسة المجتمع حيث تعنى بها علوم اجتماعية أخرى كعلم النفس وعلم الاقتصاد وعلم السياسة مثلا في حين تبرز الصفةالجديد Societal حين تلحق بعلاقة او نشاط معين للاشخاص او الجماعات كونها عنصرا من العناصر التي تتركب منها تلك الانساق المجتمعية كالنسق الاقتصادي والنسق القرابي وانساق الضبط الاجتماعي في بناء المجتمع وما يطرأ على ذلك البناء كوحدة متمايزة من تغير والعلاقات التي تقوم بين الابنية المجتمعيةالمتمايزة باعتبارها موضوع البحث في علم السوسيتلوجي Societilogy او علم دراسة المجتمع .

(١) « يقوم اصطلاح البلاد النامية على اساس نظري يستهدف تجنب الخلط بين انخفاض المستوى المستوى الاقتصادي (ويسفر عنه انخفاض مستوى المعيشة) والركود الاقتصادي (وهي حالة يساوي فيها معدل النمو الاقتصادي صفرا) . وهذا يعني من ناحية أخرى ان البلد قد يتسم بانخفاض المستوى الا قتصادي على الرغم من ارتفاع معدل النمو الاقتصادي نظراً لشدة انخفاض المستوى الذي انطلق منه الا قتصاد القومي منذ وقت غير بعيد في الطريق إلى النمو – كما يعني من ناحية أخرى أنه من المتصور ان يتسم البلد بارتفاع المستوى الاقتصادي على الرغم من تردي الاقتصاد القومي في حالة يساوي فيها معدل النمو الاقتصادي صفراً . (محمد زكي شافعي : ص ١٥) .

« وبعد مناقشة التعريفات العديدة والجوانب المختلفة في مفهوم التنمية الاجتماعية يمكن القول بأنها بمفهومها العريض عبارة عن عملية تغيير اجتماعي تستهدف تغيير الخصائص الاجتماعية للبلاد النامية وتعمل على ازالة المعوقات التي تراكمت عبر السنين لتقيم تنظيمات جديدة ونظماً مستحدثة تفي باحتياجات الافراد وتلبي رغباتهم وتحقق لهم أكبر قدر ممكن من اشباع تلك الاحتياجات والرغبات ، كما انها تهدف إلى تحقيق أقصى استثمار ممكن للطاقات والامكانيات البشرية الموجودة في المجتمع بحيث تساعد على دفع عملية التنمية الاقتصادية والسير بها في طريق التقدم والنمو كما تستهدف ازالة العقبات والمعوقات التي تقف في طريق التقدم والنمو كما تستهدف ازالة العقبات والمعوقات التي تقف في طريق التنمية الاقتصادية ثم معالجة المشكلات وتدارك السلبيات التي قد تصاحبها او تترتب عليها بالاضافة إلى أنها تعني بتقديم خدمات اضافية للفئات التي لا تستطيع ان تتكيف مع المجتمع او التي لا تستفيد فائدة كاملة من الخدمات الاجتماعية التي تقدم لبقية الافراد » .

(عبد الباسط حسن : ص ١١٠)

أنظر : شارل بتلهيم – التخطيط والتنمية – ترجمة الدكتور اسماعيل صبري عبدالله دار المعارف بمصر – الطبعة الثانية – ١٩٦٨ .

عبد الباسط محمد حسن : التنمية الاجتماعية - معهد البحوث والدراسات العربية - جامعة الدول العربية - القاهرة - ١٩٧٠ .

مجلس التخطيط : خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخمسية الاولى ٦٧/١٩٦٨ - ٧١/١٩٧٢ - الخطط القطاعية - منشورات مجلس التخطيط - الكويت - ١٩٦٨ .

محمد زكي شافعي : التنمية الاقتصادية - الكتاب الاول - دار النهضة العربية - ١٩٦٨ .

نورمان س . بوكانان وهوارد س . اليس : وسائل التنمية الاقتصادية ترجمة محمود فتحي عمر وابراهيم لطفي عمر - مكتبة النهضة المصرية - القاهرة - ١٩٥٨ .

(٢) أنظر فيما يلي ثبتا لبعض البحوث والدراسات الانثروبولوجية التقليدية (القائمة الاولى) والبحوث والدراسات الانثروبولوجية الحديثة (القائمة الثانية) :

Table One

(1) Banton, M., ed.; **Anthropological Approach to the Study of Religion**; Tavistock Pub., 1966.

(2) Brace, C. L.; **The Stages of Human Evolution**; Prentice-Hal, 1967.

(3) Butt, A.; **The Nilotes of the Anglo Egyptian Sudan and Uganda**; I.A.I., 1952.

(4) Coulborn, R.; **The Origin of Civilized Societies**, Princeton, N.J. 1959.

(5) Emery, F. E., ed.; **System Thinking**, Penguin, 1969.

(6) Evans-Pritchard, E. E.; **Witchcraft, Oracle and Magic Among the Azande**; O.U.P., 1937.

(7) Evans-Pritchard, E. E.; **The Nuer**; O.U.P., 1940.

(8) Evans-Pritchard, E. E.; **The Sanusis of Cyrenaica**, O.U.P., 1944.

(9) Evans-Pritchard, E. E.; **Kinship and Marriage among the Nuer**, O.U.P., 1950.

(10) Evans-Pritchard, E. E.; **Nuer Religion**, O.U.P., 1956.

(11) Firth, R.; **Primitive Economic of New Zealand Moari;** 1926.

(12) Firth; R.; **Human Types;** Mentor Books.

(13) Fortes, M.; **The Dynamics of Clanship among the Tallensi;** London, 1945.

(14) Fortes, M. and Evans-Pritchard, E. E., (eds); **African Political Systems;** O.U.P., 1940.

(15) Gluckman, M.; **Order and Rebellion in Tribal Africa;** Cohen and West, 1963.

(16) Grossman, G.; **Economic Systems;** Prentice-Hall, 1967.

(17) Gulliver, P. H.; **The Family Herds;** Routledge and Kegan Paul, 1955.

(18) Hammel, E. A.; **Alternative Social Structures and Ritual Relations in the Balkans;** Prentice-Hall, 1968.

(19) Hoebel, E. A.; **The Law of Primitive Man;** Harvard U.P., 1954.

(20) Lowie, R.; **Primitive Society;** Routledge and Kegan Paul, 1921.

(21) Lowie, R.; **Primitive Religion;** Routledge and Kegan Paul, 1924.

(22) Maine, Sir H. S.; **Ancient Law;** Pollck's edition, 1930.

(23) Mair, L.; **Primitive Government;** Penguin, 1962.

(24) Malinowski, B.; **Crime and Custom in Savage Society;** Kegan Paul, 1947.

(25) Malinowski, B.; **Argonauts of the Western Pacific;** Routledge and Kegan Paul, 1950.

(26) Malinowski, B.; **The Sexual Life of the Savages;** Routledge and Kegan Paul, 1952.

(27) Middleton, J. and Tait, D., (eds); **Tribes Without Rulers;** Routledge and Kegan Paul, 1958.

(28) Radcliffe-Brown, A. R. and Forde, D, (eds); **African Systems of Kinship and Marriage;** O.U.P., 1950.

(29) Sahlins, M. O.; **Tribesmen**; Prentice-Hall, 1968.

(30) Schusky, E. L.; **Manual for Kinship Analysis**; Holt, Rinehart and Winston, 1965.

(31) Seligman, C. G. and B. Z.; **Pagan Tribes of the Nilotic Sudan**; Routledge, 1932.

(32) Service, E. R.; **The Hunters**; Prentice-Hall, 1966.

Table Two

(1) Banton, M.; **The Social Anthropology of Complex Societies**; Tavistock Pub., 1966.

(2) Barnet, H. G.; **Innovation: The Basis of Cultural Change**; Mc graw-Hill, 1953.

(3) Bell, R. R.; **Premarital Sex in a Changing Society**; Prentice-Hall, 1966.

(4) Belshaw, C. S.; **Traditional Exchange and Modern Markets**; Prentice-Hall, 1965.

(5) Blau, P. M. and Scott, W. R.; **Formal Organization: A Comparative Approach**; Routledge and Kegan Paul, 1963.

(6) Brown, I.C.; **Understanding Other Cultures**; Prentice-Hall, 1963.

(7) Burns, T., ed.; **Industrial Man**; Penguin, 1969.

(8) Darper, E.; **Birth Control in Modern Word; Penguin**, 1965.

(9) Etzioni, A.; **Modern Organizations**; Prentice-Hall, 1964.

(10) Galbraith, J.K.; **The Affluent Society**; Pelican, 1958.

(11) Gans, H.J.; **The Urban Villagers**; The Free Press, 1962.

(12) Goffman, E.; **Stigma, Notes on the Management of the Spoild Identity**; Pelican, 1963.

(13) Goldthorpe, J.H. and al.; **The Affluent Worker : Industrial Attitudes and Behaviour**; Cambridge, 1968.

(14) ————————; **The Affluent Worker : Political Attitudes and Behaviour**; Cambridge, 1968.

(15) ————————; **The Affluent Worker in the Class Structure**; Cambridge, 1969.

(16) Halpern, J.M.; **The Changing Village Community**; Prentice-Hall, 1967.

(17) Happold, F.C.; **Religious Faith and Twentieth Century Man**; Pelican, 1966.

(18) Jeffreys, M.V.C., **Personal Values in the Modern World**; Pelican, 1962.

(19) Jones, H.; **Crime in a Changing Society**; Penguin, 1965.

(20) Konopka, G.; **The Adolescent girl in Conflict**, Prentice-Hall, 1966.

(21) Kuczynski, J., **The Rise of the Working Class**; W.Y.L., 1967.

(22) Lains, R.D. and Esterson, A.; **Sanity, Madness and Family**, Penguin, 1964.

(23) Lexner, D.; **The Passing of Traditional Society**; The Free Press, 1958.

(24) Mair, L.; **New Nations**; Weiden fold and Nicolson, 1963.

(25) Moore, W.E.; **The Impact of Industry**; Prentice-Hall, 1955.

(26) ——————; **Social Change**; Prentice-Hall, 1963.

(27) Moore, W.E. and Cook, R.M. (eds.); **Readings and Social Change**; Prentice-Hall, 1967.

(28) Myral, A. and Klein, V.; **Womens Two Roles : Home and Work**; Routledge and Kegan Paul, 1956.

(29) Packard, V.; **The Naked Society**; Penguin, 1964.

(30) Patterson, S.; **Immigration and Race Relations in Britain,** 1960 - 1967; Oxford, 1967.

(31) ——————; **Immigrants in Industry;** Oxford, 1968.

(32) Pitcairn; L.; **Parents of the Future;** Cambridge, 1968.

(33) Rose, E.J.B.; **Colour and Citizenship : a Report on British Race Relations;** Oxford, 1969.

(34) Schur, E.M., **Crimes Without Victims;** Prentice-Hall, 1965.

(35) Scott, F. ed.; **World Migration in Modern Times;** Prentice-Hall, 1968.

(36) Spiro, H.J., ed.; **Patterns of African Development;** Prentice-Hall, 1967.

(37) Southall, A., ed.; **Social Change in Modern Africa;** O.U.P., 1961.

(38) Town send, P.; **Family Life of Old People;** Penguin, 1967.

(39) Turner, C.; **Family and Kinship in Modern Britain;** Routledge and Kegan Paul, 1969.

(40) Wilson, J.; **Logic and Sexual Morality,** PJenguin, 1965.

(٣) لعلنا نستطيع اعتبار دراستنا لمشكلات الهجرة والتغير البنائي في المجتمع الكويتي كدراسة في الانثروبولوجيا الاجتماعية محاولة لابراز ذلك النمو في طرق الانثروبولوجي في دراسة الانماط المجتمعية التي تتمتع بوجه خاص بدرجة عالية من التغاير السكاني حيث من المعروف أنه قد ارتبط باستغلال النفط وما توفر عنه من قدر هائل مز العائدات النقدية التي أراد المجتمع الكويتي اعادة استثمارها في صورة بعض الخدمات الاساسية وبوجه خاص في قطاعات الصحة والاسكان والتعليم والطرق ان توافدت على هذا المجتمع اعداد كبيرة من الهجرات العمالية التي تكون الان حوالي ٥٣ ٪ من جملة السكان في الكويت الحديثة .

ولقد ارتبطت تلك التغيرات الاقتصادية التي تمثلت في اضمحلال النشاطات الاقتصادية التقليدية التي مارسها السكان إلى ما قبل ظهور النفط وبخاصة فيما يعرف بالغوص لصيد اللؤلؤ او السفر للنقل البحري والتجارة بتأثير ظروف سياسية واقتصادية معينة ثم ما تلي ذلك من فرص جديدة وفيرة للعمل في منظمات الخدمات الحديثة ان تعددت الانماط المجتمعية المتمايزة في هذا المجتمع ومثال ذلك اننا نجد في المجتمع المحلي بفيلكا الذي يصل تعداده إلى حوالي أربعة آلاف

نسمة يكونون جزيرة فيها كل ملامح التمايز الاقليمي تحتفظ في مكوناتها السكانية بعدد كبير من السكان الكويتيين الذين تصل نسبتهم إلى حوالي ٨٠ ٪ – وذلك على العكس من اتجاه التغيرات الديموجرافية في المجتمع الكويتي الكلي ، كما عمل كل سكان تلك الجزيرة في مرحلة ما قبل التغير الذي ارتبط بظهور النفط بالنشاطات الاقتصادية التقليدية البحرية .

ونجد ايضاً في المجتمع الكويتي الحديث النمط المجتمعي الصناعي المستحدث في المنطقة الجرداء بالاحمدي حيث استقر خلال العشرين سنة الماضية مجتمع تحكمه نظم ومعايير في الضبط الاجتماعي وتقسيم العمل والاتصال الاجتماعي تختلف كل الاختلاف عن تلك النظم والمعايير التي استقرت في المجتمع التقليدي كما نجد المجتمع المحلي المحدود في منطقة الفحيحيل حيث يبرز التغاير السكاني العرقي والمهني واللغوي وحيث تبرز مشكلات المجتمع الكويتي الحديث مثل المشكلات العمالية ومظاهر تحول الكويتيين عن النشاطات الاقتصادية التقليدية في مجال الانتاج وبخاصة الانتاج الزراعي إلى العمل بقطاعات الخدمات الحكومية . كما نجد التجمعات المغلقة للكويتيين في احياء العاصمة والمناطق التي ترتفع فيها إلى حد كبير اعداد غير الكويتيين الوافدين في محافظة حولي بوجه خاص .

ولهذا كله فليس بالامكان دراسة هذا المجتمع الا من خلال المزاوجة بين ما يعرف بطرق البحث السوسيولوجية (كشوف الاستبيان والاحصاءات والوثائق) وطرق البحث الانثروبولوجي التقليدية (الملاحظة بالمشاركة – الطريقة الجينيالوجية – الاعتماد على المعلومات التي يدلي بها كبار السن والاتون بالاخبار) وذلك في محاولة تصور مدى بعض تلك المشكلات التي ظهرت في هذا المجتمع فضلا عن التعرف على بعض خصائصه او سماته التي ارتبطت بظهور النفط وما ترتب عليه من تغيرات اقتصادية . (انظر : محمد محجوب : الهجرة والتغير البنائي في المجتمع الكويتي – دراسة في الانثروبولوجيا الاجتماعية – وكالة المطبوعات – الكويت – ١٩٧٢) .

(٤) انظر فيما يلي بعض المراجع في الانثروبولوجيا الكمية :

Epstein, A.L., ed.; **The Craft of Social Anthropology;** Tavistock Pub., London, 1967.

La Pierre, R.; **Social Change;** Mc-Graw-Hill, N.Y., 1965.

(٥) Murdock, G.P.; **Social Structure;** The free Press, 1965.

(٦) انظر : اوسكار لويس : « لافيدا » أو « الحياة » عرض وتحليل الدكتور محمد عبده محجوب – عالم الفكر – العدد الثاني من المجلد الاول – يوليو ١٩٧٠ .

(٧) لعل الميل إلى مزيد من الاعتماد على الحقائق والاساليب الكمية والاحصائية في التحليل السوسيو

أنثروبولوجي يرتبط الان بوجه خاص باتساع مجال البحث في البحوث الحقلية الحديثة ويبدو هذا بشكل واضح اذا حاولنا المقارنة بين دراسة لنفس المشكلات في كل من المجتمع المحلي المحدود بفيليكا من ناحية والمجتمع الكويتي الكلي من ناحية أخرى حيث لا نحتاج لملاحظة مظاهر التنوع في المكونات السكانية ونوع ومدى حجم المشروعات الاقتصادية الحديثة وانشاء منظمات جديدة في مجالات الخدمات والادارة ومدى الحراك السكاني والتمايز الاقليمي للمكونات العرقية في مجتمع فيلكا لغير جولة لبضعة أيام نعتمد فيها على الملاحظة المباشرة في حين نجد انفسنا مضطرين إلى الاعتماد على جداول الاحصاء السكاني لمعرفة اثر ظاهرة الهجرة في التركيب الديموجرافي في المجتمع الكويتي الحديث وإلى الاحصاءات الرسمية الحيوية والمهنية لمعرفة معدلات الزيادة الطبيعية وغير الطبيعية بين الفئات العرقية المتمايزة ومدى التحول في النشاطات الاقتصادية التي يمارسها السكان بفئاتهم المختلفة ومدى التجانس والتغاير السكاني في الاحياء المتمايزة ومدى الهجرات الداخلية والخارجية التي تتعرض لها الكويت كما نحتاج إلى المعلومات الرسمية المستمدة من البنوك وغرفة التجارة والصناعة لمعرفة حجم المشروعات الاقتصادية التي تستثمر فيها عائدات النفط التي يعاد توزيعها في صور متنوعة من الخدمات .

(٨) من المعروف ان هناك نوعين متمايزين للزواج اولهما يعرف بالزواج الداخلي او الاضوائي وثانيهما يعرف بالزواج الخارجي او الاغترابي ويختلف مدى الاضوائية او الاغترابية في الانماط المجتمعية المتنوعة فنجد في المجتمع الاسلامي بوجه عام تحريما للزواج بين الاصول والفروع كما أننا نجد في المجتمعات الطوطمية بوجه عام تحريماً للزواج الاضوائي بين الجماعة الطوطمية التي يجري بين اعضائها دماء مشتركة كما نجد في بعض المجتمعات الانقسامية اغترابية في حدود الوحدة القرابية الثأرية كما هو الشأن في المجتمع النويري مثلا في حين يبرز نسق القيم في المجتمعات البدوية أهمية الاضوائية العرقية والثأرية والقرابية حيث يعتبر الزواج من ابنة العم هو النمط المفضل للزواج في تلك المجتمعات ، وقد يتسع مفهوم العمومة ليشمل ليس اخوة الاب بل يضم كل اعضاء الوحدة الثأرية التي قد تتنوع مكوناتها القرابية الحقيقية فضلا عن مكوناتها العرقية والثقافية ايضاً .

ولكنا نجد ان الظروف الايكولوجية تفرض على الجماعة القبلية الثأرية التي تعطي قيمة كبيرة للاضوائية اتجاها إلى الاغترابية حيث تستطيع من خلال علاقات المصاهرة التي تربطها بالجماعات الثأرية والقبلية الاخرى ان تضمن تلقي مساعدات اقتصادية في ظروف الجفاف وسنوات القحط التي قد تتعرض لها طالما لم يكن في الامكان الاعتماد على سقوط المطر بكميات كافية لانضاج محصوت الحبوب الغذائية وتوفر المراعي فضلا عن ماء الشرب في نفس الوطن القبلي للجماعة الثأرية الاضوائية المتمايزة ولعل من الطريف ان نجد في احدى الوحدات الثأرية التي تتمتع بشهرة واسعة في مجتمع اولاد على فيما يتعلق بميلها إلى الاضوائية ومقاومتها للاغترابية وتعرف هناك بقبيلة «أبو مطير» ان حوالي ثلث عدد الزيجات القائمة فيها خلال فترة الدراسة الحقلية تزوجت فيها نساء القبيلة من رجال ينتمون إلى وحدات ثأرية وقبلية أخرى كما كانت هناك نسبة متقاربة

من رجال أبو مطير الذين تزوجوا من نساء ينتمين إلى وحدات ثأرية وفئات قبلية او عرقية اخـــرى .

(٩) يعتبر المولد في مجتمع أولاد من المناشط الدينية الهامة التي ترتبط اقامتها بوجه خاص بالرواج الاقتصادي الذي يترتب على نزول الامطار بكميات وفي اوقات مناسبة لنضج محصول الشعير ووفرة المرعى والماء في الصحراء ويقام المولد في ذكرى سنوية لاحد « اولياء الله » الذين يراهم أبناؤهم في حلم يطلبون فيه اقامة الضريح والمولد وغالبا ما يكون ابن صاحب المولد شيخا لاحد الطرق الصوفية العديدة والمنتشرة هناك ويشارك في حضور المولد اعضاء القبيلة التي ينتمي اليها صاحبة بوجه خاص والجماعات القبلية المجاورة بوجه عام وتتضمن ليله وصباح المولد اقامة لحقات الذكر والاحتفال بنيل البركة التي تحل بالطعام الذي يباركه صاحب المولد .

ويعتبر يوم المولد يوم هدنة عامة في المجتمع قد تجتمع فيه الوحدات الثأرية المتخاصمة ولا جدال ولا حرب في المولد وفيه ابراز للدور الذي يلعبه الزعماء الدينيون في الحياة السياسية وفي تسوية المنازعات بين الوحدات الثأرية المتمايزة وهو دور يتمثل في قدرة « المرابط » الزعيم الديني على استعداء القوى الغيبية على من يخون اتفاق الصلح ويروى المجتمع روايات عن مظاهر هذا الا ستعداء .

(١٠) تعتبر فئة المتسللين من الفئات السكانية المتمايزة في المجتمع الكويتي الذي ينقسم بحسب الاوضاع القانونية التي تحيط بالمقيمين إلى فئتين متمايزتين الاولى هي فئة الكويتين والفئة الثانية هي فئة غير الكويتيين وتنقسم هذه الفئة الاخيرة إلى فئتين اخرتين تضم الاولى المقيمين بطريقة مشروعة والذين يكونون حوالي ٥٣ ٪ من مجموع السكان في تعداد ١٩٧٠ والمقيمين بطريقة غير مشروعة الذين دخلوا الكويت من خلال التسلل او انتهت فترة الاقامة المسموح لهم بها ولم يغادروا الكويت وباعتبار ان حالة التسلل تعتبر جريمة في قانون الجزاء الكويتي فان الاحصائيات التي بأيدينا لا تعطي اساسا كافيا لتحديد حجم هذه الفئة بين المكونات السكانية في مجتمع التغاير السكاني في كويت ما بعد النفط ولكنا من خلال الاحصاءات غير المباشرة المستمدة من تتبع الاوضاع القانونية لمن تحقق معهم مخافر الشرطة او الاحصاءات التي تصدرها وزارة الداخلية عن اعداد المستبعدين من الكويت لدخولهم اليها بطريقة غير مشروعة وبالمعلومات التقديرية التي نحصل عليها من خلال الاتصال بالاجهزة المعنية بمكافحة هذه الجريمة ومن خلال المعلومات المستمدة من المقابلات المفتوحة في الوحدات المجتمعية التي يشيع القول بانتشار اقامة هؤلاء المتسللين فيها وفضلا عن هذا كله اعتماداً على تلك الاحصائية التي أصدرتها وزارة الشئون الاجتماعية والعمل في الكويت عام ١٩٦٣ لتسجيل العاملين بالقطاع الاهلي حيث وصلت نسبة المتسللين من هؤلاء إلى مجموع تلك الفئة إلى حوالي الثلث . (انظر الفصل الرابع في كتابنا الهجرة والتغير البنائي في المجتمع الكويتي) .

ونحاول هنا ان نشير بايجاز شديد إلى ان تلك المشكلة كغيرها من المشلات المجتمعية الحديثة

في المجتمع الكويتي حيث لا يعتبر هذا المجتمع فريداً فيها ولكنها قائمة بصورة او بأخرى وبخاصة في تلك المجتمعات حديثة العهد بالتنظيم الرسمي لحقوق التوطن والاقامة فيها او تلك المجتمعات التي تسكنها جماعات عرقية او قبلية لها أصول مشتركة مع جماعات اخرى تسكن داخل حدود سياسية مجاورة كثيراً او قليلا . ولعل هذه الصورة تتضح اذا اشرنا إلى تلك الظاهرة في منطقة الساحل الشمالي الغربي للصحراء الغربية المصرية والليبية على البحر المتوسط حيث تسكن جماعات اولاد علي الذين ترجع اصولهم القبلية إلى السعادي في الصحراء الليبية الذين هاجر قسم منهم بعد حروب مع بني عمومتهم في الصحراء الليبية إلى الصحراء المصرية وحيث ارتبطت الهجرات المؤقتة وحركات بدو ليبيا من هؤلاء السعادي إلى الصحراء المصرية لتهريب الاغنام والاستفادة من الفرص الاقتصادية التي تتوفر اعمالا لقيم التضامن والتكافل الثأري بينهم وبني عمومتهم في الصحراء المصرية ثم في ذلك الاتجاه المعاكس الذي اتجهت اليه حركات الهجرة المشروعة وغير المشروعة المؤقتة او حركات التسلل من الصحراء المصرية إلى الصحراء الليبية بعد ظهور النفط والارباح الوفيرة في تجارة تهريب الاغنام إلى ليبيا وما يعرف بالسلع الكمالية إلى مصر ، وفي كل هذه الحركات السكانية كانت مبادىء التضامن والتكافل الثأري والقبلي والعرقي هي الاساس الهام الذي يعتمد عليه المتسللون في استقرارهم المؤقت او تعايشهم في المجتمع الجاذب للهجرة المشروعة أو غير المشروعة .

(١١) Turner; **Schism and Continuity in an African Society;** O.U.P. 1957.

(١٢) Gluchman, M.; **Order and Rebellion in Tribal Society;** Cohen and West, 1963.

(١٣) انظر الحاشية رقم (٢) في دراستنا لموضوع القانون والجزاء في المجتمعات التقليدية دراسة انثروبولوجية اجتماعية مقارنة للعوايد او القانون العرفي في مجتمع اولاد على بالصحراء الغربية المصرية – جامعة الكويت ١٩٧١ للتعريف بمجتمع اولاد علي كما يبين الشكل الملحق بها التالي البناء الجينالوجي القبلي في هذا المجتمع .

(١٤) انظر الحاشيتين ٢ ، ٦ من نفس الدراسة السابقة للتعريف بالسعادى والمرابطين كفئتين عرقيتين وقبليتين متمايزتين في مجتمع اولاد علي .

(١٥) انصر الحاشية رقم (٧) في نفس الدراسة السابقة ايضاً للتعريف بالمركز الذي يحتله العاقلة والدور الذي يقوم به كزعيم قبلي في نسق الضبط الاجتماعي في مجتمع أولاد علي .

* * *

خاتمة

حين يتكلم علماء الاجتماع والانثروبولوجيا عن « النظام الاجتماعي » فانهم يقصدون بوجه عام أنماط العمل أو الفعل الاجتماعي التي تحدث بطريقة منظمة ورتيبة والتي ترمي الى تحقيق هدف محدد بالذات على أساس أن كل نمط من أنماط السلوك يقوم به أعضاء المجتمع انما يهدف الى تحقيق أهداف اجتماعية معينة وكل هذا يتبلور في النهاية في وجود درجة من الاطراد والتقنين في السلوك الاجتماعي يجعله يتواءم ويتفق بوجه عام مع المعايير المستقرة في المجتمع والتي توجه الناس في حياتهم وأعمالهم .

ولكن النظم الاجتماعية وهي تتمتع بهذه الدرجة العالية من الثبات والاستقرار في المجتمع تتعرض كما تتعرض كل الحقائق الموضوعية القائمة في هذا العالم للنمو وما يرتبط به من تغير يتفق والظروف والاوضاع المحيطة والمتغيرة أيضا . كما أن تغير النظم الاجتماعية في المجتمعات لا يحدث فقط وبصورة سريعة جدا في تلك الانماط المجتمعية التقليدية ولكنه يحدث أيضا وقد يكون ذلك بصورة أشد سرعة في الأنماط المجتمعية غير التقليدية أيضا . ومثال ذلك أننا نجد أن علماء الاجتماع الامريكان مثلا يقولون بأن المجتمع الامريكي يتعرض الآن لعملية

تغير سريعة جدا الى هذاإلى حد اعتبار أنه يتعرض لأسرع عملية تغير مرت بها المجتمعات الانسانية .

ومع هذا كله فاننا نجد أن علماء الاجتماع والانثروبولوجيا لا يزالون يكرسون كل جهودهم لدراسات مظاهر الثبات الاجتماعي Social Stability فهم يتوفرون مثلا على دراسة عمليات ادماج الشباب في المنظمات الاجتماعية القائمة كما يهتمون بدراسة الحراك الاجتماعي من منزلة اجتماعية الى منزلة أخرى وبتكون الوحدات الأسرية الى غير ذلك من المنظمات البيروقراطية والسياسية . وهم في كل هذا يحاولون معرفة الكيفية التي يستمر بها المجتمع في الوجود والتوازن باعتباره نسقا مجتمعيا متمايزا يؤثر ويتأثر ويتفاعل على الانساق المجتمعية المتمايزة الاخرى .

ومن الشواهد على عدم توجيه الاهتمام الكافي من الباحثين السوسيولوجيين والانثروبولوجيين لدراسة مشكلات التغير أن يخلو كتاب هام في النظرية السوسيولوجية في علم الاجتماع المعاصر يتناول المشكلات والاهداف من أية اشارة الى مشكلة التغير الاجتماعي . ولعل هذا يرجع الى اعتقاد مسبق يعبر عنه تولكوت بارسونز في كتابه عن النسق الاجتماعي يقول فيه أنه لا يمكن في الوقت الحاضر وفي حدود آفاق معرفتنا الحالية أن نقيم نظرية عامة تحكم أو تنظم ظاهرات وعمليات التغير التي تتعرض لها الانساق الاجتماعية وان كان لابيير يرى أن بارسونز يتغاضى في هذا القول عن حقيقة أن المعرفة العلمية النظرية ينمو كل منهما جنبا الى جنب وأن معرفة التغير لا تتم الا من خلال النظريات الامبريقية التي تنشأ لتفسره .

وقد حاولنا في هذه الدراسة أن نعالج أولا أربع مشكلات رئيسية في تأصيل الاتجاه السوسيو أنثروبولوجي في دراسة مشكلات التغير في تلك الانماط المجتمعية التقليدية بوجه خاص تمثلت في محاولة موجزة للتعريف بالاتجاه البنائي في دراسة الانماط المجتمعية المختلفة وبخاصة النمط التقليدي على اعتبار أن هذا

الاتجاه ينتهي بنا الى التعرف على طبيعة ومظاهر التغير الذي يحدث في « معية » في الجوانب الاقتصادية والقرابية والسياسية في تلك المجتمعات وبخاصة حين يكون الاساس الاقتصادي أو بقول آخر التغير في الجوانب الاقتصادية هو العلة المناسبة التي يبدأ منها تغير تلك الجوانب الأخرى غير الاقتصادية في هـذه المجتمعات التقليدية .

وقد ركزنا في عرض تلك المشكلة بوجه خاص على أهمية المساهمة النظرية للاتجاه الذي يمثله الأستاذ روبرت ريدفيلد في المدرسة للبنائية الوظيفية وبخاصة فان الانماط المجتمعية التقليدية المعاصرة لم تعد تتميز كثيرا بخصائص العزلة التي تميزت بها المجتمعات البدائية مثلا ، وهذا يعني بقول آخر ضرورة أن يأخذ الباحث الانثروبولوجي في اعتباره ذلك التفاعل والاتصال الثقافي والاجتماعي القائم بين تلك المجتمعات التقليدية من ناحية والمراكز الحضارية أو الصناعية بوجه خاص من الناحية الأخرى وبخاصة في الوقت الحاضر الذي طرأ فيه تقدم هائل في طرق الاتصال .

وكانت هناك في هذه الدراسة أيضا محاولة لتحديد الخصائص أو السمات البنائية المميزة لبعض الانماط المجتمعية التقليدية وبخاصة فيما يتعلق بالمجتمع البدوي ومجتمع الفولك والمجتمع الريفي ومدى تساند الجوانب السكانيـة والاقتصادية والسياسية في ابراز تلك السمات العامة لهذه الانماط المجتمعيةالتقليدية ليكون هذا كله ركيزة في محاولة تحديد خصائص القضية العامة في الانثروبولوجيا الاجتماعية كمنهج في دراسة المجتمع وانتهينا في هذا الموضوع الى ان القضية التاريخية التي تقوم على نوع من العلية تتساوى فيها العلة بالمعلول من حيث مدى السبق واللحوق كما تبرز تلك المعية في تغير المعلول والعلة تمثل الشكل المنطقي المقبول الآن في الدراسات الانثروبولوجية التي تتجه اتجاها بنائيا وظيفيا وهو الاتجاه الذي حاولنا التزامه في هذه الدراسة .

وتعتبر مشكلات الصراع المرتبطة بالتغيرات الديموجرافية وظهور التنظيمات الحديثة في الجوانب الاقتصادية والسياسية في تلك الانماط المجتمعية التقليدية من ابرز المشكلات المرتبطة بالتغير في تلك المجتمعات . وقد حاولنا في هذه الدراسة ان نعرض لنماذج مستمدة من دراسات حقلية في بعض تلك المجتمعات التقليدية تحدد أبعادا مختلفة في تلك المشكلات ليكون هذا كله ركيزة لتحليل خبراتنا الحقلية في مجتمع أولاد علي بالصحراء الغربية المصرية والمجتمع الكويتي الحديث .

وقد انتهينا إلى محاولة في علاج تلك العلاقة التي تثير كثيراً من التساؤل والتي يتمايز فيها كل من علم الاجتماع والانثروبولوجيا الاجتماعية كمبحثين في دراسة المجتمع . ولعل هذه المحاولة تكون أساساً منهجياً في دراسات حقلية تكون ركيزة لتقدم نظري وتطبيقي في مجال هذا الاتجاه السوسيوأنثروبولوجي في دراسة المجتمع .

الفهـــرس